



# تاريخ العرب الحديث والمعاصر

الفرقة الرابعة عام ( تاريخ )

الأستاذ الدكتور

**سيد عبد العال**

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة جنوب الوادي



### مقدمة

عد دخول العثمانيين لبلاد العالم العربى فى عام ١٥١٦م بداية لتاريخ العرب الحديث ، إذ تغير نظام الحكم وتبدل ما كان سائدا فيها من قبل ، وبما شكله وجودهم فى العالم العربى من وحدة جمعت العرب بعد أن فقدوها مع ضعف الدولة العباسية وتوزع العالم العربى إلى دول حاكمة ، ومع الوجود العثمانى بالعالم العربى أرتبط العرب بالدولة العثمانية بصفتها الدولة الام ، وظل العرب ينظرون إلى مدينة استانبول عاصمة الدولة العثمانية على أنها مركز العالم الإسلامى وموطن خليفة المسلمين . هكذا ظلت علاقة العرب بالدولة العثمانية حتى قدوم الاستعمار الغربى للعالم العربى لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ العرب ، والتي ظلوا خلالها يقاومون المستعمر حتى تحقق لهم الاستقلال .

من هذا المنطلق ، جاءت الدراسة فى فصلها الأول لتتحدث عن ضم الدولة العثمانية للبلاد العربية منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادى ، وجاء فصلها الثانى ليتحدث عن الغزو الاستعمارى الغربى للعالم العربى بعد أن ضعفت الدولة العثمانية ، بينما جاء الفصل الثالث ليتحدث عن نهاية الحكم العثمانى فى البلاد العربية ، وأما الفصل الرابع فهو يعرض لنهاية الوجود الاستعمارى فى العالم العربى والذى كان قد بدأ منذ القرن التاسع عشر ، وختمت الدراسة بفصلين عن أهم قضيتين شغلنا العرب فى عهدهم المعاصر وهما : قضية الوحدة العربية ، وقضية فلسطين باعتبارهما قضية قومية .

**دكتور**

**سيد عبد العال**



## **الفصل الأول**

### **العالم العربي تحت الحكم العثماني**

- أولاً : التوجه العثماني ناحية العالم العربي .
- ثانياً : التوسع العثماني بالمشرق العربي .
- ثالثاً : التوسع العثماني بالمغرب العربي .
- رابعاً : نظام الحكم العثماني في العالم العربي .



نشأت الدولة العثمانية كإمارة فى آسيا الصغرى على يد عثمان بن أرطغرل ثم تطورت هذه الإمارة إلى مرحلة الدولة فى نهاية عهد عثمان وطوال عهد أورخان بن عثمان ، حتى إذا جاء عهد مراد الأول وبابيزيد الأول وصلت الدولة إلى مرحلة الامبراطورية بعد التوسع الذى جرى على أملاكها ناحية أوروبا وآسيا الصغرى ، ومع تولي السلطان سليم الأول فى عام ١٥١٢م الحكم تبدلت وجهة التوسع العثمانى لتصبح ناحية المشرق الإسلامى .

### **أولاً : التوجه العثمانى ناحية العالم العربى .**

كانت وجهة الدولة العثمانية منذ نشأتها ناحية أوروبا للتوسع وتكوين الدولة ثم الإمبراطورية ، ولكنها مع مطلع القرن السادس عشر الميلادى بدأ توجيهها ناحية المشرق الإسلامى والأسباب التى دفعتها لذلك كانت حالة التشعب التى وصلت إليها الدولة العثمانية من فتوحاتها بأوروبا حتى ولو كان السلطان سليمان القانونى سيواصل هذه الفتوحات بعد عهد سليم الأول . والأخطار الخارجية التى واجهت منطقة المشرق والتى تمثلت بالدرجة الأولى فى البرتغاليين الذين وصلوا إلى البحار الجنوبية والخليج العربى ، وكذلك للتصدى لسياسة الدولة الصفوية ومحاولتها نشر المذهب الشيعى داخل الدولة العثمانية . فمع ظهور الدولة الصفوية فى مطلع القرن السادس عشر على يد إسماعيل الصفوى وما تبعه من نشاط مذهبى لنشر المذهب الشيعى بالدولة العثمانية ، كان أمر الصدام العثمانى الصفوى الذى بلغ ذروته فى عام ١٥١٤م ، وذلك عندما خرج السلطان سليم الأول على رأس جيشه والتقى بالصفويين فى معركة " جالديران " حيث هزم الصفويين ودخل السلطان سليم الأول عاصمتهم " تبريز " واستولى على كنوز الشاه وأملاكه ، وقد أراد سليم الأول تعقب الشاه الذى فر إلى جنوب البلاد ولكن الانتكاشية من جند السلطان سليم رفضوا هذا واضطروه للعودة إلى بلادهم . وقد نتج عن هذه الحرب الاستيلاء على شمال العراق وضمها للدولة العثمانية . و الحد من خطر الصفويين ونشاطهم فى نشر المذهب الشيعى ، وكذلك بداية حقيقية للصراع بين الدولتين على العراق والاستيلاء عليه من جانب العثمانيين .

## ثانياً : التوسع العثماني بالشرق العربي .

إذا نظرنا إلى المشرق العربي قبيل ضمه للدولة العثمانية نجد أن الصورة فيه كانت كالتالي : حكم الدولة المملوكية بمصر وبلاد الشام والحجاز وسواحل اليمن وحكم الزيديين والظاهرين بداخل اليمن . والسيطرة الصفوية على وسط وجنوب العراق . والسيطرة البرتغالية على الخليج العربي وإماراته العربية . ووجود إمارات مستقلة بوسط الجزيرة العربية .

### (١) ضم الشام ١٥١٦ م .

كانت الدولة المملوكية هي صاحبة السلطة في بلاد الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) ، والعلاقة بين الدولة المملوكية والدولة العثمانية كانت قد مرت في إطار صورتين : صورة التحالف ضد الأخطار الخارجية مثل خطر البرتغاليين وخطر تيمورلنك . وصورة العداء حول الحدود في شمال الشام وفي البحر المتوسط وحول إيواء كل منهما للفارين من الطرف الآخر ، مثلما حدث عند لجوء الأمير جم أخو السلطان بايزيد الثاني إلى الدولة المملوكية ، وعلى الرغم من ذلك لم تصل الأمور بين الدولتين إلى حد الصراع المسلح حتى أقدم السلطان سليم الأول على القضاء على إمارة " ذوالغادر " التابعة للدولة المملوكية في الشمال من بلاد الشام . لذلك خرج السلطان قانصوه الغوري بقواته كي ينتصر لهذه الإمارة وأميرها علاء الدين ، وبالفعل كانت المواجهة بين الجيشين العثماني والمملوكي في معركة مرج دابق عام ١٥١٦م حيث تمكن العثمانيون من هزيمة الجيش المملوكي وقتل السلطان قانصوه الغوري في أرض المعركة .

وقد تعددت أسباب الهزيمة بالنسبة للمماليك والتي منها عدم التجديد من جانب المماليك في معداتهم الحربية ونظمهم العسكرية وخطط قتالهم . وانهيار نظام الإقطاعيات العسكرية المملوكية والتي كانت الخدمة العسكرية من أهم أركانها التي تؤدي من جانب المملوك للسلطان . وحالة الضعف الاقتصادي التي ألمت بالدولة المملوكية وخاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وهو ما أثر على الحالة العامة للدولة ، فضلا عن الخلاف بين المماليك ، وتفشى الخيانة بينهم والتي لعبت

دوراً رئيساً فى هزيمتهم بمرج دابق ، حيث لعب خايريك وجان بردى الغزالى دوراً مهماً فى ذلك . على أية حال ، كان الانتصار الذى حققه العثمانيون فى موقعة مرج دابق دافعاً لهم لأجل التوسع فى بلاد الشام ، حيث ساعدهم فى ذلك تقبل أهالى بلاد الشام لقدمهم على اعتبار أنهم مخلصين لهم من ظلم المماليك وبالتالي كان قيام هؤلاء الشوام بغلاق أبواب مدنهم أمام الجنود المماليك الفارين من المعركة بينما كانوا يفتحون هذه الأبواب للسلطان سليم الأول وجيشه ، وهو ما مهد له ضم جميع بلاد الشام لسلطة الدولة العثمانية .

#### (٢) ضم مصر ١٥١٧ م .

عقب موت السلطان قانصوه الغورى اختار الأمراء المماليك طومان باى كى يتولى السلطنة بالقاهرة ، وبالتالي أصبح عليه الاستعداد لمواجهة السلطان سليم الأول وجيشه حيث كان الأخير قد وجه رسالة إلى طومان باى يطلب منه الدخول فى طاعته ويعلن الولاء والطاعة له . وقد رفض طومان باى ما جاء فى رسالة السلطان سليم وأخذ يعد العدة لمواجهة ، حيث لاقى متاعب كثيرة من جانب الأمراء المماليك الذين أصروا على مقابلة الجيش العثمانى عند الريدانية بينما كان رأيه هو مقابلتهم فى الصالحية بعيداً عن القاهرة ولكن الأمراء انتصروا لرأيهم وفشل طومان باى فى إقناعهم . وبالفعل التقى الجيش العثمانى بالجيش المملوكى عند الريدانية فى عام ١٥١٧ م وتمكن العثمانيون من الانتصار رغم مقاومة المماليك ، وبذا دخل سليم الأول القاهرة بينما فر طومان باى للصعيد يستجمع قواته حيث التقى بجيش العثمانيين أكثر من مرة حتى تم هزيمته والقبض عليه ، وقد أعجب به سليم الأول وكاد أن يعفى عنه ويضمه لصفوف العثمانيين كى يستفيد من خبرته ولكن وشاية خايريك به لدى السلطان سليم أدت إلى إعدامه على باب زويلة فى ١٣ أبريل ١٥١٧ م . وبذلك انتهت الدولة المملوكية وتدخل مصر فى العصر العثمانى .

#### (٣) ضم الحجاز ١٥١٧ م .

جاء انضمام الحجاز لسلطة الدولة العثمانية سلمياً ، ويطلب من الأشراف الحجازيين ، حيث أرسل شريف مكة زين الدين بن بركات ابنه الشريف أبو ندى إلى

القاهرة عقب ضم مصر للدولة العثمانية برسالة للسلطان سليم الأول ليقدّم له فروض الولاء والطاعة ، وقد قبل السلطان سليم هذه الوفاة وثبت الشريف بركات فى حكم مكة ومن بعده ابنه الشريف أبو ندى ، وبذلك دخل الحجاز سلمياً فى إطار سلطة الدولة العثمانية فى عام ١٥١٧ م ، ولعل أسباب القبول من جانب الطرفين لهذا الوضع ترجع إلى ارتباط النظام الحاكم بالحجاز بالسلطة الحاكمة فى مصر إذ كان أشرف مكة يختارون من يحكمهم ويثبته بناء على ذلك السلطان المملوكى بالقاهرة على عهد الدولة المملوكية مقابل الدعم المادى والمعنوى من المماليك لأشرف الحجاز ، ولما تغير الحكم بمصر من الدولة المملوكية للدولة العثمانية قبل الأشرف الحجازيين هذا الوضع الجديد مقابل استمرار العلاقة المعتادة بين مصر والحجاز . ومن جانبه رغب السلطان العثمانى فى الاستفادة من المكانة الدينية التى سبّالها بوصفه حامى حنى الحرمين الشريفين فى العالم الإسلامى . وأهمية الحجاز بالنسبة للدولة العثمانية كمركز استراتيجى للتصدى للخطر البرتغالى الذى كان قد سيطر على البحار العربية الجنوبية والخليج العربى .

#### (٤) ضم اليمن ١٥٢٨ م .

كانت السلطة المملوكية قد تركزت باليمن فى المنطقة الساحلية وصار الحكم فيها للأمير اسكندر الشركسى ، الذى ظل تابعاً للسلطة المملوكية بالقاهرة حتى سقوطها فى عام ١٥١٧ م ، حيث أقدم الأمير اسكندر على تقديم فروض الولاء والطاعة للسلطان سليم ومن ثم الدعوة له على المنابر وضرب السكة باسمه ، فى مقابل تثبته على حكم السواحل اليمنية لصالح العثمانيين وقد تم ذلك بالفعل فى العام ١٥١٧ م . وقد ظلت السلطة العثمانية باليمن منذ عام ١٥١٧ م أسمية حتى تجمعت الدوافع لتغيير هذه الوضعية إلى سلطة فعلية . والدوافع كانت قد تمثلت فى ضعف السلطة المملوكية وحدوث صراع داخلى باليمن بين السلطة المملوكية والظاهرين والأئمة الزيديين ، والذى نتج عنه نجاح الإمام شرف الدين فى توحيد صفوف الزيديين فى اليمن وقيامه بمد نفوذه داخل اليمن حتى أصبح القوة الرئيسية

هناك . وكذلك زيادة خطر البرتغاليين فى البحار الجنوبية بعد أن تمت سيطرتهم على جزيرة سوقطرى فى مدخل البحر الأحمر .

وقد مضت خطة الاستيلاء على اليمن بخروج أسطول عثمانى من السويس فى عام ١٥٣٨م بقيادة سليمان الخادم متوجها إلى اليمن والهند ، حيث تمكن الأسطول العثماني من الاستيلاء على عدن والسيطرة عليها بينما فشل فى تحقيق أهدافه من التوجه نحو الهند ، فعادت الحملة إلى اليمن حيث تمكنت من القضاء على الوجود المملوكى وكذلك الطاهريين ، ودحر الزيديين بقيادة الإمام شرف الدين نحو داخل اليمن . وقد أصبحت الصورة بعد ذلك سيطرة عثمانية على السواحل اليمنية من الشمال إلى الجنوب بينما بقى الداخل اليمنى فى يد الأئمة الزيديون . وفى عام ١٥٦٩م خرجت حملة عثمانية بقيادة سنان باشا على أثر صدام حدث بين السلطة العثمانية والإمام المطهر باليمن ، وقد تمكنت هذه الحملة من السيطرة على بقية اليمن بعد أن عقد الصلح بين الإمام المطهر وسنان باشا . وبذلك استقر الأمر للدولة العثمانية باليمن وأصبح بكامله ولاية عثمانية .

#### (٥) ضم العراق ١٥٣٤م .

ظل العراق موضع نزاع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية إذ تعددت أسباب هذا النزاع والتي تمثلت فى الوجود العثماني بالشمال العراقى والوجود الصفوى فى الوسط والجنوب العراقى ، والنزاع الذى ظل دائراً حول منصب حاكم بغداد الذى عرف صاحبه بـ " الخان " ، حتى وصل الحد إلى درجة أن الخان ذو الفقار الذى كان قد نصب فى مكانه من قبل الشاه الصفوى طلب فى وقت من الأوقات الحماية من السلطان العثماني ، فضلا عن رسائل أهل السنة بالعراق إلى السلطان العثماني لطلب النجدة ضد الحكم الشيعى . أمام كل هذا لم يكن أمام السلطان سليمان القانونى سوى المواجهة مع الدولة الصفوية بالعراق ، خاصة بعد أن بلغه خبر اتصال الشاه طهماسب بملك المجر عدو الدولة العثمانية ، لذلك قاد الصدر الأعظم " الداماد إبراهيم باشا " حملة على العراق فى عام ١٥٣٤م تمكن بها من إخراج الصفويين من العراق ، وإن كان جنوب العراق قد ظل تحت سلطة راشد بن مفلس

زعيم قبائل المنتفق ، والذي قدم فروض الولاء لسلطة الدولة العثمانية حتى سيطر العثمانيون على الجنوب العراقى بصورة مباشرة عام ١٥٤٧م بعد إخضاع هذه القبائل . ومع ذلك ظل الصراع بين العثمانيين والصفويين على العراق دائراً حيث عاد الصفويون للعراق مرة ثانية فى عام ١٦٣٣م وظلوا به حتى أخرجهم السلطان مراد الرابع منه فى عام ١٦٣٨م . ثم تجدد الصراع بعد ذلك على عهد نادر شاه عام ١٧٤٣م حتى استقر أمر العراق نهائياً لصالح الدولة العثمانية فى عام ١٧٤٧م .

### **ثالثاً : التوسع العثمانى بالمغرب العربى .**

اندفع العثمانيون للتوسع بالمغرب العربى على أثر ظروف الصراع الذى دار فى هذه المنطقة بين الأسبان والمسلمين فى شمال أفريقيا عقب سقوط دولة الإسلام بالأندلس ، فخرج الأسبان يتعقبون المسلمين الفارين للشمال الأفريقى قاصدين التوسع بالمنطقة والانتقام من أهلها والقضاء على الإسلام فيها وانتزاع التجارة الشرقية من أيدي العرب ، وكذلك الصراع الذى دار بين الأسبان والدولة العثمانية بالبحر المتوسط بعد أن أصبحت الدولة العثمانية العدو الرئيسى للغرب وأصبح ملك أسبانيا بصفته إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة المدافع الأول عن أوروبا ضد العثمانيين .

#### **(١) ضم الجزائر ١٥١٩م .**

عمد الأسبان إلى التوسع فى شمال أفريقيا حيث تمكنوا من الاستيلاء على المرسى الكبير وبجاية بالجزائر ثم طرابلس الغرب ( ليبيا ) فى عام ١٥١٠م . وأمام هذه الحركة الاستعمارية تزعم رجال البحر من المغرب العربى وبخاصة الجزائريين حركة الجهاد الإسلامى ضد الأسبان ويرز منهم بابا عروج وخير الدين بارباروسا بالجزائر ، وكان بابا عروج قد بدأ جهاده منذ عام ١٥١٠م من خلال أسطوله الذى تكون من عشر سفن ، وقد استطاع فى عام ١٥١٦م من صد هجوم أسباني على الدولة التى شكلها بالجزائر حتى وصل نفوذه إلى تلمسان وقضى على الدولة الزيانية هناك ويمد سيطرته إلى المغرب الأقصى ، وهو الأمر الذى دفع بنى زيان على الاستنجاد بالأسبان الذين أرسلوا حملة تمكنت من محاصرة تلمسان وسقط بابا عروج

أسيراً ثم قتل في عام ١٥١٨ م ، وقد تولى الأمر من بعده أخوه خير الدين بربروسا والذى وجد أن الظروف المحيطة به تدفعه إلى الاستنجاد بالدولة العثمانية فأرسل في عام ١٥١٩م وفادة الشيخ أبو العباس إلى السلطان سليم الأول حيث أرسل إليه الأخير ألفين من الانكشارية لحماية الجزائر ، وعينه بكريك للجزائر وما حولها ونادى بالجهاد فى العالم الإسلامى لنجدة الجزائر . وبذلك أصبحت الجزائر بهذه الترتيبات ولاية عثمانية منذ العام ١٥١٩ م .

#### (٢) ضم تونس ١٥٧٤م .

استدعى السلطان سليمان القانونى فى عام ١٥٣٥م خير الدين بربروسا ليعيد ترتيب الأسطول العثماني وولى مكانه ابنه حسن باشا فى حكم الجزائر ، وفى عام ١٥٣٤م طلب السلطان العثماني من خير الدين قيادة حملة للاستيلاء على تونس حيث تمكن بالفعل خير الدين من ذلك ، ولكن الأسباب عادوا فاستعادوا تونس مرة ثانية عام ١٥٣٥م لصالح الحفصيين فى ظل الحماية الأسبانية ، ومن بعد عاد العلاج على فى عام ١٥٦٩م ليصفى القواعد الأسبانية فى تونس حيث ظلت تونس فى سلطة الدولة العثمانية حتى استعادها الأسبان للمرة الثانية فى عام ١٥٧٣م وأعادوها إلى الحفصيين ، إلا أن العلاج على استطاع فى العام التالى ١٥٧٤م من استعادة تونس لتصبح من يومها ولاية عثمانية جرى عليها النظام الحاكم الذى وضعه سنان باشا لحكمها .

#### (٣) ضم طرابلس الغرب (ليبيا) ١٥٥١م .

كانت طرابلس الغرب قد سقطت فى يد الأسبان عام ١٥١٠م والذين ظلوا يحكموها حتى عام ١٥٣٥م عندما تركوا حكمها لفرسان القديس يوحنا ، والذين حكموها بقسوة مما أدى إلى ضجر أهلها ، الأمر الذى دفع أهالى تاجوراء إلى توجيه وفادة إلى السلطان سليمان القانونى لطلب النجدة ، قلبى السلطان طلبهم وأرسل حملة لضمها فى عام ١٥٥١م بقيادة مراد باشا ولكنها فشلت ، فأرسلت حملة أخرى فى نفس العام بقيادة الصدر الأعظم والذى تمكن من الاستيلاء عليها وطرده فرسان القديس يوحنا وضمها إلى الدولة العثمانية لتصبح ولاية عثمانية منذ عام ١٥٥١م .

وهكذا تم ضم الجزائر وتونس وطرابلس الغرب لسلطة الدولة العثمانية ، بينما فشل العثمانيون في ضم المغرب الأقصى (مراكش) التي كان قد تولى الحكم فيها الأشراف السعديون بعد أن قضوا على حكم الوطاسيين ، وتلقب المهدي السعدي بلقب أمير المؤمنين ، حيث كانت الدولة العثمانية قد حاولت السيطرة عليها على أثر الصراع الذي دار بين الوطاسيين الذين كانوا يحكمون عموم المغرب ماعدا مراكش وبين الأشراف السعديين الذين كانوا يحكمون مراكش ، غير أن السعديين تمكنوا من صد الهجوم العثماني ، فأصبحت بذلك مراكش خارج السيطرة العثمانية ، بينما كانت الأراضي التي شكلت دولة موريتانيا بعد ذلك خارج حسابات الدولة العثمانية .

ويجب الإشارة إلى أنه رغم امتداد النفوذ العثماني في العالم العربي إلا أن نقطة ضعفه كانت تكمن في منطقة الحدود الشرقية لهذا النفوذ ، وهي منطقة الخليج العربي ، حيث إن النفوذ العثماني لم يمتد إليها بالشكل المطلوب ، اللهم إلا الولاء الاسمي ، ولم يمتد ذلك بصورة فعلية إلا في القرن التاسع عشر ، كما كان حادثا في عُمان ، والبحرين ، والكويت ، ولذا فإن هذه الحدود تعرضت لضغط النفوذ الأوربي ، البرتغالي ، الفهولندي ، فالإنجليزي ، ثم الروسي . وإذا كان ضم الدولة العثمانية للمشرق العربي قد صبغها بصبغة شرقية إسلامية بدخول بلاد إسلامية في حوزتها ، فإن هذه الدولة استطاعت من جانبها أن تدفع عن المنطقة خطر الاستعمار الأوربي ، حتى أواخر القرن الثامن عشر ، وإن كان خوفها من هذا الاستعمار جعلها تمعن في إتباع سياسة الحذر دفاعاً عنها . والنتيجة تآخر الاستعمار الأوربي في البلدان العربية التي خضعت للحكم العثماني ، بعكس المناطق العربية البعيدة التي خضعت اسمياً للدولة العثمانية وهو ما جعلها لقمة سهلة للقوى الأوروبية منذ بدايات القرن السادس عشر .

#### **رابعا : نظام الحكم العثماني في العالم العربي .**

وضع العثمانيون نظاما حاكما للعالم العربي ، والذي أصبحت البلاد العربية بمقتضاه ولايات عثمانية تخضع للدولة العثمانية ، وبواسطة جهاز حاكم يتم تعيينه من قبل سلطة الدولة العثمانية في العاصمة استانبول .

(١) عناصر الحكم العثماني .

تعددت عناصر الحكم العثماني بالعالم العربي لتشكل مجموعة متكاملة لحكم البلاد العربية كولايات عثمانية ، وليحاكى هذا النظام فى تكوينه النظام الذى وضعه العثمانيون لحكم دولتهم .

(\*) الوالى .

كان للباشا أو الوالى الإشراف العام على إدارة الولاية ، وهو نائب السلطان ويمارس اختصاصاته فى الولاية . وهو الذى يعين ويعزل السناجق والكشاف ، وموظفى أجهزة الإدارة فى الأقاليم ، ومن مهامه رئاسة الديوان الذى كان يتكون من كبار موظفى الولاية وكبار العسكريين ، وكبار الموظفين الدينيين ، وتعرض عليه القضايا الكبرى المتعلقة بالولاية ، ويصدر الباشا القرارات الخاصة بالأمر التى ناقشها أعضاء الديوان ، واستقر على رأي فيها ، ومن مهام الوالى جمع الأموال الأميرية وإرسالها للعاصمة استانبول ، ومن مهام الباشا إنزال العقاب بالمخالفين من رجال الحامية العثمانية ، ومنعهم من ارتكاب المظالم التى كانوا يرتكبونها ، ويقوم بتوزيعهم على المهام المنوطة بهم ويأمر بإصلاح أسلحتهم أو استبدالها ، وبذلك قامت الحامية بدورها فى حفظ الأمن وتوطيده ، وحددت هذه المظالم العلاقة بين رجال الحامية ، وأجهزة الإدارة التى يقدمون لها العون فى القيام بمهامها ، كذلك حددت العلاقة بين رجال الحامية والرعايا ، وحرّم عليهم طلب أى رواتب إضافية من الكشاف أو الاعتداء على الرعايا ، أو القيام بظلم أحد منهم ، وحتّم عليهم النظام أن يشتروا قوتهم وطعامهم بأموالهم الخاصة ، وبهذه النظم قضى على الأعمال المخلة بالأمن فى الولايات .

(\*) هاشية الوالى .

كان لكل وال وكيل أو كتحدا يعين بأمر سلطاني عند تعيين الوالى أو الباشا ، حددت اختصاصات الكخيا أو الكتحدا على هذا النحو ، فهو يقوم بعمل الباشا فى حالة تغيبه عن العاصمة فى مهمة من المهام ، أو الخروج على رأس تجريده لتأديب الخارجين عن القانون ، وكان يرأس الديوان الصغير الذى يعقد يومياً . وأما ناظر الأموال والذى كان يعرف بالدقتردار فهو من أهم أفراد حاشية الوالى ، وقد حددت

اختصاصاته في الإشراف على جمع الأموال السلطانية " الميري " ، والإشراف على الأمناء والعمال والكتاب في تحصيلهم لهذه الأموال ، وتقديمها للروزنامة في مواعيدها المحددة وعليه أن يوقع العقاب على من يهمل في أداء واجبه من هؤلاء الموظفين ، وأن يهتم بمراقبة الدفاتر التي تسجل بها الأموال المقررة . والتحق بحاشية الوالى أيضا عدد من الموظفين كان منهم كاتب الرسائل " المكتوبى " ، وحامل الأختام " المهردار " ، وأمين الصندوق " الخازندار " ، وحامل السلاح " السلحدار " ، والتشريقاتى " أحتشامات أغاسى " ، ورئيس الأصطبل " ميرا خوار " ، والحاجب " قبولر أغاسى " ، كما ارتبط بالوالى قائد القوات العسكرية " أغا الانكشارية " وكانت لفرقة أهمية فى الحاميات العسكرية بالولايات العربية .

(\*) القضاء .

أنقسمت تبعية القضاء فى الولايات العربية العثمانية إلى قسمين حسب ماكان معمولا به فى الدولة العثمانية ، حيث كانت الولايات العربية التى فى أسيا تتبع قضاء الأناضول ، بينما كانت الولايات العربية الموجودة فى أفريقيا تتبع قضاء الروملى ، وأصبح القضاء فى كل ولاية يسير طبقا لنظام القضاء فى الدولة العثمانية ، فكانت الدولة العثمانية ترسل إلى الولاية قاضى القضاة على المذهب الحنفى ، ويتبع الهيئة الإسلامية فى الدولة ، وقد عرف فى الولايات باسم " قاضى عسكر أفندي " ، ولقب بـ " أفضى قضاة المسلمين " ، وتطلق عليه الوثائق اسم قاضى الشرع ، تمييزاً له عن الوالى الذى أطلق عليه " حاكم السياسة " ، وكان قاضى القضاة يقوم بتعيين نواب له فى محاكم عاصمة الولاية، والمدن الأخرى والنواحي ، لإقامة العدالة بين الرعايا ، وكانت توجه إلى قاضى القضاة الأوامر اللازمة لكل ما يختص بالقضاء فى الولاية ، فقد أشرف القاضى إشرافا عاما على سير العدالة فى الولاية ، وأصبح رقبيا على الوالى والجند والأوقاف والجمارك والحسبة وتسجيل العقود وتصديق الوثائق ، وراقب القاضى الأسعار وأشرف علا الأطلاق العامة ، وتمتع القاضى بنفوذ كبير ، فهو عضو فى ديوان الباشا ، ويشترك فى محاسبة الباشا فى آخر عهده بالولاية ، ويقوم بتعيين الأساتذة بالمدارس

وموظفى الأوقاف ورجال الإفتاء . وبالتالي كان للقاضى نفوذ كبير بالولايات العربية مثلما كان للهيئة الإسلامية نفوذها بالدولة العثمانية .

**(\*) الحاميات العسكرية .**

تعد الحاميات العسكرية من العناصر الرئيسية فى حكم الولايات العربية ، والتي كانت تختلف من ولاية إلى أخرى فى تكوينها ففى سوريا كانت قد انقسمت إلى إنكشارية إمبراطورية وإنكشارية إقطاعية وإنكشارية محلية ، وفى مصر انقسمت هذه الحامية إلى سبع فرق عسكرية ، وفى بلاد المغرب العربى كان عمادها الرئيسى هم الانكشارية المرسله من مركز الدولة باستانبول . وقد كان لهذه الحامية تشكيل رئاسى كان أعلى منصب فيه هو الأغا ونائب الأغا ودفتردار ، ولهم مجلس يجتمعون فيه لمناقشة أحوال فرقهم العسكرية ، ولهذه الحاميات دور مهم فى إدارة الولايات العربية ، وذلك من خلال الدفاع عن الولاية وحفظ الأمن بها ، ومراقبة الوالى ، ومساعدته فى أداء عمله بالولاية .

**(\*) القوى المحلية .**

كان للقوى المحلية دورها فى الحكم العثمانى بالولايات العربية ، وقد ظهر هذا جليا فى ولايات المغرب العربى ، ففى الجزائر كان لرجال البحر الجزائريين دور مهم فى الحكم العثمانى ، حيث كانت الدولة العثمانية قد سلمت بهذا الدور منذ البداية عندما عين السلطان سليم الأول أول وال على الجزائر من رجال البحر الجزائريين وهو خير الدين بربروسا ، وقد عرف حكم هؤلاء فيما بعد باسم " الدايات " ، بينما عرف حكمهم فى تونس باسم البايات ، وفى مصر كانت استعانة الحكم العثمانى بالمماليك ، والذين أصبحوا كشافا وسناجق يحكمون الأقاليم والنواحي المختلفة فى البلاد وكانت عليهم مهام ينفذونها تحت سلطة الوالى العثمانى ، فقد عين لأقاليم كل ولاية حكام من السناجق والكشاف ، فعليهم الإشراف على تحصيل أموال الأراضى وخراجها ، وأن يعمل الحاكم كل جهده ألا تصاب قرية من القرى بالخراب ، وإذا ثبت إهمال أي منهم فى عمله ، فعلى أمير الأمراء " والى الولاية " ، وناظر الأموال ، توقيع العقاب عليه ، كما يجب أن يوقع عليه العقاب إذا جار على الرعايا ، وإذا أسرف فى استغلاله لسلطاته ، فيجب أن يعزله إذا لزم الأمر وحكام الأقاليم

مسئولون عن الإشراف على ترميم الجسور ، ومن مهام الحاكم المحددة له أن يشرف على حفظ الأمن وحراسة البلاد من غارات العربان ، وإنزال العقاب بمن يحدث فساداً في البلاد أو يثير شغباً ، وحذر الكشاف من ظلم الفلاحين ، وألا يعملوا على إحياء جرائم سبق أن حكم فيها ، فإذا ارتكبوا مثل هذه الأعمال فإن الأمر يعرض على أمير الأمراء ، لينزل بالكاشف الذي ارتكب مثل هذه الأعمال العقاب الرادع، كما أنه إذا كان أخذ شيئاً ظلماً فيعيده إلى أصحابه . وحذر هؤلاء الحكام من حجز أحد من الفلاحين، إلا بعد عرض الأمر على أمير الأمراء ، حتى لا يؤدي ذلك إلى حدوث أحداث مفاجئة . كذلك حددت مهام مشايخ البلاد بدقة ، من إشرافهم على توزيع الأراضي على الفلاحين، وحفظ الأمن في قراهم وتنفيذ الأوامر التي تصدر إليهم ، وتقديم العون في عمليات تحصيل الأموال السلطانية .

كما أقيمت علي مشايخ العربان في أقاليم الولاية المختلفة مسؤوليات إدارية مختلفة في دوائهم ، وكانت مسؤولياتهم لا تقل عن مسؤولية السناجق والكشاف في تعمير البلاد والمزارع وإقامة الجسور التي تقع في دوائر نفوذهم وترميمها ، وإذا ثبت إهمال أحدهم في أداء مسؤولياته فيجب أن ينزل به العقاب ، كما ألقى عليهم مسؤولية حماية البلاد من المفسدين والأشقياء من طائفة العربان ، وإنزال أشد أنواع العقاب بكل من يحاول منهم ارتكاب مثل هذا العمل، كما ضمن لهم النظام الحماية من جور الوالي ، فلا يجوز له أن يعزل أحد مشايخ العربان لغرض شخصي إزاء هذا الشيخ ، ويقوم مشايخ العربان بتقديم الأموال السلطانية المطلوبة منهم إلى الوالي . وهذه الاختصاصات ضمنت ولاء مشايخ العربان للإدارة ، بعد أن كانوا يثيرون الفتن في البلاد ، وقبل أن تحدد لهم الاختصاصات ، وبذلك أمنت الولايات شر ما كان يقوم به هؤلاء العربان من المظالم والمفاسد ضد السكان وترتب على هذه الاختصاصات أن تحولوا خلال فترة الحكم العثماني إلى عامل إيجابي بعد أن كانوا عاملاً سلبياً .

## ( ٢ ) إيجابيات وسلبيات الحكم العثماني بالعالم العربي .

كان للحكم العثماني بالعالم العربي أثر إيجابي ، فقد وحد الحكم العثماني المنطقة العربية في إطار سياسي واحد بعد أن كانت المنطقة العربية قد انقسمت إلى

وحدات سياسية متفرقة ، وقد حققت هذه الوحدة استقرارا نسبيا فى العالم العربى ، كما أن الحكم العثمانى كان له دوره فى حماية المنطقة من الأخطار الخارجية كالخطر الصفوى والبرتغالى والإسبانى ، كما أن الحكم غير المباشر من جانب العثمانيين للعالم العربى كانت نتيجته احتفاظ المجتمعات العربية بعاداتها وتقاليدها ولغتها القومية وهو ماكان له أثره على فكرة القومية العربية فيما بعد .

ومن جانب آخر ، اتسم الحكم العثمانى بالولايات العربية وحتى نهاية القرن الثامن عشر بأنه كان حكما غير مباشر ، فهو قائم على أن للدولة وظائف يجب ألا تتعدها ، وهي مهمة الدفاع عن الولايات ضد الأخطار الخارجية ، وهي تقع على عاتق الجيش الذي كان عليه إلى جانب هذه المهمة حفظ الأمن داخل الولايات. وتحصيل الأموال الأميرية ، والفصل بين السكان فى الخصومات التي تنشأ بينهم أما الخدمات العامة كالتعليم ، والصحة وغيرها ، فإن الدولة العثمانية اعتبرت خارج نطاق مسؤولياتها ، فتركها للأفراد والهيئات والجماعات وفقا لما كان سائداً آنذاك .

ونتيجة لهذا الفهم لمسؤولية الدولة فإن الحكم العثمانى كان قليل التأثير فى الولايات العربية ، فاحتفظت هذه المجتمعات بثقافتها المحلية ، وتقاليدها ، بل بالكثير من أنظمة الحكم التي كانت موجودة بالفعل قبل الفتح العثمانى . كذلك كان الحكم العثمانى فى بعض مناطق المشرق سطحيا أو اسمياً . مثل أجزاء من شبه الجزيرة العربية ، والجهات الجبلية مثل كردستان ولبنان ، وبعض أجزاء من سوريا ، أما الباشويات التي تركز بها الحكم العثمانى ، فهي أكثر مركزية مثل باشوية دمشق ، وبغداد ، والقاهرة ، فإن الحكومة كانت تعمل على الحد من نفوذ ممثليها عن طريق الهيئات الأخرى المشاركة فى الحكم . وهناك سمة أخرى تميز بها الحكم العثمانى فى المشرق العربى ، وهي السمة العسكرية ، حيث أصبح الجيش أداة من أدوات الحكم كما كان أداة الحرب من قبل ، سواء فى الولايات التي طبق فيها نظام الوحدات الإقطاعية والتي عرفت باسم " زعامت " أو " تيمار " حيث كان رجال الجيش يمنحون أرضا زراعية ، نظير الخدمات التي يؤدونها فى الحروب السلطانية أو فى المناطق الأخرى ، مثل مصر وبغداد والبصرة، حيث كانت الحامية " الأوجاقات

" تتكون من عسكريين تدفع لهم الدولة مرتباتهم ، وكان أفراد هذه الحامية يشاركون مشاركة فعلية في إدارة البلاد ، والحصول على كثير من الامتيازات الخاصة بهم كما حدث في مصر .

أما عن الجمود الذي صاحب نظم الحكم العثمانية فإن مرجعه إلى أن الدولة لم تحاول أن تحدث - بعد عهدي سليم وسليمان - تغييراً كبيراً في القوانين والأوامر التي كانت سائدة ، ولم ترحب بأية فكرة حول هذا التغيير ، على اعتبار أن أساليب الحكم البسيطة ، أصلح لكل من الحكام والمحكومين . وبدأت الدولة تعمل جاهدة على أن تجعل كل ولاية تعيش على دخلها الخاص مع دفع قدر من هذا الدخل إلى خزينة الدولة ، وفي الوقت نفسه عملت على تقوية وتأكيـد الحياة الدينية لسكان المشرق العربي عن طريق التمسك ، " بأحكام الشريعة الإسلامية أساساً لحكمها " ، إلى جانب القوانين الوضعية التي كانت تعني بالتفصيلات . وكما هو واضح فإن السلطة الإدارية في الولايات العثمانية في المشرق لم تكن مركزة في هيئة إدارية واحدة ، إنما كانت تتكون من عدة هيئات تتنازع الاختصاصات فيما بينها ، فإلى جانب الوالي أو الباشا يوجد الدفتردار الذي كان يعين من القسطنطينية مباشرة ، وله حق الإشراف على الإدارة المالية ، والكخيا ، والأوجاقات أو الحامية ، حيث كان لكل أوجاق منها شبه تنظيم إداري كامل تحت إشراف قائد الأوجاق " الأغا " ، وكذلك قاضي القضاة ، ولذا فإنه كان طبيعياً أن يحدث خلل في هذا النظام من وقت لآخر ، ومن ولاية لأخرى ، ولهذا فإن المشرق العربي بدأ يشهد وبخاصة منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر وبصورة مستمرة ثورات الجند ضد الولاة وضد الإدارة العثمانية برمتها .

وقد ترتب على ذلك بالطبع ضعف الإدارة العثمانية ، ودخول أجهزة الحكم بالولايات في صراع مستمر فيما بينها ، كما حدث في مصر بين الأوجاقات العثمانية طوال القرن السابع عشر ، وبين البيوت المملوكية طوال القرن الثامن عشر ، وكما حدث بين الانكشارية والأسياد (فرق عسكرية محلية) في حلب ، وكما حدث بين

القابي قول والانكشارية المحلية في دمشق ، وكما حدث بالجزائر حيث الصراع بين رجال البحر الجزائريين ورجال الحامية العسكرية العثمانية.

ولا ريب أن فهم العثمانيين لوظيفة الدولة ولتكوين المجتمع كان مسئولاً في المقام الأول عن ضعف حكمهم ، فقد كان فهمهم يقتصر على إدارة الحكم في إطار أمور ثلاثة ، أولها : الدفاع عن الولاية ضد أية اعتداءات خارجية ، وهو ما يستلزم وجود قوات عثمانية تدافع عن الولاية وتحفظ الأمن داخلها ، وثانيها : تحصيل الأموال الأميرية والقيام بتوزيعها في مصارفها الرسمية وهو ما تطلب جهازاً إدارياً يقوم على ذلك وتشرف عليه الدولة ، وثالثها : كان الفصل في الخصومات بين الناس وهو ما يستلزم من الدولة إقامة نظام قضائي حسب ما تقضى به الشريعة الإسلامية . هكذا كان فهم الدولة لمسؤوليتها تجاه حكمها بالعالم العربي ، أما فيما عدا ذلك فقد ترك للسكان يديرونه حسب رؤيتهم .

وبذلك أصبحت كل طائفة من طوائف المجتمع تخضع لدستورها غير المكتوب من عادات وتقاليد موروثة أكثر من خضوعها للنظم الحكومية . بل إن العلاقة بين طوائف المجتمع والحكومة أصبح ينظمها شيخ كل طائفة ، الذي أصبحت مسؤوليته تتعدى جمع الضرائب من أفراد طائفته وتقديمها إلى الحكومة إلى حفظ النظام داخل طائفته ، ورعاية مصالحها ، والفصل في الخلافات والخصومات التي كانت تنشأ بين أفرادها ، ويصدر أحكامه التي كانت تلقى القبول فيهم جميعاً ، وقد وجد هذا النظام القبول والترحاب من الحكومة ؛ لأنه يريحها من كثير من الأعباء ، مع أن هذه الأمور جميعها كانت من صميم وظائف الدولة ، ولكنها تركتها طوعية واختياراً نتيجة لفهمها القاصر لوظيفة الدولة ، أو طبقاً لسياستها العامة التي رسمتها لنفسها في حكم الولايات والقائمة على عدم التدخل في أمور السكان ، وتركها تسيير وفقاً لنظامهم الذي كان سائداً ، أو طبقاً للنظام الذي يرتضونه في تسيير أمورهم .

وكان من مساوئ الحكم العثماني بالعالم العربي الشك وعدم الثقة في ممثلي السلطة العثمانية في الولايات العربية ، فالوالي العثماني كان يخضع للرقابة من جانب هيئات عثمانية أخرى وهو ما يؤثر على عمله ، كما أن قصر مدة ولايته والتي

تتراوح ما بين عام وثلاثة أعوام كان له أثره على الحكم العثماني بهذه الولايات . ومن جانب آخر ، كانت العزلة التي فرضها العثمانيون على العالم العربي ذات أثر سىء على الشعوب العربية ، حيث حرمتهم هذه العزلة من الاتصال بالحضارة الأوروبية بدعوى الخوف على البلاد العربية من الأطماع الأوروبية الاستعمارية .

هكذا تمكن العثمانيون من ضمهم للعالم العربي منذ أن وطأت جيوشهم أراضي البلاد العربية مع مطلع القرن السادس عشر الميلادى ، لتتمكن الدولة العثمانية من جعل دول العالم العربي ولايات عثمانية ، ومن بعد تضع لهذه الولايات نظاما حاكما يتطابق والنظام الحاكم الذى وضعوه لحكم دولتهم الدولة العثمانية .

## **الفصل الثاني**

### **الغزو الاستعماري للعالم العربي**

- أولا : التنافس الاستعماري بالخليج العربي .
- ثانيا : الاستعمار الفرنسي بالعالم العربي .
- ثالثا : الاستعمار البريطاني بالعالم العربي .
- رابعا : الاستعمار الإيطالي بالعالم العربي .
- خامسا : الاستعمار الأسباني لمنطقة الريف المغربي .



مع حالة الضعف التى وصلت إليها الدولة العثمانية بدأت الدول الأوروبية الطامعة فى أملاكها فى حركة استعمارية للعالم العربى ، وهو ما أدى إلى بداية حركة استعمارية غربية شملت العالم العربى على أسره ، فتكونت به مستعمرات فرنسية وبريطانية وإيطالية وإسبانية .

### أولاً : التنافس الاستعماري بالخليج العربي •

دخل الخليج العربى فى إطار التنافس الاستعماري من جانب الدول الغربية منذ بداية القرن الخامس عشر، عندما قدم البرتغاليون وتبعهم الهولنديون ، ومن بعدهم الانجليز والذين تمكنوا من الاستقرار بعد أن مكثوا لأنفسهم فى ظل التنافس الذى لاقوه من جانب قوى عديده أخرى إلا أن بريطانيا تمكنت من السيطرة على الأوضاع فى منطقة الخليج العربى منذ أن فرضت الحماية على المنطقة بمقتضى الاتفاقيات المانعة التى فرضتها على إمارات الخليج العربى فى عام ١٨٩٢ م .

### ثانياً : الاستعمار الفرنسى بالعالم العربى .

شكلت فرنسا إمبراطورية استعمارية بالعالم العربى رغم أنها فشلت عندما جاءت إليه فى أول مرة بحملتها إلى مصر فى العام ١٧٩٨ م .

(١) احتلال فرنسا لمصر ١٧٩٨ م .

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى مصر وهى من الدول الإفريقية المطلة على البحر المتوسط ، والمعروف أن أنظار الفرنسيين اتجهت صوب مصر مرات قبل حملتهم المشهورة عليها فى عام ١٧٩٨ م ، فقد اتجهت أنظارهم إليها أيام الحروب الصليبية ووجهت إليها الحملة التى قادها لويس التاسع . ومهما قيل عن أسباب ودوافع الحملة التى قادها نابليون بونابرت على مصر فلا ريب من أن أهم هذه الدوافع التضامن الاستعماري والحربي بين إنجلترا وفرنسا الذى أعقب الكشوف الجغرافية ، و لكن الفرنسيين لم يبقوا فى مصر أكثر من ثلاث سنوات ١٧٩٨-١٨٠١ م . فقد أدركت إنجلترا بصفة عامة إدراكاً عملياً أهمية احتلال مصر وأهمية بسط نفوذها على الطريق الحيوى المؤدى إلى الهند . وانتهى هذا الفصل من الصراع بجلاء الفرنسيين عن مصر عام ١٨٠١ م .

(٢) احتلال فرنسا للجزائر ١٨٣٠ م .

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى المغرب العربي بعد أن وقفت انجلترا حائلاً دون تحقيق أطماعهم في مصر والشام وبعد أن فقدوا مستعمراتهم في الهند وكندا . ولما أصاب الدول العثمانية الضعف في القرن السابع عشر وانشغلت بالدفاع عن كيانتها ضعفت سلطاتها في بلاد المغرب العربي ، وصارت السلطة الحقيقية في أيدي رؤساء البحر الجزائريين والقوات غير النظامية ، ومنذ عام ١٦٧١م أصبحت مقاليد الأمور في الجزائر في يد الحاكم الملقب بالداي بينما كان يطلق على الحاكم في تونس عام ١٧٠٥م لقب الباي ، وقد انتشرت القرصنة على السواحل حتى أنها أصبحت مورداً مهماً من موارد الدولة وتذرت فرنسا بهذه المسألة - مسألة محاربة القرصنة التي وجدت في مظهرها الإنساني ما يجعلها وسيلة صالحة للاستناد عليها لتحقيق أطماعها في الجزائر ، والمسألة الأخرى التي تذرت بها فرنسا هي مسألة إهانة قنصلها في الجزائر ، وترجع جذور هذه المسألة إلى أن فرنسا أثناء الثورة الفرنسية كانت في شديد الحاجة للقمح ، وقد سمح الداى بمد فرنسا بحاجاتها منه ولكن الحكومة الفرنسية لم تدفع ثمن ما اشترته من قمح وظلت تماطل في ذلك ، وحدث في عام ١٨٢٧ وأثناء احتفال رسمي أن أثرت المسألة بين الداى والقنصل الفرنسي ، وكان رد القنصل جافاً وجارحاً مما أثار الداى فأمر القنصل بالخروج من حضرته وكتب القنصل إلى حكومته طالباً اتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على كرامة فرنسا ، على أنه من الأسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية تقرر في عام ١٨٣٠م إرسال حملة لغزو الجزائر أن هذه الحملة ستجعل أنظار الشعب الفرنسي متجهة إلى الخارج وستساعد على تقوية الملكية ، وكان موقف الملكية العائدة إلى فرنسا بعد هزيمة بونايرت في حاجة إلى مغامرة عسكرية تقويها وتدعمها ، فقد كان الشعب ينظر دائماً إلى حكومة شارل العاشر على أنها الحكومة التي أنتت على أكتاف الأجانب أعداء فرنسا .

وفي ٢٥ مايو ١٨٣٠م أبحرت من الموانئ الفرنسية قوة بحرية فرنسية كبيرة ، وفي ١٤ يونيو بدأ إنزال الجنود في سيدي فرج غربي مدينة الجزائر وبعد أن استولوا

على شبه جزيرة سيدي فرج تقدموا صوب مدينة الجزائر ذاتها واستطاعت مدافع الفرنسيين أن تنسف جزءاً كبيراً من قلعتها وأن تشعل النار في مخازن الذخيرة بها ، واضطر الداي في ٥ يولييه إلى قبول شروط الفرنسيين التي فرضوها عليه وبالتالي تسليم المدينة لهم وأهم ما اشتملت عليه هذه الشروط : تسليم جميع حصون مدينة الجزائر للفرنسيين ، ويضمن القائد الفرنسي حرية الداي وممتلكاته الشخصية ، وتترك الحرية للداي في الإقامة أو الرحيل إلى أي مكان يريده ، وعدم اتخاذ أية إجراءات انتقامية ضد الجنود الجزائريين ، وكفالة حرية الشعب الجزائري في إقامة شعائر الدين الإسلامي . والحقيقة ان نفوذ الفرنسيين في هذه الفترة لم يتعد أسوار مدينة الجزائر ، وقد ظهر عجز الفرنسيين عن احتلال الجزائر واضحاً في سرعة تغييرهم للقواد هناك ، ذلك أن محاولاتهم للتوغل في الداخل لم تنجح كثيراً وبخاصة في الغرب نظراً للمقاومة العنيفة التي واجهتهم ، فاقترنت نقاط احتلالهم على النقاط الساحلية إلا أنهم تمكنوا من السيطرة على بقية الجزائر فيما بعد .

#### (٣) احتلال فرنسا لتونس ١٨٨١ م .

كانت تونس قد ألحقت بالدولة العثمانية عام ١٥٧٤ م ، وظل الوضع كذلك حتى نهاية القرن السادس عشر حين ضعف سلطان الأتراك العثمانيين ، ولم يصبح لهم إلا السيادة الاسمية فقط وأصبحت السلطة الحقيقية في يد الحكام الذين عرفوا بالبايات ولكن منذ فتحت فرنسا الجزائر أخذت أنظارها تتجه إلى تونس وشعر بايات تونس بحقيقة هذه الأطماع ، هذا على الرغم من أن الأطماع الاستعمارية في تونس لم تكن تقتصر على فرنسا إذ كان هناك إيطاليا وانجلترا . ورغم الجهود التي بذلها البايات للنهضة بالبلاد وإصلاح شئونها فقد تورطوا في علاقتهم المالية بالأجانب واستعانوا بالشركات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية في مشروعاتهم ، وهو ما كانت نتيجته مشكلة مالية نشأت بسبب إسراف البايات وطمع الوزراء وخراب ذمهم وعجز ميزانية الدولة عن مسايرة ما تطلبه وجوه الإصلاح المختلفة من نفقات خاصة بعد انتشار المجاعات والأمراض ، وانتهى الأمر بارتباط تونس بالدول الأجنبية بسبب

الديون التي تراكمت عليها ، وأدى ذلك إلى الإشراف المالى عن طريق لجنة دولية وبذلك مهد الطريق للاحتلال الفرنسى لتونس .

واستمرت الحكومة التونسية فى الاستدانة من الخارج ، كما لجأت إلى إصدار سندات على الخزانة واضطرت الحكومة لإعلان إفلاسها ، وكانت فرنسا تتربص هذه الخطوة ولم يعوقها من التدخل فى ذلك الوقت إلا منع إنجلترا وإيطاليا لفرنسا من أن تنفرد باتخاذ خطوة حاسمة بشأن تونس ، فاتفق فى أبريل ١٨٦٨م على تشكيل القومسيون المالى كما أطلق عليه ، وهو شبيه بصندوق الدين فى مصر ، على أن الأمر الذى تحكم فى تحديد الدولة التى يمكن أن تستفيد من الموقف وتوجه ضربتها النهائية إلى تونس هو الظروف الدولية والعلاقات بين الدول الكبرى ومصالحها ، وقد اهتمت فرنسا بالحصول على موافقة إنجلترا لنييتها التوسع فى تونس ، وانتهزت فرصة ضم بريطانيا لجزيرة قبرص لتحقيق هدفها ، وكانت هذه الجزيرة تابعة للدولة العثمانية ، ففى انعقاد مؤتمر الدول الكبرى فى برلين برئاسة بسمارك المستشار الألمانى فى عام ١٨٧٨م دارت المساومات بين ممثلى هذه الدول ، فاتفق على ألا تعارض بريطانيا فى أى تدخل فرنسى فى تونس مقابل عدم اعتراض فرنسا على اتفاقية قبرص التى كانت تعتبر نقضاً للاتفاقيات الدولية السابقة بشأن المساس بالأملاك العثمانية . ولم تبق من عقبة فى وجه فرنسا لتحقيق أطماعها فى تونس سوى إيطاليا ، وقد حاولت فرنسا أن تحول دون معارضة إيطاليا لها فى تونس فأشارت إلى أنه فى وسع إيطاليا أن تحتل طرابلس كبديل لأطماعها فى تونس وأن فرنسا لن تعترض عليها إذا أقدمت على هذا العمل .

وبدت الظروف مناسبة فى نظر الفرنسيين للتدخل حين عبرت إحدى القبائل التونسية الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر واقترفت بعض السرقات البسيطة المعتادة بين الرعاة ، فأعدت حملة فرنسية ادعت فرنسا أن مهمتها هي تأديب هذه القبائل التى لا يملك الباب العالى عليها أى سلطان ، وفى ٢٩ أبريل ١٨٨١م عبر الجنود الفرنسيين الحدود واحتلوا الكاف ، و طبرق بدون مقاومة كما أنزلت فرنسا بعض قواتها التى أبحرت من ميناء طولون فى بنزرت ، وبعد احتلالهم لها تقدموا

صوب العاصمة وقدم السفير الفرنسي إلى الباي نسخة من المعاهدة المطلوب التوقيع عليها ، وأعطى مهلة خمس ساعات لقبول المعاهدة أو رفضها ، واضطر الباي للتوقيع على المعاهدة ، وسط هذا الجو الغريب من الإرهاب . وهي المعاهدة المعروفة بمعاهدة باردو ، وقد نص في معاهدة باردو التي وقعت في ١٢ مايو ١٨٨١م على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تقرر السلطان الفرنسية والتونسية أن الإدارة المحلية قادرة على المحافظة على الأمن ، وفي يونيو ١٨٨٣م وقع على باي الذي خلف محمد الصادق بعد وفاته في أكتوبر ١٨٨٧م معاهدة المرسى التي منحت فرنسا السلطة الكاملة في تونس .

#### (٤) مستعمرة الصومال الفرنسي ١٨٩٦م .

يرجع اهتمام الفرنسيين والانجليز بوجه خاص بالسواحل الشرقية لأفريقيا إلى الاهتمام بالطريق الملاحي المؤدى إلى الهند . وقد اشتد النضال بين فرنسا وانجلترا فترة من الزمن في سبيل السيطرة على هذا الطريق كوسيلة لكل من الدولتين لتهديد مصالح الأخرى ، وكانت فرنسا قد اشترت في عام ١٨٦٢م من أحد مشايخ القبائل المحليين ميناءً صغيراً على خليج تاجورة يسمى أبوك . وبإلطبوع كانت هذه الوسائل التي اتبعتها الدول الاستعمارية لوضع أيديها على مناطق شاسعة من القارة شائعة في ذلك الوقت . على أن فرنسا لم تقم باحتلال هذا الميناء احتلالاً عسكرياً حتى عام ١٨٨٢م حينما أيقظت الأحداث التي كانت تجرى في مصر أذهان الفرنسيين إلى أهمية هذه المنطقة التي وضعت فرنسا يدها عليها فأسرع بإرسال قواتها لاحتلالها ، وضغطت على السلطان المحلى ليتنازل لها عن بقية ممتلكاته المحيطة بهذه المنطقة ، كما استولت فرنسا على ميناء جيبوتي عام ١٨٨٨م ، وتبلغ هذه المنطقة ما يقرب من ٥٧٩٠ ميلاً مربعاً وهي محصورة بين إرتريا وأثيوبيا والصومال البريطاني ، وترجع أهمية هذه المنطقة الساحلية إلي أنها قريبة من منافذ البحر الأحمر ، كما أنها تستخدم كمنفذ لتجارة الحبشة ، وفي عام ١٨٩٦م صدر مرسوم

فرنسي بوضع هذه المناطق التي استولت عليها فرنسا في شرق أفريقيا تحت إدارة واحدة عرفت باسم الصومال الفرنسي واتخذت جيبوتي مقراً للحاكم الفرنسي .

(٥) احتلال فرنسا لموريتانيا ١٩٠٠ م .

تمكّن الفرنسيون خلال الفترة الممتدة من ١٩٠٠ م إلى ١٩١٢ م من إخضاع أمراء موريتانيا لسيطرتهم ولم يبق إلا بعض جيوب المقاومة التي قضي عليها في منتصف الثلاثينيات وعليه يمكن تقسيم الإحتلال الفرنسي لموريتانيا إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى ١٩٠٠ - ١٩٠٥ م ، وهي مرحلة التغلغل السلمي والسيطرة غير المباشرة ، والمرحلة الثانية ١٩٠٥ - ١٩١٤ م ، وهي مرحلة الإخضاع العسكري وإخضاع معظم البلاد لفرنسا ، والمرحلة الثالثة ١٩١٤ - ١٩٣٤ م ، وهي المرحلة التي تم فيها تصفية بقية الجيوب المقاومة وتأمين الإحتلال . وقد ظلّ حكم فرنسا لموريتانيا يعتمد على أساس أنّها جزء من السنغال ، وكان ذلك واضحا من خلال المرسوم الجمهوري الفرنسي الصادر عام ١٩٠٤ م بإلحاق موريتانيا برمتها كمنطقة تابعة للسنغال ، وذلك بعد سنة واحدة فقط على فرض الحماية الفرنسية عليها ، وقد عُيّن " أكزافيه كويلاني " حاكما لها ولُقّب بمفوض حاكم إفريقيا الغربية الفرنسية العام لموريتانيا ، ورغم أنّه صدر مرسوم ١٩٤٤ م يجعل موريتانيا مستعمرة فرنسية إلا أنّها ظلّت تابعة للسنغال حتى عام ١٩٥٨ م .

(٦) احتلال فرنسا للمغرب ١٩١٢ م .

بعد أن استولت فرنسا على الجزائر بدأت تهتم بمراكش وشعرت فرنسا أكثر بأهمية سيطرتها على مراكش عندما ساعد سلطان المغرب الأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد المستعمرين الفرنسيين مما أدى لنشوب معركة إسلى سنة ١٨٤٤ م بين فرنسا ومراكش ، وقد انتهت هذه المعركة التي انتصرت فيها فرنسا بعقد اتفاقية طنجة في ١٠ سبتمبر ١٨٤٤ م . ولم يكن يقف أمام تحقيق الأطماع الفرنسية في المغرب سوى معارضة الدول الاستعمارية الأخرى صاحبة المصالح والأطماع في هذه المناطق وهي إنجلترا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، وألمانيا ، ولذا اتجهت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية مع الدول صاحبة المصلحة في مراكش قبل

ان تتخذ خطوة حاسمة تحقق فيها أهدافها التوسعية فى هذه البلاد . فعقدت فى سنة ١٩٠٢م اتفاقاً مع إيطاليا اتفق فيه على ان تترك إيطاليا لفرنسا اليد المطلقة فى مراكش فى نظير ترك فرنسا لإيطاليا حرية التصرف فى ليبيا ، وفى عام ١٩٠٤م وقع الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا والذى اتفق فيه على أن تترك انجلترا يد فرنسا حرة فى المغرب فى مقابل أن تترك فرنسا يد انجلترا حرة فى مصر فلا تستمر فى مطالبتها بتحديد موعد لانهاء احتلالها فى مصر . ولم تبق فى الحقيقة من عقبة فى وجه فرنسا لتحقيق أطماعها فى مراكش سوى ألمانيا التى أثارها اتفاق الدولتين انجلترا وفرنسا وتجاهلها هى ومصالحها فى مراكش ، وتعبيراً عن موقفها من النفوذ الفرنسى فى مراكش ، قام الإمبراطور غليوم الثانى بزيارة لطنجة فى مارس ١٩٠٥م ، وأعلن فى خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأى دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعى للمغرب . ومن هذا المنطلق ، انتهزت الحكومة المراكشية فرصة مساعدة ألمانيا لها فدعت إلى عقد مؤتمر دولى للنظر فى شئون مراكش ، وقد عقد هذا المؤتمر فى مدينة الجزيرة الخضراء الاسبانية ولذلك عرف بمؤتمر الجزيرة فى الفترة من ١٤ يناير حتى ٧ أبريل ١٩٠٦م وكانت نتيجته عكس ما سعت إليه حكومة المغرب التى دعت إليه ، فقد جاءت قرارات المؤتمر مدعمة للنفوذ الفرنسى والإسبانى فى المغرب حيث تقرر أن يتولى فرنسيون الإشراف على قوات البوليس المراكشى فى المدن الواقعة على ساحل الأطلنطي ، ويشرف الأسبان على بوليس المدن الواقعة على البحر المتوسط ، واتخذت فرنسا من إشرافها على البوليس المراكشى فى الموانئ المهمة الواقعة على المحيط الأطلنطي فرصة لتقوية نفوذها فى هذه الموانئ .

ونظراً إلى أن ألمانيا لم تحقق أهدافها من المؤتمر لذلك أوفدت فى يولييه ١٩١١م طراداً إلى سواحل مدينة أغادير على المحيط الأطلنطي فى جنوب المغرب فيما يمكن ان نسميه تلميحاً باستخدام القوة العسكرية . وجرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا ، وقد رضيت فرنسا بالتنازل لألمانيا عن شمال الكونغو الفرنسى فى مقابل أن تطلق ألمانيا يدها فى المغرب ، فلا تعرقل قيام حماية فرنسية على مراكش ولا

تعارض في ممارسة فرنسا لشئون مراكش الخارجية . وبالفعل استغلت فرنسا ثورة وقعت ضد السلطان عبد الحفيظ والذي استنجد بالفرنسيين فأرسلت فرنسا جيوشها إلى المغرب في عام ١٩١١م على أثر طلب السلطان منها ذلك ثم أجبرته على توقيع إعلان الحماية على المغرب في ٣٠ مارس ١٩١٢م ، وقد اضطر السلطان إلى توقيع معاهدة الحماية ، وهكذا فرضت فرنسا حمايتها على المغرب واقتسمت هذه البلاد بينها وبين أسبانيا فتركت فرنسا لأسبانيا المنطقة الشمالية من المغرب التي عرفت باسم المنطقة الخليفية ، بينما احتفظت فرنسا بالمنطقة الجنوبية المنطقة السلطانية واحتفظت طنجة بصفتها الدولية الخاصة وعينت فرنسا ليوتى أول مقيم لها في مراكش .

#### (٧) احتلال فرنسا لسوريا ولبنان ١٩٢٠م .

عقب زوال الحكم العثماني أعلن الأمير فيصل تأسيس حكومة عربية في دمشق وكلف علي رضا الركابي بتشكيلها ورئاستها وفي أواخر ١٩١٨م دعي الأمير فيصل للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي انعقد بعد الحرب العالمية في فرساي ، وقد طرح فيصل في المؤتمر قيام ثلاث حكومات عربية في كل من الحجاز وسورية والعراق ، وفي المؤتمر اقترح الأمريكيون نظام الانتداب ، كما اقترحوا إرسال لجنة لاستفتاء الشعب حول رغباتهم السياسية وعرفت بلجنة كينج وكراين فوافق الفرنسيون والبريطانيون مكرهين على إرسال اللجنة الأمريكية ، وبعد انتهاء اللجنة الأمريكية من عملها جاء في توصياتها : إن بلاد الشام ترفض السيطرة الأجنبية ، ويُقترح فرض نظام الانتداب تحت وصاية عصبة الأمم المتحدة حيث أن العرب مجتمعين على أن يكون الأمير فيصل ملكاً على الأراضي العربية دون تجزئتها ، غير أن التقرير أهمل .

ونظراً للوجود الفرنسي في لبنان ، فإن الأمير فيصل قبل تحت الضغط عقد اتفاقية مع فرنسا ممثلة برئيس وزرائها جورج كليمنصو وعرفت باسم اتفاق فيصل كليمنصو ومن أبرز بنودها الموافقة على الانتداب الفرنسي على سورية مع احتفاظ البلاد باستقلالها الداخلي ، وتعاون سوريا مع فرنسا فيما يخص العلاقات الخارجية

والمالية ، وأن يقيم سفراء سوريا في الخارج ضمن السفارات الفرنسية ، والاعتراف باستقلال لبنان تحت الوصاية الفرنسية الكاملة ، وبالحدود التي سيعينها الحلفاء ، غير أن المؤتمر السوري العام رفض اتفاق فيصل كليمنصو وطالب بوحدة سوريا واستقلالها وقبول انتداب أمريكا وأبريطانيا ورفض الانتداب الفرنسي ، على أن يكون مفهوم الانتداب هو المساعدة الفنية فقط ، ، لذلك توترت العلاقة بين فيصل وجورو في أعقاب تراجع فيصل عن اتفائه مع الفرنسيين وانحيازه للشعب ، وفي ٨ مارس ١٩٢٠ ، عقد المؤتمر السوري العام بدمشق برئاسة هاشم الأتاسي وبحضور الأمير فيصل وأعضاء الحكومة ، وخرج المؤتمر بالقرارات التالية : استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً ، واختيار سمو الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على البلاد بالإجماع ويلقب صاحب الجلالة ، وأن النظام السياسي للدولة مدني نيابي ملكي ، وقد رفض الحلفاء الاعتراف بالدولة الوليدة وقرروا في أبريل ١٩٢٠ خلال مؤتمر سان ريمو المنعقد في إيطاليا تقسيم البلاد إلى أربع مناطق تخضع بموجبها سورية ولبنان للانتداب الفرنسي ، وقد رفضت الحكومة السورية وكذلك المؤتمر العام مقررات مؤتمر سان ريمو .

وفي ٥ يوليه ١٩٢٠ أوفد فيصل مستشاره نوري السعيد للقاء الجنرال الفرنسي جورو في بيروت ، فعاد السعيد إلى دمشق في ١٤ يوليه ١٩٢٠م مزوداً بإنذار عرف باسم " إنذار جورو" وحددت مدة أربعة أيام لقبوله ، وشمل خمس نقاط وهي : قبول الانتداب الفرنسي ، والتعامل بالنقد الورقي الذي أصدره مصرف سورية ولبنان في باريس ، والموافقة على احتلال القوات الفرنسية لمناطق من سوريا ، وحل الجيش السوري ، ومعاقبة من تورط في عمليات عدائية ضد فرنسا . لذلك ، جمع الملك فيصل وزرائه لمداولة الأمر بينهم فكان رأي الكثيرين منهم النزول عند مطالب جورو ومهادنته وقبول الإنذار حيث أرسل فيصل خطاباً إلى الجنرال جورو بالموافقة على الشروط وحل الجيش . ومع ذلك ، بدأت القوات الفرنسية بالزحف بإمرة الجنرال جوابيه بأمر من الجنرال جورو باتجاه دمشق في ٢٤ يوليه ١٩٢٠م

بينما كان الجيش السوري المرابط على الحدود يتراجع ، ولمّا سُئل جورو عن هذا الأمر أجاب بأن برقية فيصل بالموافقة على الإنذار وصلت إليه بعد انتهاء المدة .

أمام ذلك ، لم يكن أمام أصحاب الغيرة والوطنية إلا المقاومة حتى الموت وكان على رأس هذا الرأي وزير الحربية يوسف العظمة ، الذي عمل على جمع ما تبقى من الجيش مع مئات المتطوعين الذين اختاروا هذا القرار واتجهوا لمقاومة القوات الغازية الفرنسية الزاحفة باتجاه دمشق ، وفي ٢٤ يولييه ١٩٢٠ بدأت معركة ميسلون عندما بدأت المدفعية الفرنسية في التغلب على المدفعية السورية ، وبدأت الدبابات الفرنسية بالتقدم باتجاه الخط الأمامي للقوات المدفعية ، وقد انتهت المعركة بهزيمة السوريين ، حيث استشهد يوسف العظمة فى يوم الأربعاء ٢٤ يولييه عام ١٩٢٠م ، ليتم احتلال سوريا وبداية الانتداب الفرنسى عليها ، وتم تعيين مفوض سامى فرنسى لإدارتها ، حيث كان المفوض السامى الفرنسى يقيم في بيروت وله صلاحيات مطلقة في التشريع والتعيين ، وكذلك عين موظفين فرنسيين في الوزارات والدوائر الحكومية بوصفهم مستشارين ، وأما المحاكم فكانت مختلطة من قضاة سوريين وفرنسيين ، وبعد إقرار الدستور تقلصت صلاحيات المفوض الفرنسى ، غير أنه لم يعتمد الدستور وينشره إلا بعد أن أضاف مادة تنص على تقييد العمل بأي مادة تخالف صك الانتداب .

ومن جانب آخر ، أراد الجنرال جورو معاقبة السوريين بسبب تصديهم للقوات الفرنسية في معركة ميسلون فأصدر ما بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١م عدة مراسيم هدفها تقسيم سورية على أساس طائفي ، وقد دافع جورو عن سياسته التقسيمية في الجمعية الوطنية الفرنسية بأن هذه المكونات غير متمازجة مع بعضها البعض ، وقد أفضت المراسيم عن إنشاء ستة دويلات مستقلة وهي : دولة دمشق ، والتي شملت مدن حمص وحماة ووادي نهر العاصي إلى جانب دمشق العاصمة ، ودولة حلب ، والتي امتدت في مناطق الشمال السوري بالإضافة إلى منطقة حوض نهر الفرات في شرق سورية ، وضمت عدة مدن مثل دير الزور والرقبة والحسكة إلى جانب مدينة حلب العاصمة ، ودولة العلويين ، والتي شملت ، محافظة طرطوس

وبعض المناطق مثل سقيلية وتلكخ وجسر الشغور إلى جانب اللاذقية العاصمة ، ودولة لبنان الكبير ، والتي ضمت بيروت العاصمة مع أقيمتها وتوابعها " صيدا وصور ومرجعيون وطرابلس وعكار " ، والبقاع مع أقيمتها الأربعة وهي بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا ، وقد رفض مسلمو دولة لبنان الكبير في أكثريةهم الدولة والكيان الوطني اللبناني عند نشوئه بينما رحب معظم المسيحيين بالانفصال وتشكيل الدولة الجديدة ، وفي ٢٣ مايو ١٩٢٦م أقر مجلس الممثلين الدستور وأعلن قيام الجمهورية اللبنانية ، ودولة جبل الدروز ، والتي ضمت منطقة السويداء وفي البدايات أطلق عليه تسمية دولة السويداء وفي عام ١٩٢٧م غير الاسم إلى دولة جبل الدروز، فضلا عن لواء الاسكندرونة المستقل ، وأعطيت الأقاليم السورية الشمالية لتركيا خلال معاهدة أنقرة وترسيم الحدود بين القوة الاستعمارية وتركيا.

### **ثالثا : الاستعمار البريطاني بالعالم العربي .**

كونت بريطانيا في العالم العربي إمبراطورية استعمارية كانت بدايتها في الخليج العربي بعد صراع استعماري دار بينها وبين البرتغال ثم هولندا ، ومن بعد أسست مجموعة مستعمرات لها في العالم العربي .

#### **(١)-احتلال بريطانيا لعدن ١٨٣٩م .**

قامت بريطانيا ببعض المقدمات لاحتلال عدن ، فأرسلت في بداية الأمر القبطان " هينز " أحد ضباط البحرية إلى منطقة خليج عدن في عام ١٨٣٥م وذلك لمعرفة مدى صلاحية المنطقة لتكون قاعدة بحرية ومستودعا للسفن البريطانية ، وقد أشار هينز في تقريره إلى ضرورة احتلال عدن لأهميتها الإستراتيجية . في هذا الوقت كانت سلطنة لحج تسيطر على عدن ، وكان لا بد للإنجليز من سبب يبررون به احتلالهم لعدن ، ففي عام ١٨٣٧م وفي ظل سيطرة سلطنة لحج على عدن ، وقعت حادثة غرق السفينة البريطانية " داريا دولت " قرب الشواطئ اليمنية فوجدت بريطانيا ضالتها لاحتلال عدن وادعت بأن الصيادين اليمنيين قاموا بنهب تلك السفينة ، وطالبت بالتعويض من قبل سلطان سلطنة لحج محسن العبدلي أو بتمكين بريطانيا من السيطرة على ميناء عدن وكان موقف السلطان العبدلي رفضه المساس

بالسيادة اليمنية ووافق على دفع أية تعويضات أخرى ، ولكن بريطانيا - التي لم يكن في نيتها الحصول على أية تعويضات وإنما هدفها هو الاحتلال وفرض سيطرتها العسكرية على مدينة عدن ومينائها الاستراتيجي - عدلت عن قبول التعويض وطلبت احتلال عدن ، وبدأت في الاستعداد لتنفيذ غرضها بالقوة المسلحة ، وتمهيدا للاحتلال أيضا ، وتحت ضغوط البريطانيين وقع سلطان لحج محسن بن فضل العبدلي في ٢٢ يناير ١٨٣٨م معاهدة بالتخلي عن ١٩٤ كيلومتر مربع لصالح مستعمرة عدن ، مقابل شطب ديونه التي يقال إنها كانت تبلغ في هذا الوقت ١٥ ألف وحدة من عملة سلطنته ، مشترطا أن تبقى له الوصاية على رعاياه فيها .

وفي عام ١٨٣٩م قامت حكومة الهند البريطانية بعدة إجراءات للاستيلاء على عدن ، ففي ١٦ يناير دفع القبطان " هينز " بعدد من السفن الحربية بهدف احتلال ميناء صيره فقاوم اليمنيون بشراسة مستميتة الأمر الذي أجبر السفن البريطانية بالتراجع والانسحاب ، ولعل هذه الخطوة من قبل البريطانيين كانت بمثابة بالون اختبار لمدى إمكانات المقاومين اليمنيين والذين بالطبع كانوا يمتلكون أسلحة بدائية ومنها عدد قليل من المدافع التقليدية الرابضة فوق قلعة صيره المطلة على ميناء عدن القديم ، وبعد ثلاثة أيام في ١٩ يناير ١٨٣٩م قصفت مدفعية الأسطول البريطاني مدينة عدن ولم يستطع الأهالي الصمود أمام النيران الكثيفة وسقطت عدن في أيدي الإنجليز بعد معركة غير متكافئة بين أسطول وقوات الإمبراطورية البريطانية من جانب وقوات قبيلة العبدلي . من جانب آخر ، وبدأت إنجلترا عشية احتلالها لعدن في تنفيذ سياسة التهدئة في المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور في عدن بما يحقق مصالحها الإستراتيجية والتجارية والبحرية فعقدت مع سلطان سلطنة لحج معاهدة للصدقة ومنحته راتبا سنويا إلا أن هذا لم يجد نفعا حيث حاول سلطان لحج استعادة عدن ثلاث مرات في عامي ١٨٤٠ و١٨٤١م لكن تلك المحاولات لم تنجح للفارق الهائل في تسليح القوتين ، ولم يكن الاستيلاء على عدن هو غاية ما تبغيه بريطانيا في المنطقة ، وإنما كان هذا الاستيلاء بمثابة نقطة للتوسع وبداية الانطلاق لتأكيد النفوذ البريطاني في جنوب اليمن والبحر الأحمر وعلى الساحل

الشرقي الإفريقي وكذلك لإبعاد أي قوى أخرى ، لذلك أخذت تمد نفوذها إلى مناطق شاسعة من اليمن فاستولت على ما أسمته فيما بعد بالمحميات التسع التابعة لمستعمرة عدن باعتبار ما كانت عليه حتى ١٨٨٠ م ، وبعد هذا التاريخ بسطت حمايتها فيما بعد على كثير من المناطق المجاورة الأخرى بين مشيخة وإمارة وسلطنة عن طريق مشائخها وأمرائها الذين ارتبطت معهم بأحلاف ومعاهدات وربطتهم بحكومة عدن ، وجعلت من كياناتها شبه مستقلة عن بعضها البعض ، وتغيرت تباعاً مسمياتها من مخاليف إلى إمارات وسلطنات ، لتكون حصوناً لحماية مستعمرة عدن ، وصارت تدعى المحميات الغربية والشرقية .

#### (٢) احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ م .

عرفت إنجلترا منذ بداية القرن التاسع عشر أهمية مصر بموقعها الفريد وخطورة وقوعها في أيدي قوة معادية لها وكان مجيء الفرنسيين لمصر نذيراً كافياً للإنجليز بمدي ما يمكن أن يصيبهم من ضرر إذا تحكمت في مصائر هذا البلد قوة معادية لهم ، وخاصة أن بونابرت كان قد ذكر بصراحة انه لكي نحطم إنجلترا يجب أن نضع أيدينا على مصر ، ولهذا لعب الإنجليز دوراً مهماً في إخراج الفرنسيين من مصر ، لكنهم لم يستطيعوا البقاء فيها والإبقاء على قوات كبيرة لهم محبوسة في هذه البلاد بعد خروج الفرنسيين منها ، فأضطروا لسحب قواتهم منها عام ١٨٠٢ م ، كما فشلت أيضاً خططهم المبنية على تكوين حزب قوي موال لهم من المماليك ومساندته حتى يمسك بمقاليد الأمور في مصر ليتمكن لبريطانيا أن تحقق أغراضها عن طريق هذا الحزب ، إذ لم يكد يطرد الفرنسيون من مصر حتى ظهر محمد علي المسموح السياسي ، والذي كانت تؤيده وتظاهره قوة شعبية بلغت من القوة أنها هزمت حملة انجليزية أرسلتها إنجلترا عام ١٨٠٧ م بقيادة فريزر لإحتلال مصر ، وفي نهاية عام ١٨٣٩ م كانت في قبضة محمد علي الجزيرة العربية ما عدا سواحلها الجنوبية والجنوبية الشرقية ، وكان البريطانيون ينظرون إليه على أنه منفذاً لسياسة فرنسا على أساس أن عدداً من الضباط ورجال البحرية الذين استخدمهم لتدريب جيوشه الجديدة كانوا من الفرنسيين . وقد اتخذت الحكومة الانجليزية خطوة حاسمة

فأرسل بالمرستون إلي قنصل إنجلترا في القاهرة عام ١٨٣٩م ليخطر محمد علي بأن إنجلترا لا تنظر بإرتياح إلي أي تقدم لنفوذه نحو البصرة أو بغداد ، كما أنها أجبرت القوات المصرية علي إخلاء البحرين واحتلتها القوات الانجليزية .

وكان موقف إنجلترا من المشروع الذي ظفر به ديليسبس لحفر قناة السويس لربط البحرين المتوسط والأحمر مبنياً علي هذا الإدراك لأهمية مصر بالنسبة لإنجلترا علي أن إنجلترا انتهزت فرصة الإفلاس الذي أوقع اسماعيل وسياسته المالية مصر فيها فتدخلت تدخلاً فعلياً في شئون البلاد باسم المحافظة علي حقوق الدائنين من بين أتباعها . وظهرت المنافسة بين إنجلترا وفرنسا في هذه الأثناء علي النفوذ في مصر في الصور المختلفة التي اقترحتها كل من الدولتين لعلاج الأزمة المالية المصرية . وانتهي هذا الفصل من الصراع بين الدولتين المتنافستين بانفراد إنجلترا بالعمل دون فرنسا فأحتلت مصر في يونية ١٨٨٢م بعد هزيمة العربيين في موقعة التل الكبير ، ومنذ احتلت إنجلترا مصر عسكرياً قبض ممثل الحكومة الانجليزية في مصر السير إفلين بارنج الذي عُرف بعد ذلك لورد باللورد كرومر علي فروع الإدارة المصرية . وكان نهجه أن يستأثر بالسيادة الفعلية دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية مثل السيادة العثمانية أو الامتيازات الأجنبية . وهكذا كان لبريطانيا النفوذ الفعلي في توجيه الإدارة والسياسة في مصر .

### (٣) احتلال بريطانيا للسودان ١٨٩٩م .

أخذ محمد علي منذ عام ١٨٢٠م يعمل لمد إدارته فيما وراء حدود الولاية المصرية العثمانية إلي السودان ، وبعد أن استقرت الإدارة المصرية في السودان كان طبيعياً أن يتجه التفكير إلي مد نفوذ الإدارة إلي حدود السودان الطبيعية في الشرق والغرب ، ثم في الجنوب صوب منابع النيل ، وقد تم هذا العمل في عهد الخديوي إسماعيل ففتحت دارفور وضمت إلي الإدارة المصرية كما ضم إقليم بحر الغزال ، والفضل في ذلك يرجع إلي جهود شخصية سودانية هو الزبير باشا رحمت ، كما عملت مصر في عهد الخديوي إسماعيل أيضاً علي أن تثبت أقدامها في المناطق المهمة علي البحر الأحمر وفي ساحل أفريقيا الشرقي قبل أن تسبقها الدول

الاستعمارية التي كانت قد بدأت فعلاً تنشب أظافرها في هذه المناطق الساحلية وتتخذ منها منافذ للتوغل إلى الداخل بل كانت السياسة المصرية ترمي إلى بسط النفوذ المصري على ساحل البحر الأحمر الغربي كله وعلى الساحل الأفريقي الشرقي المواجه للمديرية الاستوائية التي كانت الجهود تبذل في ذلك الوقت لتثبيت وتوسيع دعائم الحكم المصري فيها .

ولما قامت الثورة المهدية في السودان وعجزت المحاولات المتعددة والتي بذلتها الحكومة المصرية لإخمادها ضغطت الحكومة الإنجليزية على مصر بمختلف الوسائل للإسحاب من السودان ، وأدى ذلك إلى استقالة رئيس الوزارة المصري شريف باشا الذي رأى أن الانسحاب وترك السودان بغير حكومة نظامية أمر لا يمكن قبوله . وتولي نوبار باشا الوزارة وقَبِل فكرة الانسحاب وأرسل غوردون لتحقيق هذه المهمة وانتهى الأمر بقتله علي يد الدراويش أتباع المهدي في ٢٦ يناير ١٨٨٥م بعد سقوط الخرطوم في أيديهم ، علي أنه في عام ١٨٩٦م قررت الحكومة الإنجليزية إرسال حملة لإسترجاع السودان ، والدوافع التي دفعت إنجلترا للعدول عن سياسة الدفاع عن حدود مصر الجنوبية والتحول إلى سياسة الهجوم والتفكير في استرجاع السودان تتصل قبل كل شئ بمصالح إنجلترا ذاتها وأطماعها الاستعمارية خاصة بعد أن ظهرت أطماع الدول الاستعمارية المنافسة لها وفي مقدمتها فرنسا وتسابقها علي استقطاع أطراف السودان والتوغل في أرضه . وبعد استعادة السودان بجيوش مصرية علي رأسها ضباط إنجلترا وضع كرومر بمساعدة مستشارية القانونيين النظام الجديد لحكم السودان فيما عُرف باسم اتفاق الحكم الثنائي الذي أبرم بين الحكومتين المصرية والإنجليزية في ١٩ يناير ١٨٩٩م وبموجبه أصبحت إدارة السودان في يد حاكم عام السودان الإنجليزي .

#### (٤) مستعمرة الصومال البريطاني .

تأسست مستعمرة بريطانية على أنقاض الممتلكات المصرية في شرق أفريقيا والتي عرفت بالصومال الإنجليزي ، حيث ضمت موانئ زيلع وبربرة وغيرها قبالة خليج عدن ، وقد استولت عليها بريطانيا منذ أن أخلاها المصريون بين عامي

١٨٨٥ - ١٨٨٨ م ، وأبلغت بريطانيا الدول الأوروبية تطبيقا لقرارات مؤتمر برلين أن الساحل الصومالي الممتد من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة وضع تحت الحماية البريطانية ، وكان هذا التبليغ إيذانا بتأسيس المستعمرة البريطانية في الصومال .  
(٥) احتلال بريطانيا للعراق ١٩١٧ م .

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ودخول الدولة العثمانية في تحالف إلى جانب ألمانيا ضد دول الحلفاء بزعامة بريطانيا وفرنسا وروسيا أدى ذلك إلى قطع خطوط المواصلات الإستراتيجية لبريطانيا مع مستعمراتها مما أدى بالتالي إلى انقطاع شريان الإمدادات الحيوي للحرب والحياة العامة البريطانية ، الأمر الذي أدى ببريطانيا إلى اعتماد خطة سريعة الهدف منها احتلال العراق من بين عدد من الأهداف ، في الوقت الذي كان الجهد العسكري في المواجهات مع ألمانيا وحلفائها منصبا على الجبهات الرئيسية في قلب أوروبا. وبعد تمكن القوات البريطانية التابعة لحكومة الهند الشرقية البريطانية من احتلال العراق بصعوبة بسبب الهجمات العثمانية المضادة مع المتطوعين وبعد إتمام احتلال العراق وضع تحت انتداب عصبة الأمم وتحت الإدارة البريطانية وذلك عام ١٩١٨ م .

وبعد انتهاء الأعمال الحربية ناقشت عصبة الأمم موضوع انتدابها للعراق حيث قررت أن يكون منتدبا من قبل عصبة الأمم وأن تديره مباشرة بريطانيا وليست حكومة الهند الشرقية ، إلا أن بريطانيا أوكلت لقادتها الميدانيين من جيش حكومة الهند البريطانية بتشكيل الإدارة المدنية تحت الإدارة العامة لبريطانيا ، والتي ترأسها السير بيرسي كوكس حتى مايو عام ١٩١٨ م ، وتبعه السير ارنولد ولسون الذي ألغى العديد من المؤسسات الإدارية العثمانية وأنشأ محلها مؤسسات عسكرية خصصت لإدارة الشؤون المدنية ووضع على رأسها ضباطا من رتب عالية لإدارتها بشكل إداري صارم ، وقد واجه العراقيون في الوسط والجنوب ضراوة الاحتلال البريطاني وإجراءات الإدارة البريطانية الأخرى بأعمال تمرد وعصيان مسلح وأعمال سياسية منظمة قادتها الجمعيات والمنتديات السرية منها القديمة التي تأسست في فترة الحكم العثماني والجديدة التي تأسست مع الاحتلال البريطاني .

وقد عملت تلك القوى السياسية إضافة إلى شيوخ العشائر الذين تأجج لديهم الحس الوطني بضرورة التحرك الجماعي والانتفاض على الحكم البريطاني فتأججت ثورة العشرين التي طالبت بضرورة استقلال العراق في مملكة ذات سيادة حيث تعالت الأصوات للمناداة بالأمير فيصل الأول - الذي كان ملكاً على سوريا والذي سقطت حكومته في سوريا على يد الفرنسيين - ليكون ملكاً على العراق ، وبالفعل أكدت المستشارية البريطانية في الإدارة المدنية البريطانية في العراق، بأنه لا بد من إسكات القوى الوطنية من قوى سياسية وعسكرية وعشائرية والتي تقود الرأي العام العراقي للتواق للتحرر والمناهض للهيمنة البريطانية ، وذلك من خلال إعطاء العراق شكل من أشكال الحكم الذاتي المرتبط بالإمبراطورية البريطانية ، وهي خطوة ضرورية للحيلولة دون تطور النزعة القومية المكبوتة والمتعاضمة لدى العراقيين . وهذا ما تم بعد ثورة العشرين حيث لجأ البريطانيون إلى سياسة إرضاء الثوار من خلال التشاور معهم وتنفيذ بعض مطالبهم منها إلغاء الإدارة المدنية وإنشاء وزارة مؤقتة تشرف على إنشاء مجلس تأسيسي مهمته انتخاب ملك للعراق وصياغة الدستور والشروع بإنشاء بعض المؤسسات المهمة . وفي مارس ١٩٢١م عقد مؤتمر القاهرة الذي ترأسه تشرشل لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط. وسمي فيصل ملكاً على العراق مع توصية بإجراء استفتاء لتأكيد التنصيب . ولقد كان السير بيرسي كوكس والمعين حديثاً كمندوب سامي في العراق مسئولاً عن تنفيذ الاستفتاء. وكانت الحكومة الانتقالية المشكلة من قبل بيرسي كوكس قبيل مؤتمر القاهرة قد قررت قراراً في ١١ يولييه ١٩٢١م تعلن فيه تنويج فيصل ملكاً على العراق على أن تكون حكومته دستورية ممثلة لكل أبناء الشعب وتنهج حسب نهج الديمقراطية ، وقد أقر الاستفتاء هذا الإعلان ، وتوج فيصل رسمياً ملكاً على العراق في ٢٣ أغسطس ١٩٢١م في ظل سلطة الاحتلال البريطاني للعراق .

(٦) احتلال بريطانيا لفلسطين ١٩١٨م .

كان الشريف الحسين بن علي قد أخذ الضوء الأخضر من جانب البريطانيين لإعلان الثورة وضمن مساعدة البريطانيين ضد الدولة العثمانية ، لذلك خرجت

القوات البريطانية بقيادة الجنرال ألنبي من مصر قاصدة القضاء على الوجود العثماني في فلسطين ، ففي يولييه عام ١٩١٧م تسلم الجنرال اللنبي قيادة القوات البريطانية في فلسطين بالإضافة إلي قيادة وحدات الجيش العربي التابعة لفصيل - لورانس . كانت فرنسا تشترك في حملة ألنبي بفصيلتين من الجنود الفرنسيين ، وأطلق علي الحملة اسم " جيش الشرق " . وفي أكتوبر من نفس العام بدأ الهجوم البريطاني علي مقدمة القوات التركية المنتشرة ما بين غزة وبئر سبع ، وتدهور موقف القوات التركية في بئر سبع والساحل ، فانسحب الجيش وتعقبته قوات ألنبي وقد جري احتلال يافا ورام الله والند والخليل وبيت لحم ثم أخيراً استولت القوات علي القدس في ٧ ديسمبر عام ١٩١٧م .

وقد لقيت القوات البريطانية في زحفها وبتأثير من الدعاية العربية معاونة صادقة من السكان - علي اعتبار أنها قوات جاءت لتحرير بلادهم - حين تخلي الضباط والجنود العرب عن مراكزهم في الجيش العثماني ولجأوا إلي القوات البريطانية ، كما قدموا المعلومات القيمة عن مواقع الأتراك ، لاسيما وأن الأراضي التي كانوا يسيرون خلالها وعرة ، والمناخ الذي أحاط بهم شديد القسوة في ذلك العام ، وفي أعقاب استيلاء الجنرال ألنبي على القدس في السابع من ديسمبر عام ١٩١٧م واحتلال فلسطين كلها في سبتمبر عام ١٩١٨م دخلت البلاد تحت إدارة عسكرية عرفت باسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة" وأعلن البريطانيون أنها إجراءات مؤقتة تنتهي بانعقاد مؤتمر الصلح ، إلا أن مؤتمر سان ريمو الذي عقد في إيطاليا في الخامس والعشرين من أبريل عام ١٩٢٠م وافق على تعيين بريطانيا دولة مندوبة على فلسطين قبل أن يتم إعلان صك الانتداب رسمياً من جانب عصبة الأمم في ٢٤ يولييه ١٩٢٢م ، وأعلنت بريطانيا انتهاء الحكم العسكري واستبداله بحكم مدني ، وعينت أول مندوب سام لها بفلسطين يدعى السير هربرت صموئيل .

(٧) احتلال بريطانيا لشرق الأردن ١٩١٨م .

تعود جذور الحياة السياسية في الأردن والذي عرف سابقاً باسم شرقي الأردن إلى فترة الحكم العثماني باعتباره جزء من سوريا العثمانية وفي أواخر العهد العثماني

وتحديداً في عام ١٩٠٨م مثل شرق الأردن بنائب في مجلس المبعوثان ضمن ولاية سوريا ، حيث مثل المنطقة عن لواء الكرك في الجنوب والشمال عن لواء عجلون ، وبعد انتهاء الحكم العثماني وباعتبار شرق الأردن جزء لا يتجزأ من الدولة السورية التي أعلنها الأمير فيصل بن الحسين شارك الأردن في المؤتمر العام الذي عقده الأمير فيصل عام ١٩١٩م لتدارس وضع دستور للدولة ، وكذلك المشاركة في الانتخابات التي تم بموجبها انتخاب أعضاء المؤتمر ، ومثل الأردن فيها عشرة أعضاء منتخبين باستثناء الشمال الأردني ، وركزت قرارات المؤتمر على الاستقلال ووحدة سوريا والاتحاد مع العراق ، وشارك الأردن بالمؤتمر الثاني أيضا الذي عقد في عام ١٩٢٠م ولكن لم يكتب لهذا المؤتمر النجاح بسبب البدء بتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو من قبل بريطانيا وفرنسا لتصبح سوريا تحت الانتداب الفرنسي بعد معركة ميسلون في ٢٣ يولييه ١٩٢٠م ، وسقوط الحكومة العربية التي أسسها الملك فيصل ، حيث طلبت القوات الفرنسية منه المغادرة ، فغادر إلى درعا ثم إلى شرق الأردن ثم إلى أوروبا ، أما شرقي الأردن فقد وقع تحت النفوذ الإنجليزي بعد أن أوعزت الحكومة البريطانية لمندوبها السامي في فلسطين هيرت صموئيل التوجه نحو شرق الأردن لامتلاك زمام المبادرة ، حيث قامت بتشكيل حكومتين محليتين الأولى في الكرك والأخرى في عمّان وتم تشكيل حكومة ثالثة فيما بعد تضم كافة مناطق شمال الأردن ، وأصبح شرق الأردن يخضع للنفوذ البريطاني بناءً على الاتفاق السابق مع الفرنسيين في عام ١٩١٦م .

وكان الحكم الفيصلي قد بدأ يضع قواعده في دمشق . ولكن الجيوش الفرنسية دخلت دمشق بعد معركة ميسلون ووضعت حدا لهذا الحكم لتقيم سلطتها الانتدابية تنفيذا لاتفاقية سايكس - بيكو . وانتشرت في الأوساط الشعبية فكرة بأن الجيوش الفرنسية قد تتابع زحفها إلى شرقي الأردن لتضمها إلى منطقة نفوذها تعويضا عن الجزء العراقي الذي لم تمكنها بريطانيا من السيطرة عليه بحسب تقسيمات سايكس - بيكو الأولى ، وعمّ الخوف في شرقي الأردن من الاحتلال الفرنسي خصوصا وأن الإدارة البريطانية قد وعدت الأهالي بإدارة محلية منفصلة عن فلسطين وغير مشمولة

بوعد بلفور ، كما وعدتهم بعدم تجنيدهم في الجيش وبعدم نزع السلاح منهم ، وبإمكانية تنصيب أحد أبناء الشريف الحسين بن علي حاكماً على المنطقة .

وفي ٢ سبتمبر ١٩٢٠ اجتمع رؤساء القبائل في " أم قيس " مع أحد الضباط البريطانيين وقدموا له مذكرة خطية بما يطالبون بريطانيا به . وأجابهم المسئول البريطاني خطياً . ومن أهم مطالبهم : إقامة حكومة وطنية تضم لوائي الكرك والسلط وقضائي جرش وعجاون - مجمل أراضي المملكة حالياً - وحوران وقضاء القنيطرة ، وقبول الانتداب البريطاني على هذه الدولة ، وأن يرأس هذه الحكومة أمير عربي ، وأن لا تكون لها علاقة بحكومة فلسطين البريطانية وأن تمنع الهجرة اليهودية إلى أراضيها ويمنع بيع أراضيها لليهود ، وأن يكون لها جيش وطني تدعمه بريطانيا بالسلاح ، وتمنع الفرنسيين من احتلال أراضيها ، وأن تحافظ هذه الدولة على إيواء جميع السياسيين السوريين اللاجئين إليها ، وأن يكون لها تمثيل خارجي كامل كدولة مستقلة ، وعلى إثر ذلك تألفت في شرق الأردن حكومات محلية استعانت بمستشارين بريطانيين .

بلغت المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي في مناطق وجوده أوجها . وكتب عدد من المواطنين إلى الشريف الحسين يطلبون إليه إفاد أحد أنجاله لمتابعة المقاومة استمراراً لقناعتهم بخُطى الثورة العربية الكبرى ، وأخبر الشريف حسين الجنرال البريطاني " إدموند ألنبي " بهذه الرسائل ، واستقر رأيه على إرسال نجله الأمير عبد الله ليرأس المقاومة ، وأوعز إليه بالتوجه إلى مدينة معان ، ووصل الأمير عبد الله إلى معان في ٢١ نوفمبر ١٩٢٠ م ، وكانت بريطانيا في ذلك الوقت تهيئ قواتها في العراق لاسترجاع مراكزها بعد الثورة العراقية ، واهتمت بريطانيا وفرنسا بقدوم الأمير عبد الله ، وجرت بينهما اتصالات بهذا الشأن ، حيث احتجت فرنسا على قدومه خصوصاً وأنه أعلن نفسه نائبا عن أخيه فيصل ملك سوريا المنفي في ذلك الحين ، ووجّه الدعوة إلى جميع أعضاء المؤتمر السوري المنحل للالتحاق به ، وأعلن عزمه على متابعة النضال وتأليف حكومة سورية وحدوية ، وأصدر منشوراً إلى أهالي سوريا يعلن ما جاء من أجله .

وقد تخوف البريطانيون والفرنسيون من قدوم الأمير عبد الله ، ومن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حدة المقاومة وتوسيعها ضد نفوذ الدولتين ، فنشطت الاتصالات بينهما مجددا حول المسألة السورية وضرورة تهدئة الأوضاع في سوريا كلها ، واستعجلت المحافل الدولية في وضع الأطر الشرعية والتنظيمية لانتداب الدولتين على المنطقة وتثبيت تقسيمها ، خصوصا وأن اتصالات جرت بين الأمير عبد الله وكمال أتاتورك بواسطة غالب الشعلان أثارت تخوف بعض الخبراء البريطانيين من أن يكون وراءها خطط وحركات مرتبطة بسياسات دول أخرى . لذلك طلبت الدوائر السياسية في لندن من الملك فيصل الاتصال بوالده لإيقاف أي حركات عدائية لبريطانيا في شرق الأردن ، وبعد عدة اتصالات أوفد الملك فيصل أحد أعوانه إلى عمان يحمل توصيات لأخيه الأمير عبد الله ، وبدأت المفاوضات بين الملك فيصل والبريطانيين في لندن بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ م ، واستمرت هذه المفاوضات إلى أن تسلّم تشرشل وزارة المستعمرات البريطانية التي أنيط بها حل المسألة السورية ، وأثناء هذه المفاوضات حاول المندوب السامي على فلسطين هيربت صموئيل - وهو يهودي - أن يفتع حكومته على احتلال شرق الأردن احتلالا كاملا ليطبق عليها ما يطبق على فلسطين ، وقد فشل صموئيل في ذلك نتيجة لجهود الملك فيصل الذي ألح على بريطانيا بضرورة التفاهم مع أبيه وتسوية القضية السورية تسوية مرضية للجانبين ، وتم الاتفاق على إنشاء حكومتين وطنيتين في العراق وشرق الأردن .

وبالفعل ، اتصل تشرشل بالأمير عبد الله من القاهرة وأبلغه رغبته بالاجتماع به في القدس ، وتم الاجتماع في نهاية مارس ١٩٢١ م ، وكانت نتيجة المحادثات ما يلي : تؤسس في شرق الأردن حكومة وطنية برئاسة الأمير عبد الله ، وتكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً تاماً ، وتساعد بريطانيا هذه الحكومة مادياً لسد نفقات إقامة قوة عسكرية غايتها توطيد الأمن في هذه المنطقة ، وتسترشد هذه الحكومة برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان ، كما يتعهد الأمير عبد الله بمنع الاعتداءات من شرق الأردن على سوريا وفلسطين ، وأن تسعى بريطانيا لتحسين

العلاقات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية في سوريا ، وتنشئ بريطانيا مهبطي طائرات في شرق الاردن ، ويعتبر مشروع الاتفاق بمثابة تجربة مدتها ستة أشهر ، فإن كان ملائماً للطرفين استمر العمل به ، وإلا يعاد النظر فيه . وقد عاد الأمير عبد الله إلى عمان ليبدأ في تأسيس الإمارة .

وهكذا تأسست إمارة شرقي الأردن ، وقد رأى الأمير عبد الله ومرافقوه أن مبادئ الاتفاق ستشكل خطوة إيجابية أولية في مصلحة المنطقة فوافقوا عليها ، وتحقق بذلك أساس للاستقرار ولمسيرة الاستقلال ، في حين بقيت مناطق أخرى من سوريا الطبيعية - لبنان وسوريا وفلسطين - تعاني من مظالم الحكم الأجنبي ، وقد استعان الأمير عبد الله في إدارة دفة الحكم برجال أكفاء ، وكانت أول حكومة أردنية قد تأسست بعد عودة الأمير من القدس وتأسيس الإمارة في ١١ أبريل ١٩٢١ م .

#### **رابعا : الاستعمار الإيطالي بالعالم العربي .**

تمكنت إيطاليا من إقامة مستعمرات لها في العالم العربي ، حيث كانت البداية مع تكوين مستعمراتها في شرق أفريقيا فيما عرف بالصومال الإيطالي ثم أقدمت بعد ذلك على استعمار ليبيا في العام ١٩١٢ م .

#### **(١) مستعمرة الصومال الإيطالي ١٨٨٩ م .**

لم يكتف الإيطاليون بما ضمنوه من أملاك مصر المطلة على البحر الأحمر في شرق أفريقيا ، و لكنهم أخذوا يتطلعون إلى سواحل المحيط الهندي التي تطل على ممتلكات سلطان زنجبار ، وكانت الدول الاستعمارية الأخرى وفي مقدمتها إنجلترا وألمانيا قد زاد نشاطها في هذه الجهات ، فقد شاعت في تلك السنوات التي عرفت بسنوات اغتصاب أفريقيا طريقة إجبار السلاطين والشيوخ المحليين على توقيع اتفاقيات تمنح الشركات الأجنبية والدول حقوقاً تصل إلى حقوق الملكية الكاملة وفرض الحماية على الأراضي التي تحت نفوذ هؤلاء السلاطين أو الشيوخ ، وفي عام ١٨٨٥م أرسلت إيطاليا بعثة لزيارة مناطق الصومال وكتابة تقرير عنها والبحث عن ميناء قريب من مصب نهر جوبا يمكن أن تتخذها إيطاليا نقطة ارتكاز لمشروعاتها في هذه المنطقة ولمحاولة عقد معاهدة مع سلطان زنجبار شبيهة بالمعاهدات التي

كانت شائعة في ذلك الوقت ، وقد وفقت البعثة فعلاً في ٢٨ مايو ١٨٨٥م في الحصول على توقيع السلطان على هذه المعاهدة المطلوبة .

وقد اعتمدت إيطاليا في تنفيذ مشروعها على موافقة إنجلترا التي كانت تخشى من أطماع فرنسا بالذات ، ولذلك فقد كان الإنجليز يرحبون بوجود قوة أوروبية أخرى غير معادية لهم في هذه المناطق التي لم يروا فيها في ذلك الوقت مجالاً لنشاطهم ، ولهذا لم يعارضوا في وجود الإيطاليين في هذه المناطق من الصومال ، ودأب الإيطاليون في الحصول على توقيعات عدة شيوخ بوضع بلادهم تحت الحماية الإيطالية ، وبناء على ذلك وعلى ما نص عليه مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥م . قامت الحكومة الإيطالية في ٢٠ مايو ١٨٨٩م بإبلاغ الدول بسط حمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال الإنجليزي التي مدت إنجلترا سلطانها عليه بعد إجبارها مصر على إخلاء هذه المناطق المواجهة لمدخل البحر الأحمر عند باب المنذب وبين أراضي سلطان زنجبار وأطلقت عليه اسم الصومال الإيطالي . واتجهت أنظار إيطاليا بعد ذلك لمد نفوذها إلى ميناء قسمايو وغيرها من الموانئ المهمة الواقعة على ساحل المحيط الهندي ، وكانت الحكومة الإيطالية تعلم أن الأمر لا يتوقف على موافقة سلطان زنجبار صاحب الحق الشرعي في المنطقة بقدر توقفه على موافقة الحكومة البريطانية ، فسعت للحصول على هذه الموافقة ونجحت في مسعاها . وأعلنت إيطاليا للدول في ١٥ نوفمبر ١٨٨٩م حمايتها على الساحل الشرقي لأفريقيا الممتد من الحدود الشمالية لقسمايو حتى نهاية سلطنة أويا . وجرت مفاوضات بين حكومتى روما ولندن لتحديد مناطق النفوذ بين إيطاليا وإنجلترا وهكذا آلت إدارة هذه الجهات بشرق أفريقيا لإيطاليا .

#### (٢) احتلال إيطاليا لليبيا ١٩١٢م .

اتجهت أنظار الإيطاليين إلى تونس غير أن فرنسا سبقتهم فاحتلتها في عام ١٨٨١م ، وحدث بعد أن استولى الفرنسيون على تونس أن احتلت إنجلترا مصر ١٨٨٢م ، وأصبحت ليبيا الواقعة بين تونس ومصر الولاية العثمانية الوحيدة في شمال أفريقيا التي لم تمتد إليها أصابع الاستعمار الأوروبي . ولكن إيطاليا وقتها

اتجهت إلى شرق أفريقيا بدلاً من اتجاهها لشمالها كما كان متوقفاً ، ولعل من أسباب هذا التصرف من الإيطاليين أن الدولة العثمانية أسرعت إلى إرسال قوة كبيرة إلى ليبيا لحمايتها من المصير الذي وقعت فيه تونس وقام إبراهيم باشا بدور كبير في إصلاح أحوال ليبيا ، فاهتم بتحسين طرابلس وزادت الحامية في البلاد ، ولكنها الدولة العثمانية اضطرت في عام ١٩١١م قبيل الهجوم الإيطالي لسحب جزء كبير من الجيش وإرساله إلى اليمن لإخضاع الثورة التي قامت فيها .

في هذا الوقت كان يهم إيطاليا أن تكسب موافقة بريطانيا على سياستها باعتبارها القوة البحرية الكبرى ، بينما تم التقارب بين إنجلترا وفرنسا وأسفر ذلك عن الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤م كان من بنوده أن يتجه الاستعمار الفرنسي إلى مراكش وان تترك ليبيا لنشاط الإيطاليين ، وهكذا ضمنت إيطاليا إقرار كل من المعسكرين لأطماعها في ليبيا ، ولكن الظروف الداخلية في تركيا وفي ليبيا ذاتها عجلت باتخاذ إيطاليا الخطوة الحاسمة ، ففي عام ١٩٠٨م قامت في تركيا ثورة تزعمها حزب تركيا الفتاة المطالب بالإصلاحات الدستورية وغيرها من الإصلاحات العصرية ، وأضطر السلطان عبد الحميد الثاني للإذعان لطلب الثوار . أما الأوضاع الداخلية في ليبيا فكانت قد وصلت أيضاً لدرجة كبيرة من السوء ، فقد تولى شئون ليبيا في الفترة ما بين عامي ١٨٣٥م ، ١٩١١م وهي السنة التي هاجمت فيها إيطاليا ليبيا ثلاثة وثلاثون والياً ، وهؤلاء الولاة لم يكونوا أكفاء ، كما ساءت أحوال البلاد .

ومن جهة إيطاليا عمدت في السنوات الأولى من القرن العشرين إلى اتخاذ قرارات ايجابية لتحقيق أهدافها في ليبيا ، فأخذت تفتح المدارس في طرابلس وبنغازي كما عمدت لفتح فروع لبنك روما في ليبيا هذا بالإضافة إلى نشاط القنصليات الإيطالية في طرابلس وبنغازي وكذلك نشاط الجماعات التبشيرية الإيطالية . وتذرت إيطاليا بأن هناك خطراً يهدد الرعايا الإيطاليين نتيجة المعاملة السيئة التي يلقونها من رجال السلطة التركية في طرابلس وأنه ترتب على ذلك تعطيل الإيطاليين التجاري والعلمي ، وإنها مضطرة لكي تصون كرامتها ومصالحها ان تحتل طرابلس وبنغازي ، وأرسلت بذلك للباب العالي في ٨ سبتمبر ١٩١١ م . وفي ٢ أكتوبر ١٩١١م بدأ

الأسطول الإيطالي فى إطلاق مدافعه على ميناء طرابلس ، ولم تجد استغاثة تركيا بالدول الكبرى سبيلها للتوسط بينها وبين إيطاليا حتى توافق على قبول حل وسط يصون كرامة تركيا . وبالفعل تمكنت إيطاليا من الاحتلال لطرابلس وطبرق ودرنة وبنغازى رغم أن هذا الاحتلال كلفهم الكثير من الضحايا كما أن الدولة العثمانية بعد هزيمتها فى ليبيا من الإيطاليين انسحبت من ميدان القتال لتتفرغ للحرب فى البلقان ، وهو ما دفعها إلى أن تعقد فى ١٧ أكتوبر ١٩١٢م معاهدة " أوشى " لوزان مع إيطاليا بخصوص ليبيا ، والتي نصت على أن توقف إيطاليا وتركيا الحرب فيما بينهما ، وسحب تركيا قواتها من ليبيا ، وأذاع السلطان العثمانى منشوراً منح فيه أهل ليبيا الاستقلال الداخلى ، هذا فى الوقت الذى أصدر فيه ملك إيطاليا منشوراً لهم يذكرهم فيه بأن ليبيا أصبحت تخضع لبلاده ، ويعفو عن الليبيين الذين يخلدون للهدوء ، ويعددهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الاسلامية .

وهكذا خرجت تركيا من ميدان القتال ، وأصبحت الزعامة فى المقاومة ضد الإيطاليين بيد السنوسيين ، حيث دارت معارك فى برقة لم يستطع معها الإيطاليون السيطرة على المناطق الداخلية ، غير أن اتصالات كانت قد جرت بواسطة الإنجليز فيما بين الإيطاليين والسنوسيين أدت إلى عقد اتفاق هدنة بينهما هو اتفاق الرجمة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠م ، والذى قسمت بموجبه برقة إلى قسمين ، شمالي يخضع لإيطاليا ، وجنوبى يخضع لسلطة السنوسية ، بينما أعلن الزعماء العرب استقلال طرابلس وقيام حكومة وطنية بها مع التوصية بتوحيد الجهاد فى برقة وطرابلس تحت زعامة السيد محمد إدريس السنوسى ، إلا أن الإيطاليين شنوا حرباً على طرابلس ، فاضطر السنوسى الانسحاب إلى مصر ، ليتولى القيادة من بعده السيد عمر المختار حتى يسقط فى يد الإيطاليين فى سبتمبر عام ١٩٣٢م ، ويشنق فى يوم ١٦ سبتمبر أمام ٢٠ الف مواطن من الليبيين ، ولتسيطر إيطاليا على ليبيا من بعدها .

**خامساً : الاستعمار الأسباني لمنطقة الريف المغربية ١٩١٢م .**

نشطت أسبانيا فى استعمارها للمغرب فاستولت على مدينة " إفى " بموجب معاهدة عقدت بينها وبين سلطان المغرب فى عام ١٨٥٩م ، واستطاعت أسبانيا فى

الفترة التي وصل فيها التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية مرحلة الصراع منذ عام ١٨٨٤م أن تقوى نفوذها في المنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا فرفعت علمها عليها عام ١٨٨٥م وأطلقت عليها إسم " ريو دي أورو " ، وأعلنت حمايتها على المساحة الممتدة من الرأس الأبيض إلى رأس بوجادور ، وقد أطلقت عليها اسم الصحراء الأسبانية ، وأصبحت لهذه المنطقة أهمية خاصة بعد اكتشاف الفوسفات فيها ، وكانت اسبانيا تتطلع لتوسيع نفوذها في المغرب خاصة في الجهات المحيطة بمناطق نفوذها في مليلة وسبتة ، هذا في وقت كانت تتنافس على النفوذ بالمغرب خمس دول هي : إنجلترا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، وإيطاليا ، وألمانيا لمصالحهم هناك .

وعقب استيلاء فرنسا على تونس عام ١٨٨١م شجعت الحكومة الأسبانية هجرة رعاياها للساحل الأفريقي المقابل في المغرب ، ولكنها لم تستطع أن تتخذ خطوة فعالة تحقق بها أطماعها مع الدول الاستعمارية الأخرى ، حيث كانت أسبانيا تدرك كل هذه المصالح المتضاربة ، وكانت تعلم أن تحقيق مصالحها في المغرب يتوقف على مدى نجاحها في التوفيق بين مصالحها ومصالح هذه الدول الاستعمارية ، وبالتالي اتجهت أسبانيا للاتفاق مع فرنسا ، ووصلت الدولتان إلى اتفاق أولى في عام ١٩٠٢م . وعلى أثر طلب السلطان عبد الحفيظ مستنجدا بالفرنسيين أرسلت فرنسا جيوشها إلى المغرب في عام ١٩١١م بعد قيام ثورة ضده ثم أجبرته على توقيع إعلان الحماية على المغرب في مارس ١٩١٢م ، لذلك أنزلت أسبانيا قواتها في الشمال المغربي ، وبعد اعتراض فرنسا على ذلك جرت مفاوضات بين اسبانيا وفرنسا انتهت بتحديد المنطقة التي وضعت تحت النفوذ الأسباني وأطلق عليها اسم المنطقة الخلفية ويطلق عليها الأسبان اسم الريف الأسباني .

هكذا وقع العالم العربي في قبضة الاستعمار الغربي لتصبح جميع دوله عبلة عن مستعمرات فرنسية وبريطانية وإيطالية وإسبانية ، حيث كانت هذه الهجمة الاستعمارية نتيجة لضعف الحكم العثماني بالعالم العربي مما مهد الفرصة للدول الأوروبية من الوصول لأهدافها الاستعمارية بالعالم العربي ، بعد أن حمت الدولة العثمانية العالم العربي مدة ثلاثة قرون كاملة من هذه الهجمة الاستعمارية .

### **الفصل الثالث**

#### **نهاية الحكم العثماني بالعالم العربي**

- أولا : السعوديون وإنهاء الحكم العثماني بالإحساء .
- ثانيا : الخروج العثماني من اليمن .
- ثالثا : الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ م .



مع مطلع القرن العشرين انحصر الوجود العثماني بالعالم العربي في بلاد الشام والعراق والحجاز واليمن ومنطقة الإحساء بالخليج العربي ، في هذا الوقت كانت الدولة العثمانية كانت قد وصلت إلى مرحلة الضعف ، والذي مكن العرب من إخراجهم من هذه المناطق ، حيث تكفل السعوديون بإخراجهم من الإحساء عام ١٩١٣م ، بينما ظلت الثورة اليمنية مشتتة حتى فرضوا عليهم مطالبهم في اتفاق دعان عام ١٩١١م ، ثم خرج العثمانيون من اليمن عقب هزيمتهم بالحرب العالمية الأولى وكان خروجهم من اليمن نهائيا في العام ١٩١٩م ، ومن بعد جاءت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي لتنتهي الوجود العثماني من بقية البلاد العربية .

### **أولا : السعوديون وإنهاء الحكم العثماني بالإحساء .**

عقب القضاء على الدولة السعودية الثانية على يد آل الرشيد في عام ١٨٩٢م ، هاجر آل سعود بقيادة عبد الرحمن آل سعود إلى الكويت ليعيشوا في كنف آل الصباح ، وفي العام ١٩٠١م خرج الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن مع جمع من قومه وصار يجند قوات من البدو حتى بدأ مغامرته في استعادة ملك أجداده ، حيث تمكن في عام ١٩٠٢م من دخول مدينة الدرعية ، وقتل عجلان الأمير حاكمها من قبل آل الرشيد ، ونودي به حاكما للمدينة ، حيث أرسل لقومه ليحضروا من الكويت ، عقب ذلك بدأ في التوسع ، ففي العام ١٩٠٣م سيطر على أغلب مناطق نجد ، وفي عام ١٩٠٤م دخل مدينة " عنيزة " ثم استولى على " بريدة " ، ورغم المساعدات التي قدمتها الدولة العثمانية لحاكم إمارة حائل عبد العزيز بن متعب إلا أن النصر كان حليفا لقوات الأمير عبد العزيز آل سعود ، حيث انتصر الأخير على قوات بن الرشيد في معركة البكيرية ، ومن بعد انتصر عليه عند منطقة " روضة مهنا " في عام ١٩٠٦م حيث قتل عبد العزيز بن متعب وتفرقت جموعه ، وبالتالي تهيأت الفرصة للأمير عبد العزيز آل سعود للتوسع بالجزيرة العربية ، وكان من أهم المناطق التي بدأ يسعى لضمها لسلطته منطقة الإحساء التي كان يحكمها العثمانيون منذ العام ١٨٧٠م .

والحقيقة أن الوجود العثماني في الإحساء كان قد مر بفترتين كانت الأولى خلال الفترة ١٥٥٢ - ١٦٦٩م ، عندما أدرك العثمانيون أهمية موقعها ومواردها

في ظل حروبهم مع البرتغاليين والفرس ، فاتخذوها عاصمة ومركز حكم لهم في منطقة الخليج ، إلا أن المنطقة شهدت في بداية حكم العثمانيين حروب وصراعات كثيرة ، وقد هاجر بسبب ذلك الكثير من الأهالي في الإحساء والقطيف إلى العراق وبلاد فارس ، ومنهم آل مقلد وآل رحال وآل مسلم ، وبخاصة عندما فرضت الدولة العثمانية ضرائب باهظة تفوق ما يمكن أن يحصله الفرد الواحد خلال سنة ، وفي ظل هذه الأوضاع برزت في المنطقة قبيلة بني خالد فقاد زعيمهم براك بن غرير ثورة داخلية في العام ١٦٦٩م ضد الوجود العثماني في الإحساء سقط على إثرها الحكم العثماني في المنطقة وتولى بنو خالد الحكم فيها .

وقد استمر حكم بني خالد لأكثر من قرن وربع انتهى على يد جيوش الدولة السعودية الأولى في العام ١٧٩٤م ، بقيادة سعود بن عبد العزيز في عهد والده عبد العزيز ، وتم تعيين براك بن عبد المحسن أميراً على الإحساء ، ونائباً لعبد العزيز . وبعد سقوط الإحساء لم يتبق من حكم بني خالد سوى بعض المقاومين في القطيف وما جاورها ، ثم سيرت حملة على القطيف قوامها ثمانية آلاف مقاتل بقيادة إبراهيم بن سليمان بن عفيصان ، وبعد معركة دارت عدة أيام تمكن ابن عفيصان من اقتحام القلعة - قاعدة القطيف - ليلاً وقدرت خسائر القطيف بألف قتيل . بعد ذلك ، عاد النفوذ العثماني على الإحساء بعد سقوط الدرعية بنجد عام ١٨١٨م في أيدي الأتراك بقيادة محمد علي باشا ، وقد انتهت بعد انسحاب إبراهيم باشا من نجد في العام ١٨١٩م ، حيث استعاد بنو خالد حكمهم بالإحساء .

جاءت المرحلة الثانية للحكم العثماني في الإحساء لتبدأ في عام ١٨٧١م خلال عهد السلطان العثماني عبد العزيز الأول الذي سعى لإخضاع المناطق الخارجة عن الدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية واستعادتها من خلال حملة بقيادة مدحت باشا ، وقد ساعدهم في ذلك الصراع الذي دار بين أبناء فيصل بن تركي ، حيث أرسل عبد الله بن فيصل في ٢٩ مارس عام ١٨٦٦م بعد شهور من توليه الحكم رسوله عبد العزيز بن سويلم إلى والي بغداد مدحت باشا يطلب منه مساعدته في حرب أخيه سعود بن فيصل الذي سيطر على الأحساء والقطيف ،

وأنزعتها من عبد الله بن فيصل .

وبالفعل ، أعد العثمانيون حملة عسكرية بقيادة والي بغداد مدحت باشا عام ١٨٧١م على شرق الجزيرة العربية بهدف الاستيلاء على مدينتي الأحساء والقطيف حيث غادرت الحملة البصرة يوم ٢٠ أبريل ١٨٧١م ، وقد ضمت الحملة حاكم الكويت الشيخ عبدالله الصباح وشقيقه الشيخ مبارك الصباح وشيخ المنتفق ناصر باشا السعودون ، حيث ساند حاكم الكويت الشيخ عبد الله بن الصباح الحملة باسطول بحري قاده بنفسه ، وقد ذكر مدحت باشا في مذكراته أن السفن الثمانية التي نقلت المؤنّة واللوازم الحربية كانت تابعة لحاكم الكويت ، وكان هدف الحملة الظاهري مساعدة الإمام عبد الله بن فيصل في استعادة سلطته على نجد من أخيه سعود بن فيصل، لكن الهدف الحقيقي للحملة كانت رغبة مدحت باشا في مد نفوذ الدولة العثمانية على الخليج العربي ، والتي نجحت في استعادة الأحساء إلى الحكم العثماني وتعزيزها عسكرياً ، وجعل الهفوف قاعدة للمنطقة ، ولكن مدحت باشا أخلف بوعدده للإمام عبد الله بن فيصل ، وبذلك أنسلخ أقليم الأحساء من الدولة السعودية الثانية ، فزاد ذلك من ضعفها .

في هذا الوقت ، كانت بريطانيا قد عقدت اتفاقيات حماية مع الإمارات العربية على الساحل الخليجي والتي مكنت بريطانيا من الهيمنة على مياه الخليج بحجة منع القرصنة وتجارة الرقيق ، ورأت أن القوة العثمانية في هذه المنطقة ستنازعها في هيمنتها ، لذلك اتخذت كل ما من شأنه تحييد الحملة على الأحساء وضمان عدم تدخلها في الإمارات التي تقع تحت نفوذ بريطانيا ، ولهذا بدأت تراقب تحركات الحملة العثمانية وترسل الاعتراضات وتذكر العثمانيين بأن بينها وبين أمراء تلك المناطق اتفاقيات حماية ولا تقبل بريطانيا الاعتداء عليهم ، وكانت الحكومة العثمانية تظنن السلطات البريطانية دوماً أن سبب الحملة هو فرض الأمن في أراضي نجد والأحساء وأن هدفها مساعدة قائممقامها الإمام عبد الله بن فيصل آل سعود. لكن الحملة العثمانية كانت تهدف أساساً إلى التمدد في الخليج وليس لنصرة الإمام عبد الله ، وكانت هذه الحملة بتدبير مدحت باشا الذي استطاع فعلاً التمدد

إلى قطر مستغلاً خلاف شيخها جاسم بن ثاني مع شيخ البحرين ، كما حاولت السيطرة على البحرين لكن بريطانيا عرقلت ذلك وكادت تستخدم القوة لأن البحرين إن سقطت في يد العثمانيين ستكون مفتاح تمددها على كامل مياه الخليج .

على أية حال ، فإن تفشى مرض الكوليرا والحمى بين الجنود وانخفاض الإمدادات العسكرية إلى جانب انشغال الدولة العثمانية في حربها مع روسيا أضعف هذه القوة في المنطقة ، الأمر الذي ساعد الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية الثالثة في نجد وبطلب من الأهالي في المنطقة على ضم الأحساء إلى مملكته بعد أن قوي مركزه في نجد . فبعد سيطرة الأمير عبد العزيز بن سعود على القصيم ، وتثبيت حكمه في نجد ، تحول اهتمامه إلى منطقة الأحساء ، منتهزاً فرصة انشغال الدولة العثمانية بحرب البلقان ، وضعفها بعد هزيمتها أمام إيطاليا في طرابلس الغرب . والحقيقة أن الإحساء كانت تحظى بالاهتمام من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، والذي رأى ملك آبائه وأجداده يتم التصارع عليه وعز عليه ذلك وقال قولته المشهورة : " إذا لم امتلك الاحساء ، فلن أستطيع امتلاك باقي البلاد " .

وفي تلك الفترة ، عجز المتصرف العثماني في الإحساء عن حفظ الأمن في تلك المنطقة الحيوية ، وأصبحت عرضة لهجمات البادية ، فكتب أهل الحل والعقد في منطقة الإحساء إلى الأمير عبد العزيز بن سعود ليخلصهم من تلك الفوضى . لذلك اجتمع في عام ١٩١٢م بمجلس الشيخ محمد بن عمر آل ملا في الكوت كل من الشيخ محمد بن أحمد آل ملا ، ، وعبد اللطيف بن عبد الرحمن ، والشيخ عبد الرحمن بن عبد الله آل جعيمة ، والشيخ عبد اللطيف بن أحمد آل جعيمة ، واستعرضوا مجمل الأوضاع المتردية في الإحساء ورؤوا أنه لا سبيل للوصول بالبلاد إلى بر الأمان إلا باستقدام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي تمكن من اعتلاء عرش الرياض في ١٥ يناير عام ١٩٠٢م واستقر رأيهم على الكتابة إليه ، فأعدوا له خطاباً شرحوا له فيه مايسمونه بمحنة البلاد ومعاناتها وأن الظروف السيئة السائدة تهيئ أفضل الفرص لقدمه والعمل على تصفية الوجود العثماني والمناداة به ملكاً على البلاد ووعدوه بالنصر والموازرة لتمكينه من

دخول الكوت وذلك بموجب خطة يتم الاتفاق عليها ثم ختم الخطاب بختم المفتي عبد اللطيف بن عبد الرحمن الملا ، وبعثوا به إلى الملك عبد العزيز في الرياض مع رجل يدعى عبد الهادي بن قشعة فسر عبد العزيز بخطابهم ، وأجرى معهم الاتصال اللازم لرسم خطة دخول الكوت ووضعها موضع التنفيذ .

وهنا بدأ اتصالاته مع مؤيديه في الإحساء والقطيف ممهدا لما سيقوم به من عمل عسكري ضد العثمانيين في هاتين المنطقتين ، وبعد أن قام بكل الإجراءات الاحتياطية زحف بجيشه إلى الإحساء من الرياض في الثامن من مايو ١٩١٣ م ، ورتب أمره مع قبيلة العجمان لتغزو معه ولا تنقلب عليه ، وهياً له أنصاره في داخل البلدة الوسائل التي تسهل دخوله إليها ، وقسم عبدالعزيز جيشه إلى قسمين ، قسم أبقاه خارج بلدة الإحساء بقيادة عبد الله بن جلوي بن تركي ليحموا ظهور الداخلين إليها من أي هجوم تشنه القبائل عليهم . وقسم بقيادته يدخل البلدة ويستولي عليها ، وتمكن عبد العزيز آل سعود من دخول المدينة حيث استسلمت الحامية التركية والمتصرف ، وفي حين كانت جنود عبد العزيز قد احتلت بعض الحصون من الجهة الشمالية الغربية والجنوبية في الأحساء دخل الملك عبد العزيز الهفوف وذهب إلى بيت الشيخ عبد اللطيف الملا ، وطلب أن يجتمع أعيان البلدة ليباعوه فكان له ذلك وعين عليهم الأمير عبد الله بن جلوي حاكماً لمنطقة الأحساء ، وفي اليوم الثاني من دخوله استطاع أن يعقد المفاوضات مع الأتراك في الخروج من الأحساء وتسليم ما لديهم من أسلحة وعتاد ومفاتيح لقصر إبراهيم ، إضافة إلى وثيقة وقعت من الملك عبد العزيز آل سعود والمتصرف التركي أحمد نديم ليتم ترحيلهم عن طريق ميناء العقير ومنه إلى البحرين ثم إلى البصرة .

وبعد أن أكمل عبد العزيز آل سعود سيطرته على منطقة الإحساء بكاملها ، ورحل الحاميات العثمانية التي كانت موجودة فيها إلى البصرة أرسل سرية إلى القطيف فبادر أهلها إلى التسليم ، وأقر العثمانيون بالأمر الواقع ، وفاوضوا عبد العزيز آل سعود واعترفوا به رسمياً والياً على نجد ، ومنتصرفاً على الإحساء وأهدوه النيشان العثماني الأول ، ورتبه الوزارة في أواخر عام ١٩١٤ م ، ولقبوه بصاحب

الدولة تحت السيادة العثمانية ، وقد استفاد عبد العزيز آل سعود كثيراً من عودة منطقة الأحساء إلى دولته ، لأنه وسع بذلك حدود هذه الدولة لتشمل جزءاً مهماً من شبه الجزيرة العربية يطل على ساحل الخليج العربي ، وله أهميته السياسية والاقتصادية والتجارية ، وأصبح للدولة منفذ بحري أخرجها من عزلتها وانغلاقها داخل الأراضي النجدية .

### ثانياً : الخروج العثماني من اليمن .

سيطرة الدولة العثمانية على اليمن بصورة كاملة في العام ١٥٣٨م غير أن المواجهة المستمرة من اليمنيين للحكم العثماني أدت لخروجهم منه في العام ١٦٣٥م ، ومع ذلك ظل العثمانيون يسعون للعودة لليمن مرة ثانية ، حيث تمكنت من ذلك في العام ١٨٧٢م عندما استنجد الإمام على بن المهدي بالعثمانيين ضد خصومة فتوجت حملة بقيادة أحمد مختار باشا والذي تمكن من دخول صنعاء وأخذ يستولى على مقاليد الحكم ، ويجبى الضرائب باسم السلطان ، ويعين الموظفين الأتراك بدلا من اليمنيين ، فضلا عن أنه كف يد الإمام عن شؤون الحكم .

ورغم المقاومة من جانب القبائل اليمنية مثل قبيلة الحدا و قبيلة خولان على عهد الوالي أحمد أيوب الذي خلف الوالي أحمد مختار ، إلا أن العثمانيين تمكنوا من القضاء على هذه المقاومة ، كما عمدوا إلى تنظيم الولاية اليمنية على حسب التنظيمات الجديدة التي بدأت تطبق في الدولة العثمانية ، فقسم اليمن إلى أربع متصرفيات ، وهي : تعز وصنعاء وعسير والحديدة ، واتخذوا من مدينة صنعاء مقرا للوالي العثماني ، وكل متصرفية تم تقسيمها إلى عدد من الأفضية ، والأفضية إلى عدد من النواحي ، والنواحي إلى عدد من العزب ، والعزب إلى عدد من القرى .

ومع ذلك ، فإن ما قام به الولاة الأتراك لتوطيد نفوذهم باليمن لم يرضخ اليمنيين لهم ، حيث ظلت المناطق الشمالية في حالة ثورة على الحكم العثماني والتي قادها الأئمة الزيديون ، ففي العام ١٨٩١م خرج الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين ، والذي توجهت قواته إلى صنعاء وحاصرتها ، وفي أثناء ذلك صدرت الأوامر إلى أحمد فيضى باشا الذي تم توليته ولاية اليمن بالتوجه إلى هناك للقضاء على ثورة الإمام المنصور بالله ، حيث تمكنت قواته من فك الحصار عن صنعاء بعد أن انتصر على قوات الإمام في موقعة سوق الخميس ، وقد تبع ذلك انسحاب قوات الإمام إلى الجبال الواقعة

شرق المدينة ، ونظرا لتذمر اليمنيين من الحكم العثماني ، حاول السلطان عبد الحميد الثانى أن يستقصى سبب تذمر اليمنيين ، لذلك أرسل نامق بك في عام ١٨٩٢م إلى اليمن والذي تقابل مع اليمنيين ، حيث أظهر هؤلاء تذمرهم من الوالى أحمد فيضى باشا ، وهو ما تبعه عزل الوالى فيضى باشا وتم تولية الوالى حسين حلمى مكانه ، والذي قام ببعض الإصلاحات باليمن لكنه سرعان ما عزل وعين مكانه الوالى عبدالله باشا .

ورغم الإصلاحات التى قامت بها الدولة العثمانية باليمن بعد ذلك غير أن الثورة من جانب اليمنيين استمرت ، ففي العام ١٩٠٤م كان قد تولى الإمامة باليمن الإمام يحيى بن الإمام المنصور محمد يحيى ، والذي تلقب بالإمام المتوكل على الله ، حيث قاد الثورة من جديد ضد العثمانيين بعد أن دعا للجهاد ضد العثمانيين ، وبالفعل توجهت قوات الإمام إلى صنعاء حيث ضربت حولها حصارا انتهى بتسليم القوات العثمانية المحاصرة فيها دون قيد أو شرط ، وبعد أن استقرت الأمور في صنعاء دخلها الإمام مع حاشيته في ٢١ أبريل عام ١٩٠٥م ، غير أن العثمانيين سرعان ما أرسلوا أحمد فيضى باشا للمرة الثانية لاسترجاع اليمن ، والذي توجه بقواته إلى صنعاء بعد أن استطاع أن يخضع القبائل التى واجهته في طريقه إلى صنعاء ، واضطر الإمام إلى الانسحاب من صنعاء ، فدخلها فيضى باشا في أول سبتمبر عام ١٩٠٥م ، ومع ذلك ظلت قوات الإمام بعد ارتدادها إلى الجبال الشمالية على صراعها مع القوات العثمانية ، حيث جرت معارك عنيفة بينهما فقد فيها العثمانيين نصف جيشهم في اليمن .

على أية حال ، ثبت عدم جدوى الحل العسكرى مع اليمنيين ، لذلك عمدت الدولة العثمانية إلى عقد الصلح مع الإمام ، ورحب الإمام بالتفاوض لكى يكتسب اعترافا من الدولة العثمانية بزعامته الدينية باليمن ، واهتم بطلب إسناد مهمة الأوقاف إلى عهده لتكون سندا له في تحقيق أغراضه ، وأبدى الإمام حسن نية تجاه الدولة العثمانية عندما اعترف بسيادتها على اليمن ، وحقها في رعاية شؤون اليمن الخارجية وحقها في الدفاع عن اليمن من الأخطار الخارجية ، ولكنه اشترط

تحسين الإدارة العثمانية في اليمن ، وأن تطبق الأحكام وفقا للشريعة الإسلامية ، وأن يعود للإمام حق عزل القضاة وتعيينهم وتكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالإمام ، وإعلان العفو العام في البلاد ، وأن لا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين ، وأن تشمل أحكام هذه المواد المارذكرها صنعاء وتعز وملحقاتها ، وأن لا تتدخل الدولة العثمانية في شؤون منطقة " أنس " ، وقد شكلت هذه الاقتراحات شروطا للتفاوض بين الجانبين . ومن الواضح أن هذه الشروط التي وضعها الإمام للتفاوض إنما كانت تعكس قضيتين رئيسيتين ، وهما : قضية السيادة العثمانية على اليمن والتي اعترف بها الإمام ، وقضية التنظيمات العثمانية الجديدة المستندة على القوانين الأوروبية ، والتي حاولت الحكومة العثمانية تطبيقها باليمن .

ونتيجة لانتهاج المفاوضات بالفشل بين الجانبين ، تجددت الحرب من جديد بين الدولة العثمانية وقوات الإمام ، وهو الأمر الذي أرجع الدولة العثمانية لطلب التفاوض مع الإمام مرة ثانية ، ففي منتصف عام ١٩٠٧م أرسل السلطان العثماني وفدا من علماء مكة للإمام لحثه على وقف القتال والتفاوض مع العثمانيين ، غير أن هذه الوساطة لم يسفر عنها سوى عزل الوالى أحمد فيضى باشا وتم تولية حسين تحسين باشا ليتلى أمور الولاية ، وبالفعل عقد هذا الوالى صلحا مع الإمام ، حيث تعهد كل منهما بعدم الاعتداء على المناطق التي يسيطر عليها كل منهما ، واعترف الوالى للإمام بمكانته داخل الولاية ، وسمح له بإقامة أحكام الشرع بين أتباعه في المنطقة التي تدين له بالولاء .

عقب ذلك ، ساد الهدوء في اليمن غير أن تولى جماعة الاتحاد والترقى السلطة في الدولة العثمانية عقب الثورة على السلطان عبد الحميد الثانى في عام ١٩٠٨م وإقالته عن السلطة في عام ١٩٠٩م أعاد حالة الثورة لليمن مرة ثانية بعدما عمدت جماعة الاتحاد والترقى إلى تقوية قبضتهم على شتى ولايات الدولة ، وأخذوا يعملون على عثمانة كافة القوميات التي تضمها الدولة ، كما لجأوا إلى سياسة العنف والشدة في سبيل حل مشكلة اليمن ، ففي عام ١٩٠٩م عين الاتحاديون الأتراك أحد رجالهم وهو محمد على باشا واليا على اليمن ، فراح هذا

الوالى يستخدم الشدة مع اليمنيين ومن له علاقة بالإمام .

ورغم ماأبداه الإمام يحيى ، وكذلك السيد محمد الإدريسي حاكم عسير عن رغبتهما في التصالح مع الدولة العثمانية ، إلا أنهما تحالفا سويا ضد الدولة العثمانية ، حيث أعلنت الثورة من جانبهما في عام ١٩١٠م ، وزحف الإمام إلى صنعاء بينما حاصر الإدريسي مدينة " أبها " عاصمة العثمانيين في عسير ، لذلك كلفت الدولة العثمانية الحسين بن على شريف مكة بتسيير حملة ضد الإدريسي في عسير ، بينما أرسلت حملة بقيادة عزت باشا للتصدى للإمام الذى كان قد حاصر صنعاء ، وبالفعل انتهى الأمر بهزيمة الإدريسي من قوات الحسين بن على ، بينما تمكنت قوات عزت باشا من فك حصار صنعاء ، حيث كان الإمام مقتنعا بعدم جدوى التصدى للجيش العثمانى المزود بأحدث الأسلحة .

ونظرا لظروف الدولة العثمانية في هذا الوقت ، إذ كانت منشغلة بحربها ضد إيطاليا في ليبيا عام ١٩١١م ، لذلك سعى عزت باشا إلى التوصل إلى اتفاق مع الإمام ، ومن ثم أرسل عزت باشا الرسل إلى الإمام يحيى يحملون إليه رغبة الدولة في عقد الصلح معه ، ويعد أن التقى الإمام معهم ، عادوا وأبلغوا الوالى عزت باشا باستعداد الإمام لعقد الصلح ، وتم التفاق على أن يجتمع الطرفان لهذا الغرض في قرية دعان ، وبالفعل أبرم الطرفان في مايو عام ١٩١١م اتفاقا عرف بـ : " اتفاق دعان " ، والذى تأكد بالفرمان السلطانى الصادر فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩١٣م . وقد جاءت مواده لتشكل ثلاثة أقسام : أولها : مواد عامة تعكس الرغبة فى إصلاح أحوال اليمن والقضاء على الاضطرابات والثورات ويبدو هذا فى معالجة نظام جباية الأموال من الناس وإخضاع قيمة الضرائب المفروضة على الناس إلى الأسس الشرعية . وثانيهما : مواد تعترف بوضع الإمام وحقوقه ، كحق اختيار قضاة المذهب الزيدى ، وحق انتخاب رئيس محكمة الاستئناف وأعضائها في صنعاء ، وحق مراقبة أعمال الموظفين الأتراك وحق الحصول على الهدايا من أتباعه ، على أن يقوم بتسليم عشر دخله للوالى العثمانى باليمن ، هذا فضلا عن إعطاء الإمام مسائل الأوقاف . وثالثهما : مواد تقرر تبعية اليمن للدولة العثمانية ، فقد احتفظت

الدولة بحق التصديق على انتخاب الإمام للحكام والقضاة الزيدية ، وحق التصديق على أحكام الإعدام التي يصدرها الإمام ، إلى جانب حق تعيين الحكام على المذهب الشافعي والحنفي في المناطق السنية .

عقب هذا الاتفاق شهد اليمن فترة من الهدوء حرص عليها الجانبان ، لدرجة أن الدولة العثمانية كانت قد أقالت الوالي المتجبر محمد على باشا وعينت مكانه الوالي محمود نديم باشا ، والذي قام بالتقريب بين وجهات النظر بين الدولة العثمانية واليمنيين ، وأما الإمام يحيى فقد وزع منشورا على القبائل اليمنية يحذرهم من الخروج على السلطة العثمانية ، وحدث تعاون بين رجال الإمام ورجال الدولة العثمانية في إدارة البلاد . وعند نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م اهتمت الدولة العثمانية باليمن الجنوبي الواقع تحت السيطرة البريطانية بسبب حالة الحرب الواقعة بينهما ، حيث حصلت على تعهدات من مشايخ القبائل حماية حدودهم من أى اعتداء بريطاني ، وحاولت الدولة العثمانية جذب سلطان لحج لجانبها ضد بريطانيا غير أن أحمد العبدلي رفض ذلك مما دفع العثمانيين إلى مهاجمة أراضي إقليم لحج وسيطرت عليه في مطلع عام ١٩١٥م ، وقد وقف الإمام يحيى بن حميد الدين على الحياد ، فلا حارب الأتراك مستغلا ظرف الحرب الدائرة ، ولا شاركهم مع باقي قبائل اليمن في حربهم ضد المحميات في الجنوب والتقدم إلى لحج بقيادة الوالي العثماني علي سعيد باشا .

وقد استمرت الأوضاع في اليمن على حالها أثناء الحرب حتى إعلان هدنة مودروس عام ١٩١٨م التي وقعت عليها الدولة العثمانية بعد أن هزمت في الحرب العالمية الأولى ، وفرض عليها استسلام قواتها والخروج من مناطق حكمها في اليمن والحجاز والعراق وبلاد الشام ، وقد أصبح الوضع في اليمن بعد ذلك عبارة عن سباق بين الإمام يحيى والسيد الإدريسي في عسير على من يسيطر على أكبر جزء من اليمن ، ونظرا للعلاقات الطيبة بين الإمام والوالي العثماني محمود نديم باشا وجه الوالي العثماني الدعوة للإمام للتوجه لصنعاء ودخولها لتسليمه مقاليد الأمور بها باعتباره وريثا شرعيا لحكم اليمن ، وبالفعل دخل الإمام صنعاء في نوفمبر عام

١٩١٨م وتسلم قصر غمدان ليصبح مقرا لحكمه . وفى الجنوب سلمت قوات على سعيد باشا للقوات البريطانية في ديسمبر عام ١٩١٨م ، كما تمكنت القوات البريطانية من الاستيلاء على ميناء الحديدة والذي سلمته فيما بعد للسيد الإدريسي مما أثار استياء الإمام يحيى ، والذي سعى للسيطرة عليه وقد تمكن من ذلك فعليا . وأما انسحاب القوات العثمانية فقد كان في أوائل عام ١٩١٩م ، وبذلك انتهى الحكم العثماني باليمن ، والذي تأكد دوليا بمقتضى اتفاقية لوزان التي وقعتها الدولة العثمانية عام ١٩٢٣م لتسوية المسائل المعلقة بين الأتراك والحلفاء ، حيث نصت المادة رقم ١٦ من المعاهدة على تنازل تركيا عن جميع حقوقها في الأراضي الواقعة خارج حدودها ومنها اليمن . وهكذا انتهى الحكم العثماني باليمن بفضل الثورة اليمنية التي استمرت فترة طويلة ضد الدولة العثمانية ، وكذلك بفضل هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وما وقعت عليه من اتفاقيات ملزمة .

### **ثالثا : الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م .**

عمد الحسين بن على إلى استغلال رغبة العرب فى الخلاص من الحكم العثماني لتحقيق طموحاته فى تكوين دولة عربية وخلافة إسلامية يكون هو على رأسها ، لذلك امتنع عن تلبية نداء الجهاد من السلطان العثماني ، هذا فى الوقت الذى كان فيه واقعاً بين وجود قوات تركية بالحجاز وأسطول بريطاني فى البحر الأحمر ، ولذلك عمد إلى الدهاء فى التعامل مع العثمانيين ، فهو فى الوقت الذى أرسل فيه أبنة فيصل إلى جمال باشا بالشام ليطمئنه بأن الحجاز يعد القوات اللازمة للمشاركة فى الحرب مع العثمانيين نراه يتصل بالقوميين العرب فى بلاد الشام ليتعرف على مطالبهم .

### **(١) الحسين بن على وقيادة الثورة .**

ذكر البعض بأن اختيار الحسين بن على من جانب البريطانيين لقيادة الثورة ضد الدولة العثمانية دون اختيار أحد من القوميين العرب ببلاد الشام يرجع إلى سهولة الاتصال بالحسين وصعوبته بالنسبة للقوميين العرب ، والحقيقة أن هذا تفسير ضعيف للحدث إذ أن أسباب اختياره كانت ترجع إلى الآتى : استعداد الحسين

وظموحاته التي عرفتها بريطانيا ، ومكانة الحسين بين العرب والمسلمين لنسبه للنبي صلى الله عليه وسلم مما يجعله مسموع الكلمة فيتوزع الولاء الإسلامي بين السلطان العثماني وبين الحسين بن علي . وكانت بداية الاتصال بين بريطانيا والشريف الحسين بن علي كانت في مستهل الحرب عندما سئل عما إذا كان سيتفق مع الدولة العثمانية إذا دخلت الحرب ضد بريطانيا وإن كان في البداية متردداً في الإجابة الحاسمة ، فإنه في المرة الثانية حين اتصل به " كتشنر " وافق عندما قدمت بريطانيا الوعود بحمايته ودعمه ودعم العرب للإستقلال من الدولة العثمانية .

لذلك قام الأمير فيصل بن الحسين بزيارة إلى دمشق ، حيث استقبله هناك رجال الحركة القومية العربية ، وكان منهم على رضا الركابي من جمعية العربية الفتاه ، وياسين الهاشمي من جمعية العهد العربي ، فضلاً عن زعماء القبائل ، أمثال : نسيب بك الأطرش ممثلاً للدروز ، والشيوخ نواف الشعلان شيخ مشايخ قبيلة الروانة أعظم القبائل العربية في سوريا ، وهؤلاء كانوا ميالين لفكرة الثورة ضد الدولة العثمانية ، لاسيما وأن سياسة جمال باشا قائد الجيش الرابع العثماني في بلاد الشام كانت تعتمد على البطش والقمع ، كما أن بعض المراسلات كانت قد جرت بين بعض الزعماء العرب والقنصل الفرنسي للتخلص من الحكم العثماني ووضع بلادهم تحت الحماية الفرنسية .

لذلك جرى وضع خطة بين فيصل والزعماء العرب للتفاوض بين الحسين بن علي وبريطانيا عرفت باسم " بروتوكول دمشق " في مايو عام ١٩١٥ م . وقد جاءت نصوصها لتتحدث عن اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية وفقاً للحدود التي حددها بروتوكول دمشق ، وموافقتها على إعلان خليفة عربي على المسلمين ، وأفضليتها في كل مشروع اقتصادي بالبلاد العربية ، وتعهد الطرفين بالتعاون ضد أي قوة تهاجم أحد الطرفين ، وموافقة بريطانيا على إلغاء الامتيازات الأجنبية بالبلاد العربية ، وتحدد الاتفاقية العسكرية بين الطرفين بمدة خمس عشرة سنة . وإذا كان هذا البروتوكول قد نص على استقلال البلاد العربية ، فإنه لم ينص صراحة على إقامة دولة عربية واحدة ، إذ لم يكن اجتماع دمشق جامعاً لكل الدول العربية ، وفي

المقابل بموجب هذا التحالف تقوى مركز الهاشميين فى العالم العربى حيث منحهم الزعامة العربية التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم .

## (٢) اتصال الحسين بالبريطانيين ( مراسلات الحسين - مكماهون ) .

مراسلات الحسين - مكماهون هى عبارة عن مجموعة رسائل متبادلة بين كل من السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى بمصر والشريف الحسين بن على ، والتي كان قد تم تبادلها خلال الفترة من ١٤ يولية ١٩١٥م وحتى ١٠ مارس ١٩١٦م ، وهى تتضمن شروط العرب لدخول الحرب بجانب الحلفاء وردود بريطانيا عليه .

وكانت الرسالة الأولى من الحسين إلى مكماهون ، والتي اشتملت على حدود الدولة العربية المستقلة التي تمتد من خط مرسين - أطنه إلى ما يوازي خط العرض ٣٧ شمالاً ، وجنوباً المحيط الهندي باستثناء عدن ، وشرقاً على امتداد حدود إيران إلى الخليج العربي جنوباً ، وغرباً على امتداد البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين . هذا فضلاً عن الحديث عن الخلافة العربية وقد رد عليه مكماهون بالتسليم برغبة العرب فى الاستقلال والموافقة على أن يكون الخليفة عربياً حين يتم إعلان الخلافة ، ولكن أرجأ الحديث فى مسألة الحدود . وفى التاسع من سبتمبر عام ١٩١٥م بعث الشريف الحسين خطاباً إلى مكماهون معترضاً على أمر عدم البت فى مسألة الحدود ، وأن الرد المنتظر هو قبول هذه الحدود أو رفضها . وقد رد مكماهون على هذه الرسالة مؤكداً على اعتراف بريطانيا باستقلال العرب فى الحدود التي ذكرها الشريف الحسين مع استثناء بعض الأجزاء من اسيا الصغرى وسوريا ، وهذه المنطقة المستثناءة تشمل جمهورية لبنان الواقعة غربى دمشق وحمص والتي تشمل أيضاً جزءاً من سوريا غربى حمص وحماه وحلب ، بالإضافة لمنطقتى الاسكندرونة ومرسين شمال غرب سوريا . وقد رد الحسين برسالة فى ٥ نوفمبر ١٩١٥م بالموافقة على استثناء ضم مرسين وأطنه ، ولكنه تمسك بولايتى حلب وبيروت ، ولكن مكماهون فى خطابه الموجه فى ١٣ ديسمبر ١٩١٥م أصر على استثناء حلب وبيروت لتعلق المصالح الفرنسية بهما وقد وافق الحسين فى خطابه

فى أول يناير عام ١٩١٦م على طلب مكماهون بخصوص المنطقة الواقعة غربى خط دمشق - حمص - حماه - حلب ، وذلك لتجنب كل ما يكدر التحالف الفرنسى البريطانى . وهو الأمر الذى شكره عليه مكماهون فى خطابه الصادر بتاريخ ٣٠ يناير ١٩١٦م .

على أية حال ، لم تسلم المراسلات من النقد ، حيث وجه إليها الانتقادات الآتية : لم يكن الاتفاق واضحاً فيها بالنسبة لمسألة حدود الدولة العربية المقترحة ، وكذلك الاختلاف فى الرأى حول فلسطين التى قال عنها البريطانيون أنها خارج إطار الدولة المقترحة بينما أصر العرب على أنها ضمن حدود هذه الدولة .

### (٣) اتفاقيات وعود بريطانية مناهضة للأمانى القومية للعرب .

اثناء الثورة العربية كانت انجلترا تتأمر على العرب وقضيتهم القومية وذلك فى صورة اتفاقيات وعود تخالف أمانى العرب من ثورتهم ضد الدولة العثمانية ، وقد تمثل ذلك فى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م وتصريح بلفور عام ١٩١٧م .  
(أ) اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦م .

فى الوقت الذى كان فيه الثوار العرب يحاربون لأجل استقلالهم كانت انجلترا وفرنسا وروسيا تجرى مفاوضات مشتركة لأجل وضع حد للمسألة الشرقية وتجزئة أملاك الدولة العثمانية ، حيث تم عقد اتفاقية سرية فى مارس ١٩١٥م لتلبية مطلب روسيا بضم استانبول ومنطقة المضائق فى حالة الانتصار فى الحرب العالمية الأولى ، وقد وضعت اتفاقية رسمية بذلك باسم اتفاقية الأستانة ، بينما اعترفت روسيا بحقوق بريطانيا وفرنسا فى الممتلكات العثمانية الآسيوية ، وأن تكون الأماكن المقدسة تحت حكومة إسلامية .

ومن جانب آخر ، عمدت كل من انجلترا وفرنسا إلى التباحث فيما بينهما لتحديد مناطق نفوذها بالمنطقة العربية الآسيوية ، حيث بدأت المفاوضات بين مارك سايكس البريطانى وجورج بيكو الفرنسى ، والتى خرج عنها ما عرف باتفاقية سايكس بيكو ، وهى عبارة عن مذكرات متبادلة بين حكومات بريطانيا وفرنسا وروسيا ، جرى خلالها تحديداً لمناطق النفوذ البريطانية والفرنسية بالمنطقة ، حيث

جرى التقسيم على الوجه الآتى : منطقة النفوذ الفرنسى : وهى تشمل الساحل السورى بشكل مباشر ، بالإضافة إلى المدن الأربع الواقعة داخل الشام وهى دمشق وحمص وحماه وحلب ، فضلاً عن الموصل فى شمال العراق التى اتفق على تسميتها بالمنطقة (أ) بشكل غير مباشر . ومنطقة النفوذ البريطانى : وهى تشمل بغداد والبصرة بشكل مباشر ، والمنطقة الداخلية من العراق وفلسطين التى تم تسميتها بالمنطقة (ب) بشكل غير مباشر ، فضلاً عن منطقة حيفا وعكا على ساحل فلسطين . وأن تتكون من المنطقتين أ ، ب اتحاد لدولة عربية مستقلة يرأسها حاكم عربى شريطة أن تقسم إلى منطقة نفوذ بريطانية وفرنسية . وإنشاء إدارة دولية فى فلسطين . وجعل ميناء الإسكندرونة ميناءاً حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية .

وعلى هذا النحو تعتبر هذه الاتفاقية معيبة لأنها تناقضت والاتفاق البريطانى مع الشريف الحسين بن على ، فضلاً عن أنها مزقت منطقة المشرق العربى بصورة أدت إلى صعوبة وحدتها ، ووضعت المناطق التى تتمتع بالرخاء تحت السيطرة المباشرة . وقد كشف أمر هذه الاتفاقية عند اندلاع الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧م ، حيث أرسل جمال باشا فى الشام نسخة منها إلى الأمير فيصل لكشف بريطانيا وفرنسا والحلفاء ، وعندما استفسر الشريف الحسين بن على عن الاتفاقية من المندوب السامى البريطانى رد الأخير بقوله بأن الترك يعملون على بذر الشقاق بين العرب والحلفاء وأن هذه الوثائق لا تمثل اتفاقية مكتوبة وإنما هى تبادل لوجهات نظر بين بريطانيا وفرنسا وروسيا جرت قبل الثورة العربية وأن هذه الاتفاقية لم تكن لتنفذ بسبب انسحاب روسيا من الحرب .

(ب) تصريح بلفور ١٩١٧م .

تصريح بلفور هو تصريح على لسان وزير خارجية بريطانيا صدر فى الثانى من نوفمبر ١٩١٧م بشأن إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وقد كانت للتصريح دوافعه ، ويمكن تقسيم دوافع التصريح إلى دوافع رئيسية ودوافع ثانوية : فأما الدوافع الرئيسية فهى التى تتمثل فى رغبة بريطانيا فى حفظ وتأمين مصالحها الإستراتيجية فى المنطقة المجاورة لقاعدتها الرئيسية فى مصر وقناة السويس ، وهو

ما يزيد من أهمية فلسطين . ويرتبط بذلك ضرورة ملء الفراغ الناشئ عن خروج العثمانيين من فلسطين وأهمية عدم وقوعها تحت سيطرة دولة أخرى . وأما الدوافع الثانوية : فهي تتمثل فى كسب العناصر اليهودية فى ألمانيا والنمسا التي كانت تطلب مثل هذا التصريح من دولتى الوسط ، ومحاولة إغراء اليهود الروس لدفع حكومتهم للاستمرار فى الحرب عقب الثورة البلشفية ، واستمالة الرأى العام اليهودى فى الولايات المتحدة لدفع حكومتهم لدخول الحرب بجانب الحلفاء ، ومكافأة الدكتور وايزمان اليهودى على تجاربه العلمية التي لعبت دوراً مهماً فى المعارك العسكرية ، وضرب التجمع العربى من خلال زرع عنصر غريب بين القسمين العربيين فى آسيا وأفريقيا لتأمين الوجود الاستعمارى فى هذه المنطقة .

وكان نص التصريح عبارة عن خطاب موجه من وزير الخارجية البريطانية بلفور إلى اللورد روتشيلد على النحو التالى : " عزيزى اللورد روتشيلد يسرنى جداً أن أنهى إليكم بالإنابة عن حكومة جلالتة التصريح التالى الذى ينطوى على العطفة على أمانى اليهود والصهونية وقد عرض على الوزارة وأقرته . إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين . وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أنه يفهم جلياً أنه لن يوتى عمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية فى البلدان الأخرى " والحقيقة أن التصريح قبل صدوره كان قد نال الموافقة من حكومات فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لتهيئة المناخ الدولى له قبل إصداره . والغريب فى الأمر أن بريطانيا لم يكن من حقها إصدار التصريح ، وذلك لأن وقت إصداره لم تكن كل فلسطين بين بريطانيا كما أن التصريح أغفل كلمة ، عرب أو عربى رغم أن العرب يومها كانوا يمثلون نسبة ٩٠% من إجمال السكان ، وبالتالي هم الأغلبية .

وقد فوجئ العرب بتصريح بلفور وقابله القادة العرب الموجودين بالقاهرة بمعارضة شديدة ، وعمد الشريف الحسين بن على إلى الاستفسار عنه من الجانب البريطانى ، حيث ردت عليه الحكومة البريطانية بتصريح أكدت فيه على أنها

مصممة بالنسبة لفلسطين ألا يخضع شعب لشعب آخر ، وضرورة إقامة نظام خاص للأماكن المقدسة هناك وأن تحبيذ اليهود لعودتهم إلى فلسطين لن يقام أمامه عائق وقد أقتع الشريف حسين نفسه بهذا الرد ، حيث أكد الشريف على أنه سيبدل قسارى جهده ونفوذه لتحقيق فكرة إيجاد مأوى لليهود بفلسطين ولكن لا يقبل تنازل العرب عن حق السيادة وراح يطمأن الزعامات العربية ويحثهم على استمرار الثقة فى بريطانيا . وعندما أبلغ التصريح لعرب فلسطين رسمياً فى ٢٠ فبراير ١٩٢٠م أحدث الإعلان استياء كبيراً بين الأهالى ، وقامت مظاهرة كبرى فى يوم ٢٧ فبراير عام ١٩٢٠م بالقدس محتجين على اتخاذ فلسطين وطناً قومياً لليهود . بينما بعث الزعماء السوريين المقيمون فى القاهرة ببرقية فى ١٤ نوفمبر ١٩١٧م إلى وزير الخارجية البريطانى احتجاجاً على هذا التصريح ومؤكدين على أن فلسطين جزء حيوى من الشام ولا يمكن القبول بفصله عنها ، وكالعادة كانت الردود البريطانية تؤكد عدم نيتهم إقامة دولة يهودية بفلسطين .

#### (٤) إعلان الثورة العربية وتطوراتها .

فى صباح يوم الخامس من يونية ١٩١٦م أعلن الأميرين على وفيصل أبناء الحسين فى معسكر بالمدينة استقلال العرب عن الدولة العثمانية ، حيث كان الإعلان بداية للثورة ، والتي كانت بدايتها بمكة فى العاشر من يونية من نفس العام وقد جرت تطورات الثورة فى البداية بالاستيلاء على مكة والطائف وينبع ورابع ثم جده مع محاصرة القوات العثمانية بالمدينة حتى سلمت فى نهاية الحرب ، وانتهت المرحلة بالاستيلاء على " الوجه " فى يناير ١٩١٧م والتي أصبحت نقطة انطلاق نحو الشمال ، حيث كلف الشريف الحسين بن علي ابنه الأمير فيصل قيادة الجيش الشمالى بهدف مهاجمة المواقع التركية التي تقع فى شمال الحجاز .

فى هذا الوقت ، تسلم الجنرال ألنبنى فى يولية ١٩١٧م قيادة القوات البريطانية والقوات الفرنسية المتجهة إلى فلسطين فيما عرف بـ " جيش الشرق " ، وقد بدأ الهجوم البريطانى فى أكتوبر ١٩١٧م مما أدى إلى انسحاب الجيش العثمانى ، حيث سقطت القدس فى يد القوات البريطانية فى ٧ ديسمبر ١٩١٧م ،

وقد لاقت القوات البريطانية الدعم الكامل من السكان على اعتبار أنها جاءت لتحرير بلادهم ، كما أن الضباط والجنود العرب تخلوا عن مراكزهم في جانب الجيش العثماني ولجأوا إلى القوات البريطانية وقدموا لها الدعم الكافي في الحرب من حيث تقديم المعلومات .

ومن جانب آخر ، كان هدف الأمير فيصل بن الحسين عقب الاستيلاء على ميناء الوجه ، هو الاستيلاء على العقبة ، ومن أجل إنجاح العمليات العسكرية في الاستيلاء على ميناء العقبة ، قام الأمير فيصل بمراسلة القبائل البدوية التي تقطن في مناطق شمال وشمال غرب الحجاز ، وحول معان والعقبة ، وقد اتفق الأمير فيصل بن الحسين مع زعماء القبائل البدوية التي توافدت على مدينة الوجه على ضرورة القيام بعمليات عسكرية ضد المواقع التركية التي تنتشر إلى الجنوب من معان تمهيداً لتحرير ميناء العقبة الاستراتيجي ، وتكمن أهمية السيطرة على هذا الميناء في وجود حامية تركية كبيرة تشكل نقطة فصل ما بين الحجاز وشرقي الأردن ، والاستيلاء عليه يعني ربط القوات العربية الموجودة في الوجه مع القوات العربية في شمال فلسطين ، بالإضافة إلى قطع مواصلات القوات التركية بين معان والمدينة المنورة .

وقد انتهت هذه الترتيبات بالاستيلاء على العقبة حين قام لورانس العرب مستشار الأمير فيصل وقائد عملياته الحربية بغارة عبر الصحراء استولى فيها على هذه المنطقة والتي أصبحت تمثل قاعدة مهمة للانطلاق نحو دمشق ومساعدة قوات ألبني المنطلقة من مصر . وعقب الاستيلاء على العقبة حدثت مجموعة من التطورات المهمة ، فقد وصل إلى هذه المدينة الأمير فيصل بن الحسين ومعه عدد كبير من القوات التي جمعها في الوجه ، ثم انتقل إلى القويرة ليتم فيها إدارة العمليات العسكرية ضد المواقع التركية في مناطق الشمال ، كما تم تأسيس قاعدة أخرى ما بين وادي موسى والشوبك ، بحيث يمكن من خلالها الاتصال مع عشائر الكرك من أجل التنسيق لفتح جبهة أخرى ضد المواقع التركية في المناطق التي تنتشر فيها هذه العشائر ، والتحق بالأمير فيصل في العقبة الأمير زيد بن الحسين

ومعه قوات من بعض العشائر السورية ، بالإضافة إلى قوة أخرى يقودها جعفر العسكى . بعد ذلك ، بدأت القوات العربية تخطط للتقدم نحو مدينة دمشق من أجل دخولها والسيطرة عليها ، ومن أجل التنسيق مع القبائل البدوية التي تقطن في بادية الشام ، فقد اجتمع الأمير فيصل بن الحسين مع الشيخ نوري الشعلان زعيم قبيلة الرولة وجرى الاجتماع في منطقة الجفر من أجل إقناعه بالانضمام لحملة الاستيلاء على دمشق ، وأبدى الشيخ نوري الشعلان استعداده بالمشاركة في الحملة العسكرية على دمشق .

على أية حال ، واصلت القوات العربية قتالها واحتلت معان وعمان ودرعا كما دخلت قوات غير نظامية دمشق في ٣٠ سبتمبر ١٩١٨ م ، أما القوات النظامية فقد دخلت دمشق في أول أكتوبر ١٩١٨ م ، وأمام ترحيب الأهالي بفيصل دخل النبي دمشق وأكد له أن الحرب لم تنته وأن بريطانيا مسئولة عن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من الأتراك ، وأن لديه تعليمات بالسماح للفرنسيين بالسيطرة على المنطقة التي تشمل بيروت ولبنان وأن المنطقة التي تضم دمشق وحمص وحلب وحماه ستكون تحت حماية فرنسا ، وهو نفس الأمر الذي دفع للنبي إلى أن يأمر ضباطه بالتقدم نحو بيروت لعزل مندوب الشريف الحسين بن علي الذي أعلن عن قيام حكومة باسم الملك حسين بعد احتجاج الفرنسيين على ذلك ، بينما واصلت القوات البريطانية تقدمها نحو حلب . ومحاولة من بريطانيا وفرنسا لتهدة العرب من جراء عزل مندوب الشريف الحسين بن علي في لبنان وإنزال العلم العربي ، أصدرت بريطانيا وفرنسا تصريحاً مشتركاً يوضحان فيه أن غرضهما هو تحرير العرب ، والحقيقة أن التصريح كان حلقة من حلقات خداع العرب .

وقد تباينت المواقف من الثورة في البلدان العربية ، ففي العراق أيدها الجزء الخاضع لبريطانيا ورفضها الجزء الخاضع لحكم العثمانيين ، وفي الجزيرة العربية رحب سائر حكامها بالثورة وعقدوا اجتماعاً بزعامة ابن سعود لتأييد الثورة ، وفي مصر أيدها الجاليات السورية والعراقية بينما مالت بعض الأصوات المصرية نحو

رفض الثورة بسبب مشاعر النقمة تجاه بريطانيا التي تحتل مصر ، وهي في نفس الوقت تناصر الثورة ضد الدولة العثمانية .

### (٥) تداعيات الثورة العربية .

نجحت الثورة العربية ، ودخل فيصل بن الحسين على رأس قواته العربية دمشق ، وأعلن أهل البلاد تأييدهم لها ، غير أن البلاد العربية في الشام والعراق لم تكن خالصة في أيدي القوات العربية ، فالمنطقة الجنوبية وتشمل جنوب سوريا كانت تحتلها وتديرها بريطانيا ، والمنطقة الشرقية والتي تضم سوريا الداخلية فكانت تستقر بها القوات العربية ، حيث كان فيصل ابن الحسين قد كون حكومة بها أطلق عليها الحكومة العربية ، وأما المنطقة الساحلية من الناقورة جنوبا إلى قليقية شمالا فكانت تحتلها وتديرها فرنسا .

### ( أ ) فيصل وعرض القضية العربية بمؤتمر فرساي .

عقدت الهدنة العامة بين الحلفاء وألمانيا ، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبدأت الاستعدادات لعقد مؤتمر فرساي في باريس ، عندها استفسرت وزارة الخارجية البريطانية من الجنرال اللنبي في دمشق ووينغيت في القاهرة عن رأيهما في توجيه الدعوة إلى الشريف الحسين بن علي للمشاركة في المؤتمر باعتباره مساهماً في المجهود الحربي على أن يمثله ابنه الأمير فيصل ، فلما أيدا الفكرة قامت بإبلاغ الشريف الحسين بن علي بالمؤتمر . لذلك ، تلقى الأمير فيصل برقية من والده الشريف الحسين بن علي يطلب فيها أن يمثله في مؤتمر الصلح ، فسافر إلى بيروت في ١٧ نوفمبر ١٩١٨م ليغادرها على ظهر بارجة حربية بريطانية برفقة نوري السعيد ورستم حيدر والدكتور أحمد قدي ، وفانز الغصين وتوماس إدوارد لورنس . وعندما وصلت البارجة ميناء مارسيليا الفرنسي في ٢٢ نوفمبر ١٩١٨م وجد الأمير فيصل نفسه وجها لوجه أمام تبدل سياسي مقلق أثار في نفسه بعض المخاوف ، هذا التبدل يتلخص بقوله : وقد جبهنى الفرنسيون بأقوال يمكن إجمالها بما يلي : إن فرنسا لا تعلم شيئا عن طبيعة المهمة الرسمية التي سأضطلع بها في المؤتمر ، لذا ليس من المرغوب فيه أن أتابع سفرى إلى باريس ، غير أنه وبضغط شديد من بريطانيا وجهت إليه الدعوة لزيارة باريس ، وفي ٦ فبراير ١٩١٩م ألقى

الأمير فيصل كلمته أمام مؤتمر الصلح ، والتي قال فيها : إن العرب يعترفون بالجميل لبريطانيا وفرنسا ، ويشكرونهما على ما قدمتهما من عون في سبيل تحرير أوطانهم ، والعرب يطالبون الآن أن يفي الحلفاء بالوعد التي قطعوها على أنفسهم تجاه العرب .

وفي ٢٩ فبراير ١٩١٩م تقدم بمذكرة ثانية قال فيها : جئت ممثلاً لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الترك تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الإسكندرونة ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوباً ، معترفاً باستقلالها وسيادتها بضمان من عصبة الأمم . ويستثنى من هذا الطلب الحجاز وهو دولة ذات سيادة ، وعدن وهي محمية بريطانية . وبعد التحقق من رغبات السكان في تلك المنطقة يمكننا أن نرتب الأمور فيما بيننا ، مثل تثبيت الدول القائمة فعلاً في تلك المنطقة ، وتعديل الحدود فيما بينها وبين الحجاز وفيما بينها وبين البريطانيين في عدن ، وإنشاء دول جديدة حسب الحاجة وتعيين حدودها ، وستتقدم حكومتي في الوقت المناسب بمقترحات تفصيلية في هذه النقاط الصغيرة وإني لأستند في مطلبي هذا على المبادئ التي صرح بها الرئيس ولسن وهي مرفقة بهذه المذكرة ، وأنا واثق من أن الدول الكبرى ستهتم بمصالح الشعوب العربية أكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية .

( ب ) لجنة كينج وكرين .

في سياق تصفية تركة الحرب العالمية الأولى بتقسيم مناطق النفوذ في العالم بين البلدان الاستعمارية المنتصرة ، وانطلاقاً من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار تضارب المصالح بين فرنسا وبريطانيا لإيجاد موطئ قدم في المنطقة العربية اقترح الرئيس الأمريكي ويلسون في مارس ١٩١٩م على المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح والمكون من " أمريكا - بريطانيا - فرنسا - إيطاليا " ، إرسال لجنة تحقيق للوقوف على رغبات المواطنين في فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن تمهيداً لتقرير مصير المنطقة . ورغم التصديق على الاقتراح ، فقد امتنعت فرنسا وبريطانيا عن الاشتراك في اللجنة لعلمهما بأن نتائج التحقيق لن تكون في صالحهما ، ولذا

فقد اقتضت اللجنة على العضوين الأمريكيين اللذين سُميت اللجنة باسميهما وهما : هنري كينج وتشارلز كرين بالإضافة إلى بعض المستشارين ، وبعد أن طافت هذه اللجنة في مختلف المدن السورية والفلسطينية ، ما بين ١٠ يونية إلى ٢١ يولية . وقد اطلعت اللجنة على المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية للمؤتمر في فبراير ١٩١٩ ، والتي تضمنت مطالب الحركة الصهيونية المتمثلة في الاعتراف بما يسمى " الحقوق التاريخية للشعب اليهودي " في فلسطين ، وحق اليهود في إقامة وطن قومي لهم بفلسطين ، كما اطلعت على المذكرات المماثلة التي قدمها الفلسطينيون للمؤتمر ، ومنها : مذكرة الاحتجاج التي بعث بها وجهاء وأعيان مدينة نابلس في يناير ١٩١٩ م ، والمذكرة التي قدمها المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في الشهر نفسه . وقد شددت المذكرات العربية على رفض المطالب الصهيونية وعلى أن فلسطين جزء لا يتجزأ من سوريا .

وفي العاشر من يونيه ١٩١٩ م ، بدأت اللجنة عملها في يافا فالتقت بالجمعيات الشعبية فيها وممثلي الطوائف الدينية ومندوبي القرى واستمعت إلى مطالبهم . وفي القدس التقت اللجنة بممثلي الجمعية الإسلامية - المسيحية الذين أكدوا رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين لأنها ترمي إلى تحقيق المشروع الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود ، كما أكدوا وحدة سوريا وفلسطين مع احتفاظ الأخيرة باستقلالها الداخلي وحريتها في انتخاب حكامها من الوطنيين وسن قوانينها وفقاً لرغبات السكان . وواصلت اللجنة جولتها في المدن والقرى الفلسطينية حيث تعرفت على مواقف مختلف الأطراف ، ثم سافرت إلى دمشق وأجرت فيها استفتاء شمل العلماء وممثلي الطوائف والحرف وممثلي مجلس الشورى وغيرهم ، وتسلمت مذكرة من المؤتمر السوري العام التي تضمنت المطالب العربية الأساسية ، كما انتقلت اللجنة إلى شرق الأردن وبيروت واطلعت على آراء السكان هناك .

وقد ذكرت اللجنة في تقريرها : أن العداة للصهيونية لا يقتصر على فلسطين فحسب بل يشمل المنطقة كلها ، وأن هناك إجماعاً على رفض البرنامج الصهيوني تماماً ، وأضافت أن اليهود الذين يشكلون نحو ١٠% من سكان فلسطين هم

وعدم الذين يؤيدون الصهيونية وإن كانوا يختلفون في بعض التفاصيل والوسائل المتعلقة بإقامة الدولة اليهودية ومدى توافقها مع تعاليم الدين اليهودي ، كما أنهم وعدم الذين يطالبون بفرض الانتداب البريطاني على فلسطين لأنه سيساعدهم على تحقيق مشروعهم . واعترفت اللجنة بأنها لمست بوضوح إصرار الصهاينة على تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على الأراضي بالقوة . ووصف التقرير المزاعم الصهيونية بشأن " الحقوق التاريخية " لليهود في فلسطين بأنها لا تستوجب الاكتراث ولا يمكن النظر إليها جديا بعين الاعتبار . وبيّنت اللجنة ما في تعهدات وعد بلفور من ازدواجية وتناقض إذ " لا يمكن إقامة دولة يهودية دون هضم خطير للحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين " .

وكانت أهم توصيات اللجنة : ضرورة تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول نهائيا عن الخطة الرامية إلى جعلها دولة يهودية ، وضرورة ضم فلسطين إلى دولة سوريا المتحدة لتكون قسما منه ، وضرورة وضع الأماكن المقدسة في فلسطين تحت إدارة لجنة دولية تشرف عليها الدولة المنتدبة وعصبة الأمم ، ويمثل اليهود فيها بعضو واحد .

ومن جانب آخر ، عبرت اللجنة عن إثارها لنظام الانتداب على سوريا وفلسطين والعراق شريطة أن يكون الانتداب لمدة محدودة وأن يهدف إلى إيصال البلاد الخاضعة له إلى مرحلة الاستقلال التي تسمح بها الظروف ، كما أوصت أن يعتبر العراق قطرا واحدا وأن تظل لسوريا من ضمنها فلسطين وحدثها وأن يمنح لبنان الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية ، وأن يكون للعراق انتداب واحد ولسوريا وفلسطين انتداب واحد ، وأن يكون الحكم في كل منهما ملكيا دستوريا فيصبح الأمير فيصل ملكا دستوريا على سوريا وينتخب حاكم عربي آخر عن طريق الاستفتاء لحكم العراق ، أما بشأن فلسطين فقد أوصيا بتحديد المطامع الصهيونية فيها .

والحقيقة أنه كان من المتوقع أن يأخذ تقرير اللجنة إلى المعنيين للعمل بمضمونه إلا أنه لم يعمل به حتى في أمريكا نفسها ، فقد قوبل تقرير اللجنة

بالرفض التام من جانب فرنسا وبريطانيا والحركة الصهيونية . أما الولايات المتحدة التي كان رئيسها صاحب فكرة إرسال اللجنة فلم تعر انتباها هي الأخرى لتوصيات اللجنة ، رغم ما نص عليه تقريرها من أن المشروع الصهيوني يناقض مبدأ الرئيس ويلسون بشأن حرية الشعوب في تقرير مصيرها . وإذا وضعنا في الاعتبار أن ويلسون نفسه كان قد وافق على تصريح بلفور قبل إعلانه ، فستتضح على الفور حقيقة الموقف الأمريكي وحقيقة أن تلك المبادئ لم تكن في الواقع إلا ستارا للمصالح الاستعمارية .

### ( ج ) تأسيس الحكومة العربية في دمشق .

دخلت قوات الجيش العربي إلى دمشق بصحبة الأمير فيصل الذي تولى قيادة الجيش الشمالي في مطلع أكتوبر عام ١٩١٨م ، فانسحب منها ومن جميع مدن سوريا الجيش العثماني ، وقوبل دخول الأمير فيصل إلى دمشق باستقبال شعبي ، وأيدت جموع الشعب الثورة واستجابت لأوامر القيادة العربية ، وأعلن الأمير فيصل تأسيس حكومة عربية في دمشق ، وكلف الفريق علي رضا الركابي بتشكيل أول حكومة عربية لسوريا ولقب بالحاكم العسكري ، وعين اللواء شكري الأيوبي حاكماً عسكرياً لبيروت وعين جميل المدفعي حاكماً على عمّان وعبد الحميد الشالحي قائداً لموقع الشام وعلي جودت الأيوبي حاكماً على حلب .

وأمام الموقف الغامض الذي وقفه مؤتمر الصلح من القضية العربية ، لم يكن أمام العرب سوى اتخاذ خطوة إيجابية نحو الاستقلال ، لذلك اقترح بعض المسئولين على فيصل عقب عودته إلى سوريا تشكيل مجلس وطني يمثل كل مناطق سوريا ، وأجريت الانتخابات في المنطقة الخاضعة للحكومة العربية بقيادة فيصل وفي المناطق الأخرى الخاضعة للفرنسيين والبريطانيين ، وسرعان ما اجتمع المجلس الوطني في دمشق في السابع من يونيو عام ١٩١٩م ، وأصبح يعرف منذ ذلك الوقت باسم " المؤتمر السوري العام " ، وفي ٧ مارس عام ١٩٢٠م اجتمع المؤتمر السوري العام وأصدر عدة قرارات أجمع عليها الأعضاء ، والتي تمثلت في الاعتراف باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية وتنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها

والاعتراف باستقلال العراق ، ورفض اتفاقية سايكس - بيكو ووعده بلفور ، ورفض نظام الانتداب .

عقب ذلك رفع الأعضاء بالمؤتمر مقررات مؤتمرهم إلى فيصل ، وجرت مبايعة الأمير فيصل ملكا على سوريا . ومن جانبهم ، قرر ممثلو العراق إعلان استقلال العراق واتحاده مع سوريا سياسيا واقتصاديا ، ومبايعة الأمير عبدالله بن الحسين ملكا على العراق ، ورغم الانتقادات التي وجهت لإعلان الاستقلال في هذا الوقت ، غير أن الأمر كان تعبيرا صادقا عن الإرادة الشعبية ، كما أن سوريا بمقتضاه تمتعت بحكومة دستورية ونظام برلماني ، وسمى إحسان الجابري رئيسا لأمناء الملك ، وعين رضا الركابي رئيسا للوزراء وضمت الوزارة شخصيات بارزة أمثال ساطع الحصري وفارس الخوري ويوسف العظمة ، كما تولى علاء الدين الدروبي رئيسا لمجلس الشورى ، وظل المؤتمر السوري يعمل كهيئة ممثلة للشعب السوري ، فضلا عن تشكيل لجنة لوضع دستور للمملكة برئاسة هاشم الأتاسي ، وبالتالي أصبح وجود الحكومة العربية في دمشق برئاسة الملك فيصل بن الحسن أمرا واقعا ودستوريا .

وقد رفض الحلفاء الاعتراف بالدولة الوليدة وقرروا في أبريل ١٩٢٠ خلال مؤتمر " سان ريمو " المنعقد في إيطاليا تقسيم البلاد إلى أربع مناطق تخضع بموجبها سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي ، وقد رفضت الحكومة السورية وكذلك المؤتمر العام مقررات مؤتمر سان ريمو .

#### ( د ) تطبيق نظام الانتداب ببلاد الشام والعراق .

في الوقت الذي كانت فيه الشعوب العربية تطالب باستقلالها ، كان فيه الحلفاء يقررون أمر البلاد العربية في مؤتمر سان ريمو بإيطاليا في ٢٥ أبريل ١٩٢٠م ، حيث صدرت قرارات الانتداب على هذه البلاد ، وهي صورة لاتفاقية سايكس - بيكو التي عقدت فيما بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٩١٦م لأجل تقسيم المنطقة بينهما ، حيث قرر المؤتمر انتداب فرنسا على سوريا ولبنان ، ووضعت فلسطين وشرق الأردن والعراق تحت الانتداب البريطاني ، وهو ما يعني عدم

الاعتراف بالحكومة العربية التي كانت قائمة في سوريا ، وعدم الاعتراف بأمانى الشعوب العربية فى الاستقلال .

#### ( هـ ) نهاية مملكة الحجاز وتأسيس المملكة السعودية الثالثة .

كانت الحجاز خلال فترة انهيار الدولة العثمانية فى نزاع عائلي بين آل عون ممثلا بالشريف الحسين بن علي ، وآل زيد ممثلا بالشريف علي حيدر ، حتى صدر فرمان سلطاني بتعيين الشريف الحسين بن علي أميرا على مكة عام ١٩٠٨م بمساندة من جمعية الاتحاد والترقي ، وقد نجح الشريف الحسين فى إعادة وضع شرافة مكة إلى سابق عهدها من قوة ، ومارس نشاطا عسكريا تجاه جيرانه فى شبه الجزيرة العربية بقصد توسيع حدود إمارته ، ولما خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩م بدأ الشريف الحسين بالتفكير فى الثورة ضد العثمانيين وإعلان استقلال العرب ، وبالفعل حدثت الثورة فى يولية عام ١٩١٦م .

ومع توطد أقدام الثورة فى الحجاز ، رأى الشريف الحسين بن علي أن يضيف على حركته طابعا رسميا ، وأن يحول إمارته إلى مملكة عربية ، ومن ثم شهدت مكة اجتماعا دعا إليه فى يوم ٣ سبتمبر عام ١٩١٦م حضره جماعة من الأشراف والعلماء وشيوخ القبائل ، حيث بايعوا الشريف الحسين بن علي ملكا على العرب ، غير أنه لما كان هذا اللقب ينسحب كما هو واضح من مدلوله على كل الأمة العربية وبالتالي من الممكن أن يثير مشاكل لبريطانيا وفرنسا من خلال أطماعهما فى البلاد العربية ، لذلك وجدت الدبلوماسية البريطانية والفرنسية مخرجا لهذا المأزق بإطلاق لقب ملك الحجاز فقط على الشريف الحسين بن علي ، والذي تلقى تبليغا رسميا من الحكومتين البريطانية والفرنسية فى السادس من يناير عام ١٩١٧م بالاعتراف به ملكا على الحجاز ، وقد شملت المملكة أراضي الحجاز من العقبة شمالا إلى جبال عسير جنوبا ، ومن البحر الأحمر غربا إلى نجد شرقا ، واتخذ من مدينة مكة عاصمة للدولة .

فى هذا الوقت ، كان عبد العزيز آل سعود قد ركز لدولته الناشئة والتي كان قد بدأ فى تأسيسها منذ عام ١٩٠٢م ، حيث استطاع أن يسيطر على نجد ، ومن بعد

يصل بحدود دولته إلى الغرب حيث الخليج العربي من خلال سيطرته على الإحساء عام ١٩١٣م ، وبالتالي بدأ ينظر إلى استكمال بناء هذه الدولة وذلك بمد نفوذها إلى أراضي مملكة الحجاز ، ومن ثم بدأت الحرب النجدية - الحجازية ، خاصة بعد أن دب الخلاف بين الجانبين وبصورة جادة عندما اعتقد الشريف الحسين بن علي أنه بما لديه من قوات يستطيع أن يستولى على واحتى " تربة " و " الخرمة " ، وكان أغلبية سكان الخرمة لا زالوا يؤمنون بمبادئ وأفكار الدولة السعودية الأولى . القائمة على مبادئ الدعوة الوهابية ، وعدد كبير من سكانهم راحوا يؤيدون عبد العزيز آل سعود ، وبالفعل وجه الشريف حسين أبنه الأمير عبدالله على رأس قوات ليوواجهه عبد العزيز آل سعود في معركة تربة ، حيث انهزمت قوات الأمير عبدالله في ٢٥ مايو ١٩١٩م ، ومن جانبها نجحت بريطانيا في التوسط بين الطرفين وتم توقيع هدنة فيما بينهما في عام ١٩١٩م إلا أنها أخفقت في دفع الملك الحسين بن علي للسماح بالحج لأهل نجد بالحج إلى مكة ، ورغم الهدنة فإن الملك الحسين بن علي ظل على تأييده لخصوم عبد العزيز آل سعود في حائل وآل عياض ، غير أن عبد العزيز آل سعود تمكن من القضاء على آل الرشيد في حائل عام ١٩٢٢م ، وتمكن من السيطرة على جبل شمر وعسير ، وهو ما أقلق الملك الحسين بن علي فطالب بتخلي عبد العزيز آل سعود عن جبل شمر وعسير .

ونظرا لتدهور العلاقات بين الرجلين عمدت بريطانيا إلى الدعوة لعقد مؤتمر في الكويت يجمع الطرفين ، حيث حاولت بريطانيا تصفية مابين السعوديين والهاشميين وقد انعقد المؤتمر في عام ١٩٢٣م ، ولكن المؤتمر لم ينجح خاصة مع عدم حضور ممثل من جانب الملك الحسين بن علي ، لذلك عزم ابن سعود على ضم الطائف ، خاصة عندما منع حجاج نجد من الدخول إلى المناطق المقدسة في الحجاز ، حيث تحركت القوات النجدية صوب الطائف في أغسطس ١٩٢٤ بقيادة كل من خالد بن لؤي وسلطان بن نجاد نجحت قوات ابن سعود ، ونجحت في اقتحام الطائف واحتلالها في ٧ سبتمبر ١٩٢٤م . وبالتالي أصبح الطريق مفتوحا أمام السعوديين تجاه مكة .

أمام ذلك ، ظن أصحاب الرأي والمشورة في الحجاز أن نزول الملك حسين عن العرش قد ينقذ البلاد من خطر الغزو السعودي ، فطلبوا إليه النزول عن العرش وتنصيب أبنه على ملكا على الحجاز بدلا منه ، وبالفعل أقدم على ذلك بينما كانت القوات السعودية تتقدم صوب مكة ، وانضم إليها كثير من القبائل ، ولما رأى الملك على بن الحسين عدم مقدرة جيشه على مواجهة جيش السعوديين ومن معهم ، لذلك انسحب إلى جدة وتحصن بها ، وبالتالي دخل السعوديون إلى مكة في ١٣ أكتوبر عام ١٩٢٤ م . وقد مكث السعوديون عدة أشهر في مكة قبل أن يتوجهوا إلى جدة مقر الملك علي بن الحسين ، حيث بدأ عبد العزيز آل سعود مخططه بتوجيهه خطابا إلى أهالي جدة مرفقا مع كتابة إلى القناصل الأجانب ، والذي نشرته جريدة " أم القرى " في عددها الأول الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٢٤ م ، وجاء في الخطاب : فلا بد أنه بلغكم أن أغلب العالم الإسلامي قد أبدى رغبته وعدم رضاه عن حكم الحجاز بواسطة الحسين وأولاده .

وبالفعل استكمل السعوديون استعداداتهم العسكرية ، وأقرت خطة استئناف الهجوم السعودي في الاجتماع المنعقد في مكة بتاريخ ٢ يناير ١٩٢٥ م برئاسة عبد العزيز آل سعود ، فتحركت القوات السعودية إلى جدة ووصلت طلائعها إلى سهل جدة بعد يومين من الاجتماع المذكور واحتلوا بعض المواقع الاستراتيجية في طريقهم إليها ، ولعل الحياض البريطاني من النزاع كان من جملة العوامل المشجعة لتصفية ما تبقى من مملكة الحجاز . وفى الوقت الذى كانت فيه القوات السعودية تحاصر جدة ، وجه عبد العزيز آل سعود اهتمامه إلى المدينة المنورة لضمها لسلطته ، وبالفعل انتظر حتى انتهاء موسم الحج عام ١٩٢٥ م ، فبعث إليها بقواته وحاصرها حصارا دام عشرة أشهر ، ولما وجد أهلها أنه لا سبيل لهم فى مواجهة قوات عبد العزيز ، لذلك أرسلوا إليه لتسليم المدينة ، والذي تحقق بالفعل فى ٥ ديسمبر ١٩٢٥ م ، حيث كان دخول المدينة تحت سلطة عبد العزيز آل سعود مكسبا سياسيا وعسكريا ، لمكانتها وبما كانت تمتلكه حاميتها من عتاد حربى كبير .

والحقيقة أن تسليم المدينة كان له أثره السلبي على الملك على بن الحسين ، خاصة في ظل اشتداد الحصار على جدة ، وقيام الكثيرين من أهل جدة وقواتها النظامية بمغادرتها بعد أن أصدر عبد العزيز آل سعود عفوا عاما لمن يريد مغادرة جدة ، ومن ثم أدرك الملك على بن الحسين أنه لافائدة من المقاومة ، فدخال في مفاوضات مع عبد العزيز آل سعود لتسليم المدينة ، حيث كان قد اتصل بالمعتمد البريطاني بجدة ، مقترحا شروط التسليم ، وقد نقلها المعتمد البريطاني إلى عبد العزيز ، حيث أدخل عليها تعديلات ، والتي قبلها الطرفان ، ووقع عليها عبد العزيز آل سعود وعلى بن الحسين في ١٧ ديسمبر عام ١٩٢٥م ، وكان أهم شروطها تنازل الملك على بن الحسين عن ملك الحجاز ويغادرها بممتلكاته الشخصية ، حيث تم ذلك في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥م ، ودخل بعدها عبد العزيز آل سعود المدينة في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥م ، عقب ذلك عاد عبد العزيز إلى مدينة مكة ، حيث اجتمع أعيان أهل الحجاز في ٧ يناير ١٩٢٦م وقرروا بالإجماع مبايعة عبد العزيز آل سعود ملكا على الحجاز ، وأصبح يدعى من يومها ملك الحجاز وسلطان نجد ، وهكذا انتهت مملكة الهاشميين بالحجاز وقامت من يومها الدولة السعودية الثالثة .

وهكذا ، كانت نهاية الثورة العربية هي نهاية للوجود العثماني في العالم العربي حيث كان خروجهم في البداية من بعض البلاد العربية بفعل الاستعمار الغربي الذي حل محلهم ، كما هو في الجزائر وفي تونس وفي ليبيا وفي مصر ، ثم كانت الثورة ضد العثمانيين في منطقة المشرق العربي ، حيث تمكن السعوديون من إخراجهم من الإحساء في العام ١٩١٣م ، كما خرجوا من اليمن عقب ثورة من اليمنيين ، وكذلك بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى واستسلامهم باليمن ، هذا فضلا عن خروجهم من الحجاز وبلاد الشام والعراق بفضل الثورة العربية التي قامت ضدهم بقيادة الشريف الحسين بن علي ، حيث تولد عن هذه الثورة مجموعة من التدايعات لعل أبرزها تطبيق نظام الانتداب ببلاد الشام والعراق ، فضلا عن سقوط مملكة الحجاز الهاشمية وإعلان قيام الدولة السعودية الثالثة .



### **الفصل الرابع**

#### **العرب والاستقلال من الاحتلال الأجنبي**

- أولاً : استقلال دول المشرق العربي .
- ثانياً : استقلال دول المغرب العربي .



رغم السياسة التي اتبعتها الدول الاستعمارية فى العالم العربى ، إلا أن الشعوب العربية ظلت على مطلبها ، ألا وهو الاستقلال من هذا الاستعمار ، متبعين فى ذلك الوسائل العسكرية والوسائل السياسية للوصول لهذه الغاية ، وقد تحققت الغاية باستقلال الدول العربية .

### **أولا : استقلال دول المشرق العربى .**

تعرض المشرق العربى لهجمة استعمارية منذ القرن التاسع عشر ، لتقع دوله تحت الاحتلال البريطانى والفرنسى والإيطالى ، ليصبح على شعوب المنطقة الكفاح ضد هذا المحتل لنيل الاستقلال ، وهو ما توفر لدول المنطقة فى نهاية الأمر .

#### **(١) -- استقلال وادى النيل والصومال وجيبوتى .**

وقعت مصر والسودان تحت الاحتلال البريطانى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كما وقع الصومال تحت احتلال ثلاثى فيما عرف بالصومال البريطانى والفرنسى والإيطالى ، لذلك عمدت شعوب هذه المنطقة إلى مقاومة المحتل طلبا للاستقلال والذى تحقق لشعوبها فى النهاية .

#### **(أ) استقلال مصر .**

مع نهاية الحرب العالمية الأولى فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ م ، تبلورت الحركة الوطنية فى مصر حول فكرتين أساسيتين هما : إنهاء الاحتلال البريطانى الذى حل بالبلاد المصرية منذ عام ١٨٨٢ م ، وإعلان مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، لذلك كانت الثورة أمرا ضروريا لنيل هذه المطالب ، والتي اشتعلت بالفعل فى عرف بثورة عام ١٩١٩ م ، والتي دفعت بريطانيا إلى الموافقة على سفر سعد زغلول والوفد المصرى إلى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، ثم دفعها إلى التفاوض مع هذا الوفد فى لندن ، ولما فشل التفاوض وفى ظل استمرار الثورة عمدت بريطانيا إلى إصدار ما عرف بـ : تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذي كان قد نص على : إنهاء الحماية البريطانية على مصر وتكون بذلك مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت فى ٢٤ نوفمبر ١٩١٤ م ، وتضمنت الفقرتان التاسعة والعاشر على المبادئ التي ستحكم بها مصر ، والتي كان أهمها

إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والدبلوماسي لمصر وإنشاء برلمان يتمتع بحق الرقابة على السياسة والإدارة لحكومة مسنولة على الطريقة الدستورية يرجع فيها إلى الشعب المصري وإلى حين إبرام الاتفاقيات بين الطرفين يكون لانجلترا بعض التحفظات ، وهي تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، وحق الدفاع عن مصر ضد أي اعتداءات أو تدخلات خارجية ، وحق حماية المصالح الأجنبية بمصر وحماية الأقليات ، والحق في التصرف في السودان . وبتحليل هذه التحفظات نجد أنها لا تعطي مصر استقلال فعلياً ، فهي بررت وجود جيش بريطاني في مصر ، كما حرمت مصر من تكوين جيش مصري ، وبررت التدخلات البريطانية في شئون مصر ، بالإضافة إلى أنها كانت تعنى فصل مصر عن السودان ، ومع ذلك لم يكن الاستقلال الذي منح لمصر بمقتضى هذا التصريح استقلالا حقيقيا بما فرضته التحفظات من قيود جعلت الاحتلال وسلطته أمرا واقعا في ظل المؤسسات الحاكمة الوطنية للبلاد . لذلك ، مرت القضية الوطنية بتطورات مهمة حيث كانت قضية الاستقلال الكامل للبلاد وقضية السودان معروضتان على طاولة البحث بين الجانب المصري والجانب البريطاني فترة طويلة لأجل الوصول إلى اتفاق بين الطرفين ، وبالفعل تعددت المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني منذ بدايتها على عهد سعد زغلول في عام ١٩٢٤م ، فعقدت مفاوضات سعد زغلول - ماكدونالد ١٩٢٤م ، ومفاوضات عبد الخالق ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧-١٩٢٨م ، ومفاوضات محمد محمود - هندرسون ١٩٢٩م ، و مفاوضات مصطفى النحاس - هندرسون ١٩٣٠م ، وجميعها لم تسفر عن شيء .

وفي عام ١٩٣٦م وصلت المفاوضات بين مصر وبريطانيا على عهد حكومة مصطفى النحاس إلى اتفاق بين الجانبين ، والذي انتهى إلى عقد اتفاقية عام ١٩٣٦م ، والتي ثبت عدم جدواها فألغاها النحاس نفسه في عام ١٩٥١م . ليتم على أثر ذلك عقد معاهدة ١٩٣٦م ، ومن بنود المعاهدة : انتقال القوات العسكرية البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وفي حالة الحرب تلتزم مصر بتقديم كل التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية ، وحق مصر في المطالبة بإلغاء

الامتيازات الأجنبية . وإلغاء جميع الاتفاقيات والوثائق المنافية لأحكام هذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير وإرجاع الجيش المصري للسودان والاعتراف بالإدارة المشتركة مع بريطانيا ، وحرية مصر في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية وتبادل السفراء مع بريطانيا العظمى ، واعترفت بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح المندوب السامي البريطاني سفيراً لبلاده ، وأتاحت المعاهدة لمصر التخلص من المحاكم المختلطة في إطار إلغاء الامتيازات الأجنبية فطبقاً للمعاهدة تم عقد مؤتمر مونترو بسويسرا في ١٢ أبريل ١٩٣٧م بحضور مصر وأثنى عشر دولة وقرر المؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر ، ودخلت مصر عصبة الأمم في ٢٦ مايو ١٩٣٧م ، وأصبحت عضواً في شركة قناة السويس . ورغم ذلك ، فقد استمرت المفاوضات بين الجانبين لأن هذه الاتفاقية لم تحقق الأهداف كاملة . وبالفعل ، عقدت مفاوضات إسماعيل صدقي - بيفن ١٩٤٦م ، وعرضت قضية مصر على مجلس الأمن ١٩٤٧م ، كما جرت مفاوضات بين الجانبين استمرت منذ مارس ١٩٥٠ ولمدة تسع أشهر ، والتي ظهر فيها تشدد الجانب البريطاني تجاه قضية الجلاء ، لذلك قرر النحاس قطع المفاوضات مع البريطانيين وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وأعلن عن ذلك بالفعل في ٨ أكتوبر ١٩٥١م ، وقال كلمته المشهورة : " من أجل مصر وقعت المعاهدة ، ومن أجل مصر أعلن إلغائها " . كما شهدت منطقة السويس عمليات فدائية ضد معسكرات البريطانيين في منطقة قناة السويس من عام ١٩٥١م

كل هذا دفع البلاد إلى الثورة في العام ١٩٥٢م ، حيث كانت قضية جلاء المستعمر عن مصر تواجه عدواً قوياً وهو بريطانيا ، بينما كانت الولايات المتحدة تخطط لأخذ دورها في الشرق الأوسط ، لذلك قامت بدورها في المفاوضات المصرية البريطانية ، وشارك كرميت روزفلت رجل الاستخبارات الأمريكية في مصر بدور فعال أثناء المفاوضات في دفع بريطانيا للموافقة على الجلاء عن مصر . وقد أسفر الدور الأمريكي عن نتائج فعالة ، إذ تبادل الطرفان تقديم عدد من التنازلات ، والتي كان منها الشرط على أن يبقى جزء من القاعدة البريطانية في القناة صالحاً للاستخدام

وتسلمه مصر فوراً لبريطانيا عند حدوث اعتداء على إحدى الدول الداخلة فى معاهدة دفاع مشترك معها من دول الجامعة العربية أو تركيا ، وتضمنت تسهيلات مقدمة لاستخدام الموانئ المصرية ، وأن يستمر الاتفاق سبع سنوات قابلة للمد بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد تم عقد المعاهدة ، والتي عرفت بمعاهدة الجلاء بين مصر وبريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م ، وقد نصت على جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن مصر خلال فترة عشرين شهراً ، وبالفعل تم جلاء القوات البريطانية فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٦ م .

### ( ب ) استقلال السودان .

فى ١٩ يناير ١٨٩٩ م وقعت الحكومتان المصرية والبريطانية على اتفاقية تقضى بالسيادة المشتركة على السودان الذى سمي بالسودان الإنجليزى المصرى . ورغم ذلك فإن واقع الحال كان يقر أن السيطرة الفعلية فى السودان هى للمستعمر البريطانى والذى كان يسيطر على الأوضاع فى مصر ، لدرجة أن فشل ثورة عام ١٩١٩ فى مصر غير السلطان لقبه إلى "ملك مصر" بدلا عن " ملك مصر والسودان " فى دلالة رمزية على اسقاط مطالباته بالسيادة على السودان بضغط بريطانى . ومع ذلك ، ارتبطت الحركة الوطنية فى السودان بما كان يحدث فى مصر ، فقد كان لثورة عام ١٩١٩ م ردة فعل فى السودان ، حيث قامت المظاهرات ضد الوجود البريطانى ، ثم بدأت تظهر التنظيمات السياسية لقيادة الحركة الوطنية السودانية ، وكانت أولى التنظيمات التى تم تأسيسها فى السودان هى جمعية الوحدة السودانية بقيادة علي عبد اللطيف ، وهو ضابط فى الجيش السودانى ، وتم تشكيل تنظيم جديد باسم جمعية اللواء الأبيض ، الذى كان يهدف إلى طرد البريطانيين من البلاد . وعندما تم اغتيال السير لي ستاك حاكم عام السودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ م فى شارع أبو الفدا بالقاهرة عمت المظاهرات مدينة الخرطوم فى شهرى يونيو وأغسطس من من نفس العام ، ولكن تم قمعها . وعلى إثر ذلك ، بدأت أزمة بين الحكومة المصرية والبريطانية إذ قررت الثانية مسؤولية الأولى فى الحادث وترتب عليها إخراج الجيش المصرى من السودان . حيث أمهلت بريطانيا مصر ٢٤ ساعة

لسحب قواتها وموظفيها من السودان ، ومما زاد تعقد الوضع هو تضامن عدد من الضباط السودانيين مع المصريين واندلعت في البلاد ما سمي بثورة ٢٤ بقيادة علي عبد اللطيف وآخرون في الكتبية الحادية عشرة السودانية ، والتي تم إخمادها وقتل قادتها وأسر علي عبد اللطيف ثم تم نفيه في عام ١٩٢٥م لاحقاً إلى مصر وتم طرد الجيش المصري من السودان . وقد دلت أزمة ثورة ٢٤ على أن الوجود المصري بالسودان لم يكن استعماراً مصرياً بل احتلالاً بريطانياً للسودان . تلتها بعد ذلك ثورة عام ١٩٢٥م ، والتي تم إخمادها ، حيث لم يعد لمصر إلا النفوذ الاسمي الذي يمثله رفع علمها في السودان . خصوصاً بعد تكوين قوة دفاع السودان في ١٧ يناير ١٩٢٥م لتحل محل القوات المصرية في الدفاع عن السودان وبعدها انحصرت تمثيل مصر في السودان بمكاتب الري المصري لإدارة خزان جبل الأولياء وجمع البيانات عن نهر النيل .

عقب ذلك ، مرت فترة سلام طويل ساد منذ عام ١٩٢٤م وحتى عام ١٩٣٦م ، عندما تم توقيع المعاهدة البريطانية - المصرية ، والتي سمحت للمسؤولين المصريين بالعودة ، وكان قد احتج السودانيون من المثقفين لعدم التفاوض على مستقبل السودان وعدم استشارتهم . في هذه الأجواء ، تم تأسيس مؤتمر الخريجين ، الذي بقي الكيان السوداني السياسي الرئيسي حتى ظهور الأحزاب السياسية السودانية عام ١٩٤٦م ، وقد استلهم قادة مؤتمر الخريجين تجربة المؤتمر الهندي في البداية ، واقتصر المؤتمر على الأنشطة الاجتماعية والإصلاحية ، إلا أنه انتقل تدريجياً إلى عالم السياسة . ورغم رفض الإدارة البريطانية في البداية الاعتراف بالمؤتمر كهيئة تمثيلية للسودانيين ، إلا أنها فعلت ذلك فيما بعد ، آخذين بعين الاعتبار التأييد الواسع الذي يتمتع به المؤتمر على أرض الواقع .

على أية حال ، فإنه كان هناك اتجاهين داخل المؤتمر - المعتدلون الذين شكلوا الأغلبية ، والمتطرفون ، حيث مال المعتدلون إلى التعاون مع السلطات ، في حين اتجه المتطرفون بقيادة إسماعيل الأزهرى إلى مصر ، وسرعان ما اكتسب الأزهرى الدعم داخل وخارج المؤتمر . وتمكن من السيطرة على المؤتمر بدعم من

حزب الأشقاء ، أول الأحزاب السياسية السودانية تحت زعامة السيد علي الميرغني ، وهو زعيم الطائفة الدينية الختمية . كما أسس المعتدلون حزباً خاصاً بهم وهو حزب الأمة بدعمٍ من السيد رحمان المهدي نجل المهدي وزعيم طائفة الأنصار ، بنية التعاون مع البريطانيين إلى جانب السعي للاستقلال ، تحت شعار "السودان للسودانيين" . وإلى جانب الحركة السياسية ، تأثرت الحركة النقابية السودانية بقيادة عمال السكة الحديدية السودانية بالحزب الشيوعي السوداني ، وتمكّنوا من تشكيل اتحاد نقابي كسب الاعتراف الرسمي . كما عُرف المزارعون بنشاطاتهم وشكّلوا نقابة خاصة بهم تحت راية يسارية ، وساهموا كثيراً في النضال ضدّ الاستعمار .

وقد حاولت الإدارة الاستعمارية تقديم نوع من التحول الدستوري الذي من شأنه أن يسمح بمشاركة السودانيين في حكم البلاد ، ولكن بعد فوات الأوان ، حيث تقدم نيوبولد السكرتير الإداري في السلطة البريطانية بالسودان بمذكرة إلى مجلس الحاكم العام بشأن إشراك السودانيين في الحكم وفي ١٠ سبتمبر ١٩٤٢ م ، والتي اقترح فيها إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان ، يتألف من الحاكم العام و٢٨ سوداني ، والتوسع في إنشاء مجالس مدن بسلطات تنفيذية واستقلال مالي ، وإنشاء مجالس مديريات استشارية ، والتوسع في استخدام السودانيين في الحكومة المركزية ولجان المديریات ، وتسريع احلال السودانيين محل البريطانيين ، وقد أجاز مجلس الحاكم العام تلك التوصيات باعتبارها خطوات نحو الحكم الذاتي وانتقالاً من سياسة الوصاية إلى سياسة المشاركة . إلا أنّ المجلس الاستشاري واجه مقاطعة من قبل الحركة النقابية القوية والطائفة الختمية ، في حين انضم حزب الأمة وطائفة الأنصار وأيدوا مجلس الشورى . والمصير ذاته واجه الهيئة التي أُطلق عليها الجمعية التشريعية ، التي شملت جنوب السودان ، وهو تغييرٌ من السياسة البريطانية التي سعت في البداية إلى عزل الجنوب .

ومن جانب آخر ، شهدت الأعوام التي سبقت توقيع إتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير ظهور مجموعة سياسية رديكالية- قوامها العمال والطلاب- ضد الوجود الاستعماري في السودان وضد قادة الحركة الوطنية الذين ارتبطت مصالحهم

بالحكم الانجليزي المصري. ثم تشير إلى المظاهرات التي قادتها هذه الفعاليات السياسية ضد الحكم الاستعماري . وفي ٤ نوفمبر ١٩٤٥م قام حزب استقلالي آخر وهو الحزب الجمهوري ونشط في توزيع المنشورات وتحريك الجماهير ضد المستعمر. بعدها بدأ الناس يؤمنون بفكرة الكفاح ضد الاستعمار وبدأت حملة الاعتقالات التي طالت رجال المؤتمر والأحزاب فيما بعد .

وفي ١٩ يونيو ١٩٤٨م وبعد مشاورات مع بعض المسؤولين في شمال السودان أعلن الحاكم العام في السودان عن عمل مجموعة من الإصلاحات لإعطاء شمال السودان الخبرة في الحكم الذاتي وذلك لاتخاذ المتطلبات الأساسية للقرارات المتخذة بشأن الحالة السياسية النهائية للسودان . وفي الوقت نفسه ، استمرت الحكومة المصرية في مطالبة بريطانيا بالانسحاب من السودان فيما بين ١٩٥٠-١٩٥١م . كما استمرت الحركة الوطنية السودانية فى سعيها ، فقد تضمن دستور اتحاد نقابات عمال السودان عام ١٩٥١م بعض الأهداف السياسية التي تمثلت في التصفية الفورية للوجود الاستعماري في السودان بكل اشكاله السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية ، وذلك لتوفير المناخ الحر المحايد لتقرير المصير ولتشكيل جبهة متحدة لتحرير السودان . وفي أكتوبر ١٩٥١م شجبت الهيئة التشريعية السودانية اتفاقية السيادة المشتركة بين مصر وبريطانيا ومعاهدة ١٩٣٦م ، وقد تم إلغائها من قبل مصر ، حيث قام مصطفى النحاس بإلغاء معاهدتي ١٩٣٦م و١٨٩٩م من جانب واحد ، ولم تعترف بريطانيا بهذا الإلغاء .

ومن جانبها ، كانت الحركة الوطنية السودانية متأثرة بمثلتها فى مصر ، وكان قد ظهر تعبير وحدة وادى النيل فى الشارع السودانى كما هو فى الشارع المصرى بمفهوم جديد لا يعيد السودان إلى ما كان عليه قبل الثورة المهدية ، بمعنى استقلال كل من مصر والسودان عن السيطرة البريطانية ومن ثم تحقيق وحدة بين شطرى وادى النيل المستقلين ، ثم ظهرت أحزاب وطنية تتطلع إلى مصر كحزب الأشقاء الذى ضم قيادة مؤتمر الخريجين وحزب الاتحاديين وحزب الأحرار وحزب وحدة وادى النيل فى مقابل حزب الأمة بزعامة عبد الرحمن المهدي المطالب

باستقلال السودان عن مصر وبريطانيا ، وظل الوضع قائماً حتى استطاعت الحكومة المصرية بعد ثورة عام ١٩٥٢م الحصول على حق تقرير المصير للسودانيين من بريطانيا بموجب اتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣م ، حيث جرت مفاوضات مصرية - بريطانية حول الوضع في السودان ، والتي انتهت بتوقيع المعاهدة البريطانية المصرية عام ١٩٥٣م ، والتي منحت الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودانيين في غضون ثلاث سنوات .

وبالفعل ، عُقدت فيما بعد انتخابات لاختيار برلمان تمثيلي لحكم السودان في نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣م ، وتم تعيين أول حكومة سودانية وذلك في ٩ يناير ١٩٥٤م وكانت في معظمها من الشماليين ، حيث تم تكليف الجمعية التأسيسية بمهمتين أساسيتين : أولاً : تقرير مصير السودان وذلك إما بالارتباط بمصر بأي صورة ما ، وإما استقلال السودان التام عن بريطانيا ومصر. ثانياً : إعداد دستور دائم للسودان وإعداد قانون انتخاب البرلمان السوداني المقبل . وفي ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م أعلن البرلمان السودان كدولة مستقلة بعد إجراء الاستفتاء العام . وقد أعلنت جمهورية السودان رسمياً في الأول من يناير ١٩٥٦م ، وقد أصبح السودان عضواً في جامعة الدول العربية في ١٩ يناير ١٩٥٦م ، وفي الأمم المتحدة في ١٢ نوفمبر من نفس العام . وعقب الاستقلال ألغى دستور الحكم الذاتي المعمول به آنئذ كما خلى منصب رئيس البلاد بعد إلغاء وظيفة الحاكم العام الاستعماري بإلغاء اتفاقية الحكم الثنائي ، ولذلك تم تعديل دستور الفترة الانتقالية ليوائم فترة ما بعد الاستقلال على أن يعمل به بشكل مؤقت لحين إقرار دستور جديد للبلاد .

وقد بدأت المفاوضات لحل المسألة السودانية بعد الثورة بعدة أشهر وتمخضت عن اتفاقية السودان في فبراير ١٩٥٣م ، وتمخضت عن تبني مجلس قيادة الثورة لحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، ومع استقلال السودان عن بريطانيا . وكانت الاتفاقية خطوة إلى الأمام بوجه عام بالنسبة لاتفاق صدقي - بيغن ، ولا تختلف كثيراً عن الشعارات السائدة وقتذاك في الشارع المصري ، وخصوصاً أن الشعب السوداني قد قرر مصيره فعلاً ، وكان الاستقلال عن بريطانيا مقدمة منطقية

لتقرير الشعب السوداني لمصيره بالوحدة مع مصر ، واكتسب محمد نجيب تأييداً جارفاً في السودان ، مما بشر بقيام الوحدة ، إذ كان الشعب السوداني حتى ذلك الوقت مستعداً للانضواء تحت حكم محمد نجيب الذي كان يبدو له بمثابة الضمان الأكيد لحكم ديمقراطي ، غير أن أحداث مارس ١٩٥٤م في مصر والتي أدت إلى انفراد عبدالناصر بالسلطة وتنحية محمد نجيب أدت إلى أن يتخذ الحزب الاتحادي إزاء مسألة الوحدة نهجاً يتفق تماماً مع نهج حزب الأمة ، إذ أصبح من المستطاع أن يتخلص إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب من الضغط الشعبى فى السودان الداعى للوحدة مع مصر ، فالانتصارات المتتالية للناصرية فى مصر كانت هى مقدمة هزائمها فى السودان . وبدأت الهزائم بمصادرة إسماعيل الأزهرى للصحف الاتحادية ، ثم لجوئه إلى إرسال ضباطه للتدريب فى بريطانيا بدلاً من إرسالهم إلى مصر ، كما رفض استلام ثلاثة أرباع مليون جنيه من مصر لإقامة مشاريع اجتماعية وثقافية وصحية فى السودان . وتتابع الأحداث بعد ذلك حيث أيد مجلس النواب السودانى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م الانفصال عن مصر ، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٥م أيد مجلس الشيوخ السودانى هذا الانفصال وفى أول يناير ١٩٥٦م أيدت كذلك الجمعية التأسيسية السودانية الانفصال عن مصر .

### (ج) استقلال الصومال .

كان الصومال قد قسم إلى صومال إيطالياى ، وصومال بريطانياى ، وصومال فرنسى ، حيث أخذ الصوماليون فى ثلاثينيات القرن العشرين بتكوين أحزاب وجمعيات سياسية ، وكان أهمها حزب رابطة الصومال الكبير ، والذي دعا إلى تحرير الصومال الكبير ، واتخاذ الدين الإسلامى ديناً رسمياً للدولة واعتبار الصومال جزءاً من العالم العربى والإسلامى ، وقد أصبح للحزب فروعاً فى كل أقاليم الصومال ، كما ظهرت أحزاب أخرى ، كحزب المؤتمر الصومالى ، وحزب سباب حمر ، والحزب الأفريقى ، وحزب البنادر ، والحزب العربى .

ومن جانب آخر ، مرت التطورات بالصومال خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث قامت القوات الإيطالية فى الثالث من أغسطس ١٩٤٠م بشن هجوم بري

على الصومال البريطاني ، وذلك خلال معارك شرق إفريقيا في الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكنت القوات الإيطالية من الاستيلاء على مدينة " بربرة " ، وسقط الصومال البريطاني بالكامل في أيدي القوات الإيطالية في السابع عشر من نفس الشهر ، غير أن بريطانيا عادت واسترجعت مستعمرتها بالصومال ووقع أغلب الصومال الإيطالي تحت السيطرة البريطانية .

وفي ظل هذه التطورات ، أرسلت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦م لجنة لمعرفة رغبة الصوماليين ، حيث قابلها الصوماليون بالمظاهرات ، والمطالبة بالاستقلال ووحدة أقاليم الصومال ، وقد تقدم الحاج محمد حسن رئيس حزب وحدة الشباب الصومالي بمطالب بلاده ، والتي تركزت في وضع الصومال تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات ، على أن يتم استقلال الصومال في نهايتها دون قيد أو شرط ، وتم التأكيد على وحدة الأقاليم الصومالية ، وعدم عودة إيطاليا إلى الصومال . ومن جانبها ، استاءت بريطانيا من عدم طلب الصوماليون وصاية بريطانيا عليهم ، لذلك قامت بتسليم منطقة " أوجادين " و " هود " إلى أثيوبيا ، وهو ما أدى إلى ثورة الصوماليين ضد بريطانيا ، حيث واجهت بريطانيا ذلك بالقوة المفرطة . وفي ظل ذلك ، أقدمت الأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٩م على منح إيطاليا حق الوصاية على الصومال الإيطالي ، ولكن تحت رقابة دولية من خلال مجلس استشاري للأمم المتحدة بالصومال ، مشددة بشرط حصول الصومال الإيطالي على الاستقلال التام في غضون عشر سنوات فقط ، في حين بقي الصومال البريطاني محمية بريطانية حتى عام ١٩٦٠م .

وبالرغم من سيطرة إيطاليا على منطقة الصومال الإيطالي بتفويض من الأمم المتحدة ، إلا أن هذه الفترة من الوصاية على الحكم أعطت الصوماليين الخبرات اللازمة والتثقيف السياسي والقدرة على الحكم الذاتي وهي المزايا التي افتقدها الصومال البريطاني الذي كان مقدراً له الوحدة مع الشطر الإيطالي من الصومال لتكوين دولة موحدة . وبالرغم من محاولات المسؤولين عن المستعمرات البريطانية خلال منتصف العقد الخامس من القرن العشرين لإزالة حالة التجاهل التي عانت

منها المستعمرات البريطانية في إفريقيا من قبل السلطات الإنجليزية إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل وبقيت المستعمرات البريطانية عامة والصومال البريطاني خاصة في نفس حالة الركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما كان عاملاً مؤثراً في وجود العديد من العقبات الصعبة التي ظهرت عندما حان الوقت لدمج شطري البلاد في كيان سياسي واحد .

وقد جاء إعلان استقلال الصومال البريطاني في السادس والعشرين من يونيو ١٩٦٠م ، والذي أعقبه بخمسة أيام استقلال الصومال الإيطالي ، وفي نفس اليوم أعلن رسمياً قيام دولة الصومال الموحدة بشطريها البريطاني والإيطالي وإن كانت بحدود قامت كل من بريطانيا وإيطاليا بترسيمها . وفي عام ١٩٦٠م تم تشكيل أول حكومة صومالية وطنية حيث اختير "عدن عبد الله عثمان دار" أول رئيس للصومال ومعه عبد الرشيد علي شارماركي كأول رئيس للوزراء ، والذي أصبح رئيساً للصومال فيما بعد ، وذلك خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٦٩م ، وفي العشرين من يولية عام ١٩٦١م أقيم اقتراع شعبي حول الدستور الصومالي الجديد والذي وافق عليه الشعب بالإجماع وكانت أول مسودة لهذا الدستور قد وضعت عام ١٩٦٠م .

#### (د) استقلال جيبوتي .

وفي عام ١٩٥٨م ، أقيم في جيبوتي المجاورة ، والتي كانت تعرف باسم الصومال الفرنسي في ذلك الوقت ، استفتاء لتقرير المصير حول الإنضمام إلى دولة الصومال أو البقاء تحت الحماية الفرنسية، وجاءت نتيجة الاستفتاء برغبة الشعب في البقاء تحت الحماية الفرنسية . ويرجع السبب في خروج نتيجة الاستفتاء بهذا الشكل لتأييد عشيرة عفار التي تكون غالبية النسيج السكاني لجيبوتي ، للبقاء تحت الحماية الفرنسية وكذلك أصوات السكان الأوروبيين الذين تواجدوا في تلك المنطقة خلال فترة الحماية الفرنسية . أما باقي الأصوات التي صوتت ضد البقاء تحت السيادة الفرنسية فكانت من أبناء الصومال الراغبين في تحقيق وحدة كبرى للأراضي الصومالية المتفرقة وعلى رأسهم "محمود فرح الحربي" رئيس وزراء ونائب رئيس مجلس حكم الصومال الفرنسي ، وهو صومالي الأصل من عشيرة عيسى ، إلا

أن حربي قتل بعد الاستفتاء بعامين في حادث تحطم طائرة . ونالت جيبوتي بعد ذلك استقلالها عن فرنسا في عام ١٩٧٧م ، وأصبح حسن جوليدي أبتيدون ، وهو صومالي مدعوم من فرنسا، أول رئيس لجمهورية جيبوتي .

## (٢) - استقلال الهلال الخصيب .

ثار العرب ضد الدولة العثمانية فيما عرف بالثورة العربية في العام ١٩١٦م ، والتي نالت التأييد من جانب بريطانيا ، غير أن بريطانيا تأمرت على الشعوب العربية مع فرنسا وعقدتا ماعرف باتفاقية سايكس - بيكو ، لتقسيم مناطق نفوذهما في العراق وبلاد الشام ، وتم لهما ذلك من خلال نظام الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم عام ١٩٢٠م ، وليصبح مطلب شعوب المنطقة من بعد هو الاستقلال من هذا المستعمر .

### (أ) استقلال العراق .

كانت بريطانيا قد دخلت الأراضي العراقية أثناء الحرب العالمية الأولى عندما احتلت البصرة عام ١٩١٥م ثم أتبع ذلك باستكمال احتلالها للعراق حتى أصبح تحت سيطرتها الكاملة بعد أن تقرر ضم الموصل للسيطرة البريطانية بالاتفاق بين بريطانيا وفرنسا ولتبدأ بعد ذلك حركة مقاومة للاستعمار في العراق .

### (\* ) ثورة العشرين في العراق .

بدأت أحداث هذه الثورة في ٢ يونية عام ١٩٢٠م وظلت حتى أكتوبر من نفس العام وقادها رؤساء العشائر ورجال الدين الشيعة وقادة جمعية حرس الاستقلال ، حيث تعددت أسباب الثورة ، ومنها : ما أصاب العمال العراقيين ورؤساء العشائر من أضرار عقب الحرب العالمية الأولى من تسريح للعمال وإجراءات مست رؤساء العشائر ، فبدأت أحوالهم تتدهور وعم الغضب صفوفهم ، والنظم الضرائبية التي بدأت تطبقها سلطات الاحتلال طبقا للنظم المعمول بها في الهند ، والتطورات والأحداث التي جرت في بعض بلدان العالم العربي كثورة ١٩١٩م في مصر وقرارات مؤتمر سان ريمو في ٢٥ أبريل ١٩٢٠م الذي أقر السيطرة على العراق ومثلما اعترض السوريون على قراراته اعترض عليها العراقيون أيضاً ، وكذلك الدور الذي لعبته الزعامات الدينية الشيعية الغاضبة من القضاء على استقلالها في النجف

وكريلاء . بينما كان السبب المباشر لاندلاع هذه الثورة قد تمثل فى قيام الحاكم العام البريطانى فى مدينة الرميلة بالقبض على أحد شيوخ العشائر فدخل رجاله بالقوة إلى سرى الحكومة وأطلقوا سراحه بعد قتل الحراس واقتلاع السكك الحديدية شمال الرميلة وجنوبها .

وبداية تطورات الثورة كانت مع بدأ الصدام مع القوات البريطانية وقد أحرز العراقيون انتصارات قوية جعلت البريطانيين يفكرون فى الاستعداد للجلاء عن بعض المناطق العراقية ، ومع الخلافات التى دبت بين العراقيين بدأت الثورة تنحصر فى القرى بعد أن تم إخمادها فى المدن ، ورغم الخسائر التى منى بها العراقيون فى القتلى والجرحى مع عدم توازنها مع خسائر البريطانيين ، فإن هذه الثورة أثبتت قدرة العراقيين على التصدى للبريطانيين وكذلك نضجهم السياسى . والحقيقة أن أسباب فشل الثورة كان قد تعددت : ومنها أن الثورة قد اعتمدت على المشاعر الراضية للوجود البريطانى دون الاعتماد على التخطيط والتسليح القوى ، وأن تنظيم الثورة قد اعتمد على التركيب العشائرى بكل اختلافاته الأمر الذى جعلها تعمل بشكل انفرادى ، وعدم وجود قوى خارجية تقف بجوار الثورة وتدعمها ، وتفوق السلطات البريطانية فى السلاح الذى حسم المعارك لصالحها ، كما أن الثورة لم تكن شاملة لكل مناطق العراق فقد تخلف الأكراد فى شمال البلاد عن ركب الثورة .

على أية حال ، انتهت الثورة بعد أن تصدت لها القوات البريطانية ورغبة من بريطانيا فى تهدئة الأوضاع بالعراق قامت بتغيير المندوب السامى البريطانى هناك ، إذ أبعدت السيد " ولسن " وأسندت المنصب إلى السير " برسى كوكس " ، وقد استطاع المندوب السامى الجديد تشكيل حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن الكيلانى وهو ما أدى إلى احتواء زعماء الثورة واستسلامها فى النهاية .

(\* ) إنهاء الانتداب البريطانى على العراق .

مع تولى الملك فيصل حكم العراق فى عام ١٩٢١م راح يسلك طريق الحذر الشديد فى تعامله مع البريطانيين ، وذلك بعدما مر به من أحداث أثناء الثورة العربية وعند اصطدامه بالفرنسيين ، لذلك راح يوفق بين طموحات التيار الوطنى

وبين المصالح البريطانية وهو ما كان يجعله يقبل النصائح البريطانية . ولما كان فيصل والعراقيين غير راضين عن نظام الانتداب ، لذلك مضى البحث فى القضية الوطنية مع السلطات البريطانية فى طريق عقد المعاهدات معها .

وكانت معاهدة عام ١٩٢٢م أولى هذه المعاهدات ، فأمام مطالب العراقيين قدمت بريطانيا فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢م إلى وزارة عبد الرحمن النقيب معاهدة اشترطت موافقة المجلس التأسيسى المزمع قيامه عليها ، وقد جاءت نصوص المعاهدة لتتعهد بريطانيا بتقديم المشورة والمساعدة للعراق على أن لا تمس هذه المشورة سيادة العراق القومية ، وأن لا يشمل الدستور المزمع إصداره أى شئ مخالف لنصوص المعاهدة ، وعدم التمييز بين العراقيين وضرورة الحفاظ على حقوق الطوائف فى أمور التعليم ولا سيما التدريس بلغات هذه الطوائف ، هذا مع تمتع الأجانب بفرص متساوية فى مجالات العمل الاقتصادى بالعراق تطبيقاً لسياسة الباب المفتوح ، وأن يصبح العراق قادراً على الدفاع عن نفسه خلال أربع سنوات من خلال ميزانية حكومية ومساعدة بريطانية فنية لأجل ذلك ، مع سعى بريطانيا لقبول العراق عضواً فى عصبة الأمم فى اقرب فرصة ، وعلى أن تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين عاماً .

والحقيقة أن نصوص هذه الاتفاقية كانت مجحفة للعراق ، فقد حوت قيوداً شديدة على استقلاله والتي تمثلت فى حق المندوب السامى فى الاعتراض على القرارات التى تتعارض مع مصالح بريطانيا ، وفرض على الحكومة العراقية تقديم نسخة من محاضر جلساتها للمندوب السامى ، كما فرض وجود مستشارين بريطانيين جانب الموظفين العراقيين ، وجعلت من بريطانيا وصية على شئون العراق وطوائفه ، وفرضت على واضع الدستور الاعتراف بالسلطة البريطانية فيه ، كما أرغم العراق على سياسة الباب المفتوح بعد أن تخلص من الامتيازات .

وعقب توقيع المعاهدة جاءت الخطوة التالية لإجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس نيابى كى يضع دستوراً للبلاد وقانون انتخابى ، ولكن بدأت تظهر معارضاة داخلية أدت إلى استقالة حكومة عبد الرحمن النقيب ليشكل عبد المحسن السعدون

وزارة جديدة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ م ، والتي جرت على عهدا الانتخابات النيابية وتكون المجلس النيابى وتمكنت الحكومة من تقليل مدة المعاهدة من ٢٠ سنة إلى أربع سنوات ، ومن ثم بدأت بريطانيا تحت المجلس للتصديق على المعاهدة وإلا فإنها سوف تتقدم إلى عصبة الأمم للموافقة على صك الانتداب بصورته الأصلية ، وبالفعل نجحت بريطانيا فى دفع المجلس للتصديق على الاتفاقية .

وقد برر البعض الموافقة على الاتفاقية برغبة العراق فى حسم قضية الموصل لصالح العراق ضد تركيا بعصبة الأمم ، واحتياج ذلك إلى مساندة بريطانيا ، ومن جانب آخر ، فإن موافقة المجلس كانت مشروطة بمحافظة بريطانيا على حقوق العراق بالموصل بأجمعها وأن الحكومة البريطانية سوف تعيد النظر فى المعاهدة ، وبالفعل جرت عليها تحسينات طفيفة بمعاهدة ١٩٢٦ م ، ومعاهدة ١٩٢٧ م . إلا أن ذلك لم يفقد العراقيين الأمل فى تعديلات أوسع فكانت معاهدة عام ١٩٣٠ م . فعقب تأليف نورى السعيد للوزارة فى ٢٣ مارس ١٩٣٠ م سعى إلى إيجاد صيغة تفاهم مع الحكومة البريطانية لعقد معاهدة جديدة .

وبالفعل عقدت معاهدة عام ١٩٣٠ م والتي جاءت نصوص بنودها كالاتى :  
قيام تحالف وثيق بين الحكومتين البريطانية والعراقية ، وضرورة التشاور بين الطرفين فى كافة الشؤون الخارجية ، وكذلك ضرورة أن يقدم العراق ما فى وسعه من مساعدات لبريطانيا أثناء حالة الحرب ، واتفق على أن تكون مدة المعاهدة ربع قرن أى ٢٥ عام . وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة حققت مكاسب للعراق من حيث إنهاء الانتداب ونيل العراق استقلاله وقبوله عضوا بعصبة الأمم ، وتغيير صفة المندوب السامى إلى سفير لبلاده بالعراق ، ولكن المعاهدة كانت فى صالح بريطانيا أكثر من العراق ، ولذلك لاقت معارضة فى المجلس النيابى . ومن تداعيات المعاهدة حدوث حركة الأشوريين الذين استوطنوا العراق أثناء الحرب العالمية الأولى ، وظلوا ينالون الرعاية البريطانية مقابل قيامهم بأعمال الحراسة فى المطارات وغيرها حتى عقد معاهدة ١٩٣٠ م ففقدوا هذه الميزة ، لذلك أحدثوا حركتهم وقابلهم القائد العراقى بكر صدقى بكل عنف .

(\*) ثورة ١٩٥٨م ونهاية الاحتلال البريطاني للعراق .

تولى الملك غازى الأول فى عام ١٩٣٣م ، حيث كانت شخصية الملك غازى تختلف عن والده ، إذ كان مندفعاً فى سياسته ، وأعلن منذ البداية معارضته لبريطانيا وانضمامه للوطنين ، وتأييده للقضية الوطنية لبلاده ، وقد شهدت الأوضاع الداخلية بالعراق على عهد الملك غازى عدة تطورات كان أهم مظاهرها : التنافس بين الساسة العراقيين للوصول للحكم ، ونمو طبقة العسكريين بعد إدخال نظام التجنيد الإجبارى فى عام ١٩٣٤م والتحاق كثير من أبناء العراق بالكلية الحربية ومن ثم تخرج ضباط وطنيون أصبح لهم رأى فى الشؤون العسكرية والسياسية ، كما برز دور العسكريين فى إخماد ثورات الفرات الأوسط عام ١٩٣٥م وكذلك فى انقلاب بكر صدقى عام ١٩٣٦م عندما فرض على الملك غازى إقالة حكومة ياسين الهاشمى وتكليف حكمت سليمان بتشكيلها . وإن كان عمر الانقلاب قصيراً بعد مقتل زعيم الانقلاب وإقالة وزارة حكمت سليمان وتشكيل حكومة جميل المدفعى .

على أية حال ، أمام أطماع الملك غازى فى الكويت والرفض السعودى تجاهها ، وعلاقة الملك غازى المتوترة مع السلطات البريطانية ، كانت بريطانيا تحاول التخلص من الملك غازى وقد لقى غازى مصرعه فى حادث سيارة فى ٣ ابريل ١٩٣٩م ، وقد تولى الحكم من بعده أبنة الملك فيصل الثانى ، والذى مر عهده بفترتين تاريخيتين ، الأولى : منذ عام ١٩٣٩م وحتى عام ١٩٥٣م وهى الفترة التى خضع خلالها الملك فيصل لوصاية خاله الأمير عبد الإله ، والثانية : منذ عام ١٩٥٣م وحتى عام ١٩٥٨م وهى الفترة التى بلغ فيها سن الرشد وأصبح يحكم دون وصاية .

وخلال الفترة الأولى ظل الأمير عبد الإله ونورى السعيد الذى ترأس الحكومة أكثر من مرة ينفذان المطالب البريطانية ، حتى إذا اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م قطعت الحكومة علاقتها بألمانيا تنفيذاً لمطلب بريطانى مما أغضب الوطنيين أمثال رشيد على الكيلانى . حيث انقسم العراقيون خلال الحرب بين مؤيد لبريطانيا بزعامة الوصى عبد الإله ونورى السعيد ، ومؤيد لألمانيا أملاً فى تحرير

البلاد من البريطانيين وكان على رأسهم رشيد عالي الكيلانى والثوار من الضباط الذين أطلق عليهم المربع الذهبى وهم : صلاح الدين الصباغ وفهمى سعيد ومحمود سليمان وكامل شبيب .

أمام ذلك ، طلبت بريطانيا من وزارة رشيد عالي الكيلانى قطع العلاقات مع إيطاليا ، ولكن الكيلانى رفض ذلك . مما أدى إلى تغيير وزارته وجئ بوزارة طه الهاشمى التى قررت إقصاء الضباط المعروفين بالمربع الذهبى فرفض هؤلاء وتحركت قواتهم فى أبريل ١٩٤١ م مما أدى إلى استقالة حكومة الهاشمى وهروب الوصى على العرش ونورى السعيد للأردن . وهنا تحركت انجلترا لإعادة سلطة الوصى والقضاء على الانقلاب حيث نجحت فى ذلك بعد أن فتح البريطانيون النار على العراقيين من قاعدة الحباينة فى مايو عام ١٩٤١ م . وذلك على أثر رفض رشيد عالي الكيلانى مطالب بريطانية خاصة بالحرب حيث انتصرت القوات البريطانية وهرب رشيد الكيلانى إلى ألمانيا مع أعوانه وعاد الوصى على العرش إلى البلاد وتشكلت وزارة برئاسة نورى السعيد ، وعادت بريطانيا للسيطرة والتدخل فى شئون العراق .

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية شهد العراق تطورات مهمة كان منها توالى عدد كبير من الوزارات على الحكم بالعراق ، كما سمح فى عام ١٩٤٦م بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية بعد أن خفت بريطانيا قبضتها على العراقيين ، وبالتالي ظهر حزب الاستقلال وحزب الأحرار وحزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطنى الديمقراطى ، وكذلك عدلت معاهدة عام ١٩٣٠ بمعاهدة جبر - بيفن فى يناير ١٩٤٨م أو معاهدة " بورت سموث " ، وهى اتفاقية تحالف بين البلدين تمنح بمقتضاها بريطانيا تسهيلات لقواتها على أرض العراق وإقامة قواعد جوية . ولم يقبل الشعب العراقى هذه الاتفاقية الأمر الذى دفع الوصى إلى أن يلغى المعاهدة .

ومن جانب آخر ، شارك العراق فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨م بجوار القوات الأردنية ، كما انخرط فى الحرب الباردة ، عندما وافق نورى السعيد على الدخول مع المعسكر الغربى فى تحالف سياسى عسكرى على أساس أن ذلك سوف يخلص

العراق من معاهدته الثنائية مع بريطانيا التي سوف ينتهى أجلها عام ١٩٥٧ ويحل محلها نظام أمن جماعى . وبالفعل مضى نورى السعيد فى عقد ميثاق عسكرى مع تركيا فى فبراير ١٩٥٥م ثم انضمت إليه انجلترا فى أبريل ١٩٥٥م ومن بعدها إيران فى أكتوبر ١٩٥٥م وكذلك باكستان . ولم يكن الشعب العراقى راضياً عن الانضمام لهذا الحلف واشتدت المعارضة له وقد استغل نورى السعيد هذه المعارضة العراقية لينكل بالوطنيين وخصومة السياسيين تحت ستار مكافحة الشيوعية ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ثورة ١٤ يولية ١٩٥٨ ضد النظام الحاكم بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ليخرج العراق عن السيطرة البريطانية .

والحقيقة أن أسباب ثورة ١٤ يولية عام ١٩٥٨م فى العراق كانت قد تعددت فمنها انشغال كل رجال الحكم بشئون البلد السياسية ولم يهتموا بالأمر الاجتماعى والاقتصادية بغية تطويرها ، وكانت العراق موالية للغرب ، وخاصة مع خضوع الحكومات لبريطانيا وحلفائها أثناء الحكم الديكتاتورى للحكم الملكى فى العراق سبباً قوياً للثورة أيضاً ، حيث أثار ذلك حفيظة السياسيين المعارضين للحكم ، كما أن سياسة الحكم فى العراق ضد الوطنيين أدت إلى قيام الأحزاب الوطنية باتخاذ العمل السرى سبيلاً لنشاطها وهو ما مهد للاشتراك معاً لقيام الجبهة الوطنية عام ١٩٥٧م حيث عملت الجبهة على تكوين لجان ثورية متعددة بالجيش العراقى وهى التى حسمت الموقف عند قيام الثورة عام ١٩٥٨م .

وقد مهد قيام الاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن والمعلن فى يوم ١٤ فبراير ١٩٥٨م الفرصة لحدوث الثورة العراقية فى ١٤ يولية ١٩٥٨م حيث كان الاتحاد الهاشمى عاملاً غير مباشر سهل على حركة الضباط الأحرار تنفيذ الثورة فنظراً لتحرج مركز العرش الأردنى بسبب الأحداث اللبنانية فى يولية ١٩٥٨م تقرر نقل بعض وحدات الجيش العراقى للأردن ، وفى ظل وجود غازى الداغستانى رئيس أركان الجيش العراقى هناك فضلاً عن انتقال نشاط رجال الأمن فى يوم ١٤ يولية من هذا العام إلى المطار استعداداً لسفر الملك فيصل ونور السعيد إلى لندن أتيحت الفرصة لاندلاع الثورة ، وذلك عندما تقرر فى هذا اليوم عبور الكتيبة رقم ١٩ والتى كان

يقودها عبد الكريم قاسم والكتيبة رقم ٢٠ التي كان يقودها عبد السلام عارف نهر الفرات إلى الأردن ، فإذا بقائدا الكتبتين يقررا تحويل وجهتهما إلى بغداد قبل أن يعبرا الفرات لتنفجر الثورة بقيادتهما ويتم الإطاحة بالحكم الملكي فى العراق حيث تم مصرع كل من الملك فيصل الثانى والأمير عبد الإله ونورى السعيد والمتعاونين معهم وتم إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية العراقية ، هذا فضلاً عن أن الثورة كانت نهاية للسيطرة الاستعمارية الإنجليزية بالعراق وهو الأمر الذى دفع انجلترا إلى أن ترسل قواتها البرية والجوية من قبرص إلى عمان ومعان والمفرق فى شرق الأردن تمهيداً للتدخل ضد الثورة العراقية ولكن هذا الأمر لم يتم خاصة بعد التأييد الذى لاقتة الثورة من الجمهورية العربية المتحدة ، وبذلك تعد الثورة العراقية عام ١٩٥٨م نهاية للاستعمار البريطانى بالعراق .

#### (ب) استقلال سوريا .

مع انتهاء الثورة العربية وتولى فيصل بن الحسين حكم سوريا ثم قيام فرنسا بالقضاء على حكمه فى عام ١٩٢٠م واحتلال سوريا فى إطار نظام الانتداب الذى تقرر عليها عام ١٩٢٠م بمؤتمر سان ريمو بدأت من يومها البلاد تدخل فى إطار الاحتلال الفرنسى ، حيث عمدت فرنسا فى البداية إلى فرض سيطرتها ووصايتها ، هذا فى ظل مواجهة ثورية من السوريين للاستعمار الفرنسى ، فقد عمدت فرنسا إلى إلغاء صلاحيات الحكومة السورية ، وسيطرت فرنسا على الأمن العام والجمارك والشركات وخط سكة حديد الحجاز ، وفرضت فرنسا اللغة الفرنسية على الإدارات والمحاكم ، كما عمدت إلى إثارة الفرقة الدينية بين السوريين ، وربط الاقتصاد السورى بمثيله الفرنسى . ومن جانب آخر ، تم تقسيم سوريا إلى أربع دول ليسهل على الفرنسيين حكم البلاد وهى : دولة سوريا وعاصمتها دمشق وملحق بها لواء الإسكندرونة ، ودولة حلب ، ودولة العلويين وعاصمتها اللاذقية ، ودولة جبل الدروز وعاصمتها السويداء .

على أية حال ، لم يتقبل الشعب السورى الإجراءات الفرنسية الاستعمارية لذلك اندلعت حركة المقاومة فى شتى المناطق السورية واشتعلت الثورات والتي كان أهمها

: حركة الشيخ صالح العلي خلال عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١م في جبل العلويين ، وثورة إبراهيم هنانو الذي اتصل بالشيخ صالح العلي وحاول التنسيق معه في حركته ، وثورة حوران في مطلع عام ١٩٢٠م والتي جرى خلالها قتل بعض الجنود الفرنسيين وبعض الوزراء السوريين الذين تعاونوا مع الاحتلال ، والثورة السورية الكبرى بين خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٧م ، وقد قامت هذه الثورة بقيادة سلطان باشا الأطرش في عام ١٩٢٥م بجبل العرب ثم انتشرت في سوريا عموماً . وتمثلت أسبابها في عدم تلبية المندوب الفرنسي مطالب استقلالية تقدم بها زعماء سوريا فضلاً عن السبب المباشر وهو تعيين حاكم فرنسي لجبل الدروز بعد أن كان الاتفاق قد جرى في عام ١٩٢١م على أن يكون حاكم الجبل درزي وقد عين يومها سليم الأطرش ، ولما توفي نقضت فرنسا الاتفاق ونكلوا بسكان الجبل . وقد بدأت الثورة بعد أن رفض سلطان باشا الأطرش دعوة المفوض السامي الفرنسي وحدثت معارك كثيرة كان أهمها موقعة المزرعة التي هزمت فيها القوات الفرنسية ، وما أقدمت عليه فرنسا من ضرب دمشق بالمدافع . وقد انتهت الثورة بقيام فرنسا بتغيير مفوضها السامي العسكري " سراي " وتعيين مفوضاً سامياً مدنياً يدعى " دوجوفنيك " والذي دعا إلى انتخابات نيابة ، وألف حكومة ضمت بعض الوطنيين وإن كانت حكومته قد رفضت إجراءاته وأقالته .

ومع تعيين " هنري بونسو " مفوضاً سامياً عام ١٩٢٦م حاول التقرب للسوريين ، وألغى الأحكام العرفية ، ثم قام بتعيين حكومة مؤقتة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسن في عام ١٩٢٨م للإشراف على الانتخابات ووضع دستور للبلاد ، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز الوطنيين ، وشكلت لجنة لوضع الدستور برئاسة إبراهيم هنانو ، حيث خرج الدستور وبه خمسة عشر مادة تنص على وحدة سوريا وحكمها بالنظام النيابي الجمهوري على أن تكون السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية ، وقد رفض المندوب السامي مواد من الدستور وعطل الحياة النيابية . وقد ظلت الحياة النيابية معطلة في ظل المظاهرات التي قام بها السوريون حتى أجريت انتخابات عام ١٩٣٢م والتي انتخب بعدها محمد علي العابد رئيساً للجمهورية ،

ومع تعيين " دي مارتل " مفوضاً سامياً أراد أن يفرض معاهدة على السوريين فرفضها الوطنيون وقامت انتفاضة عام ١٩٣٦م الأمر الذندفع فرنسا إلى تلبية مطالب الزعماء الوطنيين وعقد معاهدة ترضى الطرفين .

دخلت فرنسا خلال الفترة ١٩٣٦ - ١٩٤٦م مع السوريين فى مفاوضات لعقد معاهدة تعترف باستقلال سوريا ، حيث أرسل وفد إلى باريس برئاسة هاشم الأتاسى للتفاوض ، وقد أسفرت المفاوضات عن عقد معاهدة ١٩٣٦م والتي نصت على إنهاء الانتداب وقيام تحالف ثنائى على أساس السيادة والاستقلال وتولى سوريا مسئولية الأمن الداخلى مع التشاور بين الجانبين فى الأمور الخارجية ، وقد وافق عليها السوريون وانتخب هاشم الأتاسى فى ديسمبر ١٩٣٦م رئيساً للجمهورية .

ومع تولى إدوارد دلاديبه رئاسة الحكومة الفرنسية رفضت هذه الحكومة المعاهدة بتأثير الفريق الاستعمارى بفرنسا والذي كان يصر على أن تبقى أقاليم البحر المتوسط ومواصلاتها تحت سيطرة فرنسا ، وخشية أن تؤثر هذه المعاهدة فى مركز فرنسا بشمال أفريقيا . وبجانب ذلك تساهلت فرنسا خلال هذه المرحلة مع تركيا بخصوص لواء الإسكندرونه وأنه حين أقامت إدارة ذاتية فى اللواء عام ١٩٣٧م مع بقاء الشئون الخارجية له بيدها ، وعندما جرت انتخابات فى الإقليم فى نفس العام بإشراف عصابة الأمم مهدت فرنسا الفرصة كى تكون نتيجة الانتخابات لصالح العناصر التركية رغم الأكتريه العربية ، لذلك انفصل اللواء عن سوريا تحت اسم جمهورية " هاتاي " ثم ضمت تركيا الإقليم فى عام ١٩٣٩م بموافقة فرنسا .

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م كانت فرنسا قد وضعت سوريا تحت السلطة العسكرية المباشرة ، ومع قيام حكومة " فيشى " الموالية لألمانيا بفرنسا عام ١٩٤٠م بعد هزيمة فرنسا من ألمانيا عينت سلطة موالية لها فى سوريا الأمر الذى أقلق بريطانيا ، والتي قررت تخليص سوريا من حكومة فيشى الموالية لألمانيا ، وبالفعل تم ذلك فى يونيه عام ١٩٤١م حين احتلت القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة سوريا دون مقاومة ، ووعدت حكومة فرنسا الحرة على لسان مندوبها " كاترو " بإنهاء الانتداب ومنح كل من السوريين واللبنانيين

استقلالهم . وبالفعل أعيد في ١٢ سبتمبر ١٩٤١م العمل بالدستور واختير تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية لحين سماح الظروف بإجراء انتخابات ، و أعلن في ٢٨ سبتمبر ١٩٤١م استقلال سوريا في دار البلدية في ساحة المرجة بحضور أعضاء الحكومة والطبقة السياسية ورؤساء الطوائف ، ووقع خلاله الجنرال كاترو مع رئيس الجمهورية والحكومة على إعلان الاستقلال . وفي أعقاب إعلان الاستقلال أصبح المندوب السامي يدعى ممثل فرنسا العام .

ومع ذلك ، ظلت فرنسا تراوغ في أمر الاستقلال الكامل حتى سمحت عام ١٩٤٣م بإجراء انتخابات نيابية ، ففي عام ١٩٤٣م أصدر هيللو نائب الحاكم العام الفرنسي بسوريا ولبنان قراراً بإعادة الدستور وإجراء انتخابات نيابية ، حيث اجتمع المجلس الوطني السوري في ١٧ أغسطس ١٩٤٣م وانتخب شكري القوتلي كرئيس للجمهورية ، والذي بدوره كلف سعد الله الجابري بتشكيل الحكومة ، ومع سعي فرنسا كي يكون لها مكانة ممتازة في سوريا وهو ما رفضته الحكومة السورية ، فقد أدى هذا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لاندلاع انتفاضة الاستقلال عام ١٩٤٥م ، حيث لجأ الفرنسيون إلى استخدام القوة مع المتظاهرين ، غير أن اعتراض بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية دفع شارل ديغول إلى أن يصدر في مساء الأول من يونية ١٩٤٥م بياناً أكد فيه على وقف القتال ، وذلك لإيجاد جو أكثر ملاءمة لإجراء محادثات مع الحكومة الأمريكية والبريطانية ومع حكومات الدول العربية لاحقاً حول الوضع في الشرق الأدنى بصورة كاملة ، ومع عرض قضية سوريا ولبنان على مجلس الأمن في عام ١٩٤٦م ، اضطرت فرنسا للرضوخ لقرار المجلس بمنح البلدين الاستقلال ، وتم الجلاء الفرنسي عن سوريا في ١٧ أبريل ١٩٤٦م .

### (ج) استقلال لبنان .

مضت السياسة اللبنانية في طريق مشترك مع السياسة السورية إذ ربط الحكم العثماني بينهما حتى فرض عليهما الانتداب الفرنسي عقب الحرب العالمية الأولى ، ومع ذلك فإن ظروف المجتمع اللبناني أدت إلى تشكيل حياة سياسية مميزة

فى لبنان عنها فى سوريا وبخاصة على عهد الانتداب الفرنسى . فمع بداية عهد الانتداب أصدر المفوض السامى " جورو " مرسوماً فى أواخر أغسطس ١٩٢٠م بإنشاء دولة لبنان الكبير التى تكونت من بيروت والبقاع ومن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها وضمها إلى متصرفية جبل لبنان . وبالتالي زادت مساحة المتصرفية وأصبحت بيروت وطرابلس تتحكمان فى تجارة سوريا ، كما تضاعف عدد السكان ووفد إليهم لاجئو الأرمن فيما بين عامى ١٩١٥ - ١٩٢٢م ، ونتيجة هذا التوسع تقلص عدد المسيحيين . وكان " جورو " الحاكم العام للبنان وسوريا قد أصدر قراراً فى ١٢ يولية عام ١٩٢٠م بتعيين لجنة إدارية تكونت من سبعة عشر عضواً حيث كانت أعمالها مؤقتة فاستبدلت بمجلس تمثيلى عام ١٩٢٢م تكون من ثلاثين نائباً برئاسة حبيب أبو السعد ، كما أصدر قراراً بتعيين الكومندان " ترابو " حاكماً على لبنان الكبير مع بقاء السلطة العليا للمفوض السامى .

على أثر ثورة عام ١٩٢٥م التى نشبت فى سوريا وكان لها صدى فى لبنان ، ونظراً لعمليات التكتيل التى قام بها المفوض السامى " سراى " مع الوطنيين تم استدعاه وتعيين " دى جوفيل " مكانه عام ١٩٢٦م ، والذى دعا لوضع دستور للبلاد ، حيث تم تحويل المجلس التمثيلى إلى مجلس تأسيسى لوضع الدستور ثم حول إلى مجلس نيابى بمقتضى الدستور ، ثم أعلن المفوض السامى عن قيام مجلس الشيوخ وعين أعضائه الستة عشر ، ثم دعا المجلسين معاً لانتخاب رئيس الجمهورية ، حيث تم اختيار شارل دباس ليكون رئيساً للبنان ، والذى كان يتمتع بالكفاءة والنزاهة والاعتدال ، كما عرف عنه النزعة الاستقلالية ومقاومة الاتجاه الودوى مع سوريا . ورغم هذا التشكيل الحاكم فإن سلطة المستشار والمفوض السامى الفرنسى كانت فوق الجميع . بل إن المفوض السامى أصدر فى عام ١٩٣٢م قراراً بوقف العمل بموجب الدستور وحل المجلس النيابى وإقالة الوزارة ، وتم تعيين شارل دباس رئيساً للجمهورية لأجل غير مسمى ، وعندما استقال دباس فى عام ١٩٣٣م أعلن عن تعيين حبيب أبو السعد رئيساً لمدة عام حيث جدد له سنة أخرى حتى عام ١٩٣٦م .

ومع بداية عام ١٩٣٦م تم تعيين إميل أده رئيساً للجمهورية من جانب مجلس النواب بعد تنافسه مع بشارة الخورى ، ومن بعد ذلك تم توقيع معاهدة عام ١٩٣٦م بين فرنسا ولبنان ، والتي نصت على إقامة علاقة تحالف وصدقة بين الطرفين لمدة خمسة وعشرين سنة ، على أن تقوم فرنسا بمساعدة لبنان على دخول عصبة الأمم مقابل السماح لفرنسا باستخدام قاعدتين جويتين والاحتفاظ بقوات برية لمدة خمس سنوات فى مناطق محدودة ، والإشراف على السياسة الخارجية وتمتع السفير الفرنسى بمكانة خاصة بين السفراء . ولكن التوقيع على المعاهدة لم يتم نظراً لعودة الأحزاب اليمينية فى فرنسا إلى الحكم ، والتي لم تكن تقبل النزاع عن أى جزء من إمبراطورية فرنسا الاستعمارية .

ومع إعلان قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م ، قام المنوض السامى فى سوريا ولبنان فى سبتمبر ١٩٣٩م بتعليق الدستور اللبنانى وإقالة الحكومة اللبنانية ومجلس النواب وتثبيت إميل أده رئيساً للبنان بالتعيين ، ونظراً لميل المفوض السامى " دانتر " لحكومة فيشى الموالية لألمانيا والتي تكونت عقب احتلال ألمانيا لفرنسا عام ١٩٤٠م . وافقت بريطانيا على إعداد حملة عسكرية بمشاركة قوات فرنسا الحرة لتخليص لبنان من السلطة الموالية لحكومة فيشى ، وذلك بعد أن أقتعهم " كاترو " أحد رجال حكومة فرنسا الحرة بذلك ، خاصة بعد أن تطورت الأحداث فى لبنان بصورة أقلقّت بريطانيا ، فقد استقال إميل أده وعين مكانه " ألفريد نقاش " رئيساً للبنان ، وجاءت إلى لبنان لجنة ألمانية إيطالية تمتعت بنفوذ كبير فى لبنان .

على أية حال ، نجحت الحملة البريطانية الفرنسية عام ١٩٤١م فى القضاء على سلطة حكومة فيشى فى سوريا ولبنان ، وعين " كاترو " مفوضاً سامياً ، والذى عقد مفاوضات مع السياسيين السوريين واللبنانيين وأعلن رغبة بلاده فى إنهاء الانتداب على سوريا ولبنان ، وبالفعل أعلن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٤١م عن استقلال لبنان ، ورغم ذلك لم ترغب فرنسا فى نقل جميع مهمات الحكومة اللبنانية ، واستمرت الأجهزة التابعة للمفوضية الفرنسية فى الإشراف على الشرطة ، والقوات

الخاصة ، والمواصلات ، والحدود ، وشؤون البدو ، وقد صرح رجال المفوضية صراحة بعدم وجود أية نية لتغيير فعلي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بل إن شارل ديغول زعيم حركة فرنسا الحرة أعلن في لبنان صيف عام ١٩٤٢م بعدم وجود مبرر لإجراء انتخابات نيابية وقوات روميل تهدد منطقة الشرق الأوسط . وتوالت الأحداث عقب انتصار الحلفاء في معركة العلمين حيث سارت المظاهرات بلبنان ، فأصدر كاترو قراراً بإقالة ألفريد نقاش ووزارة سامى الصلح وعين أيوب ثابت رئيساً للدولة في ١٨ مارس عام ١٩٤٣م ، إلا أنه أقيل وخلفه في ٢١ يولية ١٩٤٣م " بتروطراد " ، ثم انتخب مجلس نيابي لبناني والذي قام بانتخاب بشارة الخوري رئيساً للبنان في ٢١ سبتمبر ١٩٤٣م وكلف رياض الصلح بتشكيل الحكومة ليصبح لبنان دولة مستقلة ، ولكنه كان استقلالاً ناقصاً لوجود قوات الاحتلال وسلطاته ، وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية اندلعت انتفاضة الاستقلال عام ١٩٤٥م ، والتي أدت إلى عرض قضية سوريا ولبنان على مجلس الأمن في عام ١٩٤٦م ، واضطرت فرنسا للرضوخ لقرار المجلس بمنح البلدين الاستقلال ، وتم الجلاء الفرنسي عن لبنان في ٣١ ديسمبر ١٩٤٦م .

#### (د) استقلال شرق الأردن .

قامت إمارة شرق الأردن على الأراضي التي كانت جزءاً من ولاية دمشق العثمانية قبيل عام ١٩١٨م ، وقد تم احتلالها من جانب قوات الثورة العربية والقوات البريطانية ، لذلك قررت بريطانيا في مؤتمر الشرق الأوسط في مارس ١٩٢٠م تأسيس حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة عبد الله بن الحسين على أن تكون مستقلة وتساعد الحكومة البريطانية مادياً في مقابل استرشادها برأى مندوب بريطاني في عمان ، وفي عام ١٩٢٨م عقد الأمير عبد الله معاهدة مع بريطانيا ، والتي أعطت لبريطانيا الحق في الاشراف على السياسة الخارجية للإمارة وأصبح المفوض السامي بالقدس مسئولاً عن ذلك مع إشراف بريطانيا على حماية الأجانب . ومنحت بريطانيا الحق في إبقاء قواتها في شرق الأردن ، مع تحمل الأردن لنفقات القوات البريطانية المرابطة كما التزمت بريطانيا بتقديم معونات مالية للإنفاق على

القوات المسلحة الأردنية هذا مع منح بريطانيا حق مراقبة القوات الأردنية وكذلك التدخل بشئون القضاء المتعلق بافراد القوات العسكرية البريطانية والأردنية .

ولم تلق هذه المعاهدة القبول من الأردنيين حيث انتقدها حزب الشعب والزعامات السياسية بالبلاد ، ومع ذلك صدر فى ١٦ ابريل ١٩٢٨م الدستور الأردنى ، وتم خلاله وضع السلطة التشريعية فى يد الأمير والمجلس التشريعي ، وفى الوقت الذى لم يكن فيه الأمير مسئولاً أمام المجلس التشريعي كان بإمكانه حل المجلس وإصدار المراسيم التشريعية ، كما أن الفيلىق العربى الذى كان قد تشكل فى عام ١٩٢٢م ترأسه فى عام ١٩٢٩ " جلوب باشا " ، وهو الفيلىق الذى شكل من عراقيين وحجازيين وفلسطينيين وسوريين ، وقد تشكلت قوة جديدة فى شرق الأردن عقب عقد المعاهدة أطلق عليها قوة حدود شرق الأردن ، وقد قيل أنها شاركت الفيلىق العربى فى تنفيذ المخططات العسكرية البريطانية فى المنطقة .

وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا قد وعدت الأردن بمنحه الاستقلال خاصة بعد ما أبدى الأمير عبد الله إخلاصه فى القضاء على ثورة الكيلانى وإعادة سوريا ولبنان للحلفاء من سلطة حكومة فيشى ، لذلك جرى فى مارس عام ١٩٤٦م توقيع معاهدة بريطانية أردنية ، والتي اعترفت بريطانيا فيها باستقلال الأردن وتبادل التمثيل الدبلوماسى معه ، وتقديم الدعم المالى للفيلىق العربى والدفاع عن الأردن ، مع حق بريطانيا فى إبقاء قوات لها بالأردن وكذلك استغلال أراضيه كطرق مواصلات للقوات البريطانية . وبناء على هذه الاتفاقية أعلن عن قيام المملكة الأردنية الهاشمية فى عام ١٩٤٦م ، وأمام عدم إجماع الأردنيين على الموافقة على هذه المعاهدة وكذلك رفض قبول الأردن عضواً بالأمم المتحدة لانتقادات الدول الأعضاء بها للمعاهدة ، لذلك عدلتها بريطانيا فعقدت معاهدة مع الأردن فى مارس ١٩٤٦م ، وهى المعاهدة التى خففت قبضة بريطانيا على الأردن ، وإن كان النفوذ البريطانى بالأردن قد ظل قوياً عقب الاستقلال . وفى يوم ٢٥ مايو ١٩٤٦ وافقت الأمم المتحدة بعد نهاية الانتداب البريطانى الاعتراف بالأردن مملكةً مستقلة ذات سيادة ، وأعلن البرلمان الأردنى الملك عبد الله الأول ملك عليها ،

والذى قتل بالقدس فى ٢٠ يولييه عام ١٩٥١م وتولى خلفاً له ابنه الملك طلال ، حيث تأمرت عليه بريطانيا نظرا لسياسته العربية ، فعزل من منصبه بعد ثلاثة أشهر ونفى إلى استانبول بحجة مرضه النفسى ، وتولى مكانه على عرش الأردن ابنه الحسين الذى ظل تحت إشراف مجلس وصاية حتى عام ١٩٥٣م ليتولى فى هذا العام رسمياً العرش الأردنى .

### (٣) - استقلال شبه الجزيرة العربية .

كانت السيطرة الاستعمارية سبابة بهذه المنطقة فى العالم العربى ، حيث دخل الخليج العربى فى تنافس استعمارى منذ القرن السادس عشر حتى انتهى بالسيطرة البريطانية ، والتي كونت لها مستعمرة فى الجنوب اليمنى ، لتستمر السيطرة حتى انتهى الأمر بالاستقلال لدول هذه المنطقة .

#### (أ) استقلال اليمن الجنوبي .

مع بداية العام ١٩٥٢م بدأ الانجليز يروجون لإقامة كيانتين اتحاديين فيدراليين حسب التقسيم الإداري فى الإمارات ومستعمرة عدن وتوحيدها فى دولة جديدة تسمى " دولة الجنوب العربى الاتحادية " ، على أن تبقى مستعمرة عدن خارج الاتحاد ، وفى ١٩٥٤م قدموا وجهة نظرهم بشأن الاتحاد الفيدرالي وإدارته ، على أن تتكون من المندوب السامى ، وتكون له رئاسة الاتحاد والعلاقات الخارجية والقرار الأول فى حالة الطوارئ ، ومجلس رؤساء يضم رؤساء البلاد الداخلية فى الاتحاد ، ومجلس تنفيذي وآخر تشريعي ، وفى ١٩ فبراير ١٩٥٩م أعلن رسمياً عن قيام اتحاد إمارات الجنوب العربى .

على أن هذا ووجه برفض من اليمنيين ، وذلك من خلال حركة الإضرابات التى شهدتها عدن ، وكذلك الرفض الذى إبداه سلطان لحج عام ١٩٥٨م علي عبد الكريم بالانضمام إلى اتحاد الإمارات للجنوب العربى ، فأرسلت بريطانيا فى أبريل ١٩٥٨م قواتها واحتلت السلطنة ، هذا فضلا عن الانتفاضات التى شهدتها القبائل اليمنية ضد الوجود البريطانى خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٨م ، وذلك بفضل المد الثورى الذى خلفته الثورة المصرية ، فضلا عن استفادات المقاومة الشعبية من

الدعم المحدود الذي قدمه الإمام أحمد لها ، إلا أن التراجع الذي أقدم عليه الإمام أحمد بعد أن شعر بخطورة تنامي الوعي الوطني في الشمال والجنوب على حدٍ سواء ضد حكمه والحكم البريطاني ، دفعه للتوصل إلى حلول مع البريطانيين قام على إثرها بقطع كافة أشكال الدعم والمساندة لرجال المقاومة الشعبية ، فكان نتاج ذلك زيادة الهجمة العسكرية البريطانية ضد القبائل الثائرة التي لم تجد معظمها - وخاصة القيادات - من وسيلة سوى اللجوء إلى المناطق الشمالية أو الهجرة إلى دول عربية مثل الكويت والسعودية .

ومع ذلك ، فإن تلك القيادات التي لجأت إلى الشمال حاولت أن تتخذ من الشمال قاعدة لانطلاقها النضالية ضد المستعمر ، وتكوّنت في عام ١٩٥٧ جبهة أسميت " العاصفة العنيدية " بقيادة محمد عبده نعمان الحكيمي الأمين العام للجبهة الوطنية المتحدة وكانت تذيع برنامجاً إذاعياً من إذاعة صنعاء باسم صوت الجنوب ، لكن الإمام رفض أي نشاط لهم في صنعاء ، فعملت مجموعة من المناضلين على تكوين تجمع جديد لهم في منطقة البيضاء الحدودية برئاسة محمد عبده نعمان الحكيمي ومقبل باعزب وياشتراك عدد من رؤساء القبائل وأسسوا هيئة تحرير الجنوب اليمني المحتل .

ومن جانبها ، أعلنت بريطانيا في ١١ فبراير ١٩٥٩م رسمياً قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي ، والذي ضم في البداية ست إمارات من إمارات محميات عدن البالغ عددها ٢٠ إمارة مع تخلف سلطنة لحج ، وهي مجموعة من القبائل المتنافرة والمتناحرة ، وكان هدف الاستعمار البريطاني من هذه الخطوة تصفية قضية تحرير جنوب اليمن ، وإبقاء عدن قاعدة عسكرية استراتيجية لبريطانيا ، واستغلال الاتحاد لتهديد شمال اليمن ، والضغط على السلطات الجنوبية للحصول على المزيد من التنازلات للمستعمر في الجنوب ، وجعل الاتحاد قاعدة متقدمة لضرب الحركات التحريرية العربية، وقمع أية انتفاضة شعبية وطنية . ومع ذلك ، لم يثن هذا المقاومة اليمنية عن هدفها ، لذلك تم في ٢٤ فبراير ١٩٦٣ عقد مؤتمر " القوى الوطنية اليمنية " بصنعاء ، وقد توصل المجتمعون خلال أعمال المؤتمر إلى اتفاق

لتوحيد جميع القوى الوطنية اليمنية في إطار جبهة موحدة . حيث استقر الرأي على تسمية هذه الجبهة باسم "جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل" وقد أخذت في أغسطس من نفس العام تسميتها النهائية " الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل"، على أساس الاعتراف بالثورة المسلحة أسلوباً وحيداً وفعالاً لطرد المستعمر. وقد تمخض عن هذا المؤتمر تشكيل لجنة تحضيرية من الشخصيات والقيادات المشاركة فيه كان على رأسها قحطان محمد الشعبي ، وبعد اجتماعات عدة عقدتها اللجنة التحضيرية أقرت في ٨ مارس ١٩٦٣ نص الميثاق القومي، الذي كان يتألف من مذكرة والميثاق نفسه ، وبرز في صدر الميثاق شعار الجبهة من أجل التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية .

وفي ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣م كان انطلاق الشرارة الأولى للثورة ضد الاستعمار البريطاني من " جبال ردفان " ، بقيادة عضو جبهة التحرير راجح غالب الذي استشهد مع مغيب شمس ذلك اليوم ومنذ اليوم الأول لانطلاق ثورة التحرير ، شنت سلطات الاستعمار البريطاني حملات عسكرية غاشمة ضد قبائل ردفان استمرت ٦ أشهر اعتمد فيها العدو على استراتيجية " الأرض المحروقة " ، وخلفت كارثة إنسانية فضيعة جعلت أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني يدين تلك الأعمال اللاإنسانية . ومن جانبها ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في ١١ ديسمبر ١٩٦٣م ، والذي قضى بحل مشكلة الجنوب اليمني المحتل وحقه في تقرير مصيره والتحرر من الحكم الاستعماري البريطاني ، وفي عام ١٩٦٥م اعترفت الأمم المتحدة بشرعية كفاح شعب الجنوب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ومع اشتداد العمليات الفدائية على قوات الاحتلال ، أصدرت بريطانيا قانون الطوارئ في ١٩ يونيو ١٩٦٥م ، وحظرت بموجبه نشاط الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل واعتبرتها حركة إرهابية ، وقامت بأبعاد ٢٤٥ مواطناً من شمال اليمن ، غير أن الجبهة القومية استمرت في موقفها ، وعقدت مؤتمرها الأول في تعز بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦٥م ، وأعلنت فيه موقفها الثابت لمواصلة الكفاح

المسلح ضد المستعمر البريطاني حتى جلائه عن أرض الوطن ، واعتبرت نفسها الممثل الوحيد لأبناء الجنوب اليمني المحتل ، وأقرت في هذا المؤتمر لائحته الداخلية والميثاق الوطني ، غير أن بريطانيا استمرت على سياستها وأعلنت في ٢ أكتوبر ١٩٦٥ عن عزمها البقاء في عدن حتى عام ١٩٦٨م مما أدى لانتفاضة شعبية عنيفة ضد البريطانيين في المدينة أسفرت عن خسائر كبيرة بشرية ومادية .  
ومع استمرار الثورة ، أعلن في ١٣ يناير ١٩٦٦م عن قيام جبهة تحرير الجنوب اليمني الثانية ، نتيجة اندماج منظمة تحرير الجنوب المحتل والجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني ، وبموجب اتفاق تم التوقيع عليه في تعز تحت رعاية الحكومة المصرية ، إلا أن الجبهة القومية عادت وأعلنت انفصالها عن جبهة التحرير ، لتعود من جديد الجبهة القومية إلى العمل السياسي والكفاح المسلح بمفردها تحت اسمها السابق " الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني " في نوفمبر ١٩٦٦م .

وأمام الدعم الذي وجدته الثورة في جنوب اليمن من الأمم المتحدة والجامعة الغربية ، أصدرت الخارجية البريطانية " الكتاب الأبيض " في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ الذي أعلن رسمياً قرار بريطانيا القاضي بمنح مستعمرة عدن والمحميات الاستقلال مطلع ١٩٦٨م . كما أعلنت الحكومة البريطانية في أغسطس ١٩٦٦ اعترافها بقرارات منظمة الأمم المتحدة لعامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥ الذي أكدت فيه حق شعب الجنوب اليمني المحتل في تقرير مصيره . غير الخارجية البريطانية تراجعت قليلاً ، حيث أن وزير الخارجية البريطاني جورج براون أعلن في ١٤ نوفمبر ١٩٦٧ أن بريطانيا على استعداد تام لمنح الاستقلال لجنوب الوطن اليمني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ وليس في ٩ يناير ١٩٦٨ كما كان مخططاً له سابقاً

ومع استمرار الثورة رضخت بريطانيا للتفاوض مع الجبهة القومية ، خاصة بعد أن سيطرت الجبهة القومية على أراضي اليمن الجنوبي ما عدا عدن ، وطالبت بضرورة اعتراف بريطانيا بها كممثل للشعب اليمني في الجنوب ، وطالبت بالتفاوض لأجل نيل مطالب اليمنيين وإلا ستستمر في القتال ، لذلك بدأت المفاوضات في

جنيف بين وفد الجبهة القومية ووفد الحكومة البريطانية في ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ م ، حيث قدم الوفد اليمني عرضه بإقامة علاقات دبلوماسية مع بريطانيا عقب الاستقلال ، وأن تضمن سلامة جميع المواطنين الأجانب ، وبالفعل مضت المفاوضات رغم حدوث خلاف بين الجانبين حول حاجة اليمن لمساعدات اقتصادية عقب الاستقلال ، كما حدث الخلاف حول جزر بريم وقمران وسقطرى وكوريا وموريا ، وقد تم الاتفاق على تسليم جزر بريم وقمران وسقطرى لليمن ، فيما اتفق على تسليم جزيرتى كوريا وموريا لعمان حسب مطلب شعبيهما .

وفى ختام المفاوضات جرى توقيع اتفاقية الاستقلال بين وفد الجبهة القومية برئاسة قحطان محمد الشعبي ، ووفد بريطانيا برئاسة اللورد شاكلتون ، وصدر بيان أقر فيه إنهاء الحماية البريطانية على الجنوب اليمنى ، واتفق الطرفان على تسليم جميع السلطات والحقوق للدولة اليمنية بداية من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م . وقد بدأ انسحاب القوات البريطانية من عدن في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧ ، وغادر الحاكم البريطاني هامفري تريفليان . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ تم جلاء آخر جندي بريطاني عن مدينة عدن ، وإعلان الاستقلال الوطني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، وأصبحت الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل إبان حرب التحرير تتولى مسؤولية الحكم ، وتولى أمين عام الجبهة قحطان محمد الشعبي رئاسة الجمهورية لمدة سنتين ، وشكلت أول حكومة برئاسة قحطان الشعبي .

وعقب الاستقلال وإعلان قيام جمهورية جنوب اليمن الديمقراطية الشعبية ، تم إلغاء اتحاد المشيخات الذى كانت قد أقامته بريطانيا في عام ١٩٦٢م وأصبح في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ تابعا لجمهورية جنوب اليمن الديمقراطية الشعبية ، كما تم حل محمية الجنوب اليمنى التى تم انشاؤها في ١٨ يناير ١٩٦٣ ، والتي كانت عبارة عن مجموعة من الإمارات والمشايخ والسلطنات الواقعة تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدات ، حيث انهارت الكيانات المكونة لهذه المحمية مع حكامها ، وألغيت كذلك سلطنة المهرة في " قشّن وسقطرى " ، وأصبحت المهرة جزءاً من الجمهورية الجديدة .

## (ب) استقلال إمارات الخليج العربي .

شكل الخليج العربي منطقة بالغة الأهمية بالنسبة لتجارة الشرق، ودخل نتيجة لذلك في دائرة الصراع الاستعماري بين البرتغال وهولندا وبريطانيا بشكل خاص . وفي القرن الثامن عشر الميلادي حازت بريطانيا السبق في هذا المجال ، إذ عقدت سلسلة من معاهدات التحالف مع مشايخ الخليج بهدف تأمين طريق الهند . وفي القرن العشرين أدى اكتشاف النفط إلى تفرد بريطانيا في السيطرة على الخليج وذهب الأسود ، غير أن دول الخليج العربي تمكنت من نيل الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين بعد مقاومة للمحتل البريطاني ، إذ قررت بريطانيا عقب فشل العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م تغيير سياستها الدفاعية ، لذلك أصدرت الكتاب الأبيض في عام ١٩٥٧م والذي أكد على تصميم بريطانيا على الوفاء بالتزاماتها الدفاعية عن مصالحها في الشرقين الأوسط والأقصى ، وذلك من خلال مجموعة من حاملات الطائرات والجنود تراط في المحيط الهندي في الظروف العادية وفي عام ١٩٦٢م أصدرت بريطانيا كتابا أبيض أكدت فيه على مسئولية بريطانيا عن ضمان الأمن والاستقرار في مناطق إنتاج النفط بالخليج العربي ، كما أصدرت في عام ١٩٦٧م كتابا أبيض أكدت فيه على نيتها بالانسحاب من منطقة الخليج العربي لتخفيض نفقاتها العسكرية . لذلك أعلنت عزمها على الانسحاب من الخليج العربي في موعد أقصاه عام ١٩٧١م .

بناء على ذلك ، عمدت دول الخليج العربي إلى المطالبة بنيل الاستقلال من المحتل البريطاني ، وكانت البداية مع الكويت ، فعقب تولى الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم في عام ١٩٥٠م بالكويت ، تابع سياسة الإعمار التي أطلقها سلفه الشيخ أحمد الجابر الصباح ، وأخذ يطالب بريطانيا بالاستقلال بعد أن ألغى المحاكم الأجنبية في بلاده وأصدر عملة وطنية ، فاعترفت بريطانيا باستقلال الكويت عام ١٩٦١م ، ودخلت الكويت في عضوية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة . وأما عمان ، فكان السلطان سعيد بن تيمور قد نجح عام ١٩٥٥م في ضم عُمان إلى مسقط ، وأصبحت كلتاها دولة واحدة ، وفي سنة ١٩٧٠م تولى السلطان قابوس

بن سعيد الحكم محققاً استقلال البلاد عام ١٩٧١ م . وأما قطر ، فقد تنازل علي عبد الله عن الحكم لابنه الشيخ أحمد في عام ١٩٦٠ م ، والذي تمكن من الحصول على استقلال بلاده التام في الأول من سبتمبر عام ١٩٧١ م .

وأما الإمارات العربية المتحدة ، والتي عرفت خلال القرن التاسع عشر الميلادي باسم الساحل المتصالح . فقد برزت أبو ظبي في عام ١٩٦٠ م ، وهي أكبر إمارات الساحل بعد اكتشاف النفط فيها ، وشهدت تطوراً ملحوظاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية ، ثم لحقت بها إمارة دبي التي اكتشف فيها النفط أيضاً ، فاتخذت هذه الإمارة أول خطوة توحيدية مع أبو ظبي في مؤتمر عقده الإماراتان عام ١٩٦٥ م ، وتمّ خلاله الاتفاق على توحيد النقد بينهما . ومع إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي في موعد أقصاه عام ١٩٧١ م شجعت هذه التطورات على التقارب بين حكّام الإمارات ، فاتفق الشيخ زايد آل نهيان حاكم أبو ظبي مع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي على إقامة اتحاد فدرالي بين إمارتيهما في ١٨ فبراير عام ١٩٦٨ م . وعندما سارع الشيخان إلى دعوة سائر حكّام الإمارات للانضمام في الاتحاد لقيامه استجابة سريعة أدت في ٢٧ فبراير إلى إقامة اتحاد بين الإمارات السبع ، فأطلق عليه اسم " اتحاد الإمارات العربية " . وقد تشكلت هذه الدولة عام ١٩٦٨ م من سبع إمارات هي: أبو ظبي ودبي والشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة . وفي الثاني من نوفمبر ١٩٧١ م أصبحت الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ، وعضواً في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة ، وانتخبت حاكم أبو ظبي رئيساً لها ، وحاكم دبي نائباً للرئيس .

وأما البحرين ، فمع إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج عام ١٩٦٨ م ، أخذت البحرين تستعد لإعلان الاستقلال . وكانت قد سبقت ذلك خطوات تمهيدية مهمة ففي مارس عام ١٩٧٠ م أرسل الأمين العام للأمم المتحدة " يوثان " بعثةً لتقصي الحقائق في البحرين ، والوقوف على آراء السكان بشأن مستقبلهم السياسي ، فقابلت مختلف الهيئات الرسمية والشعبية ، ورفعت تقريرها

الذي جاء فيه : إن الجميع يتطلعون إلى دولة عربية مستقلة ذات سيادة حرة في علاقاتها الخارجية . بالإضافة إلى ذلك ، وجه شيخ البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة وفودا إلى عدد من الدول العربية وإيران لإبلاغها برغبة بلاده في إعلان الاستقلال ، وطلب دعمها في هذا السبيل . وبالفعل ، صادق مجلس الأمن بالإجماع على تقرير البعثة الدولية في ١١ مايو ١٩٧٠م ، وفي ١٤ أغسطس ١٩٧١م صدر البيان الرسمي بالاستقلال ، والذي أعلنه الشيخ خليفة نيابة عن أخيه الشيخ عيسى بن سلمان في مجلس الوزراء ، وحدد هذا البيان الإطار الجديد لسياسة الدولة وعلاقاتها العربية والإقليمية والدولية ، وفي ١٦ أغسطس ١٩٧٠م صدر مرسوم أميري اتخذ الشيخ عيسى بموجبه لقب أمير البحرين . وقد ترتب على إعلان الاستقلال إنهاء جميع المعاهدات السياسية والعسكرية بين البحرين وبريطانيا ، وفي ١١ سبتمبر ١٩٧١م انضمت البحرين إلى جامعة الدول العربية ، ثم في ٢١ من الشهر نفسه انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة .

عند مطلع القرن العشرين أصبح العالم العربي مشمولاً بالاستعمار الأوربي من مشرقه إلى مغربه ، وبما شكل ظاهرة في تاريخ العرب الحديث ولكن الشعوب العربية لم تستكين لهذا الاستعمار ، وعمدت إلى حركة مقاومة مثلت أيضا ظاهرة في تاريخ العرب والتي انتهت إلى نيل هذه الدول استقلالها .

### **ثانيا : استقلال دول المغرب العربي .**

اعتمدت حركات الاستقلال في المغرب العربي على الكفاح المسلح ضد المستعمر ، حيث شهدت بلاد هذا الإقليم قيام جبهات تحرير قوية أخذت على عاتقها أمر هذا الكفاح ، بحيث أصبحت هذه الجبهات هي التشكيل السياسي والعسكري الأساسي الذي سينجح في تحرير هذه الأقاليم العربية من الاستعمار ، وإذا كانت هذه الجبهات بالفعل قد قامت بدورها في استقلال تونس والجزار والمغرب ، فإن المقاومة الليبية العنيفة للاستعمار الإيطالي وخاصة حركة مقاومة عمر المختار ، قد دعمها في النهاية ظروف دولية هي الحرب العالمية الثانية ، وكانت النتيجة اشتراك الليبيين بجوار جيوش الحلفاء في طرد الإيطاليين من ليبيا ، ثم الحصول على

الاستقلال ، هذا فضلا عن حركة الاستقلال الموريتاني عن الاستعمار ، لتكتمل بذلك حلقة استقلال بلاد المغرب العربي من الاستعمار .

### (١) - استقلال ليبيا .

دخلت ليبيا الحرب ضد المستعمر الإيطالي بعد موافقة السلطات البريطانية في مصر على تشكيل الأمير محمد أدريس السنوسي الذي كان يقيم في مصر جيشا ليبيا يشترك مع الجيوش البريطانية في طرد الإيطاليين من ليبيا وقد حدث ذلك بالفعل ، حيث طرد الإيطاليون منها ، وأصبح الوضع في ليبيا عقب الحرب عبارة عن إدارة بريطانية في برقة وطرابلس ، وإدارة فرنسية في فزان ، إذ كان المخطط الاستعماري يرمى إلى تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم برقة لانجلترا ، وفزان لفرنسا ، وطرابلس تبقى مؤقتاً تحت الإدارة البريطانية ثم تعطى إيطاليا جزاء لها على تخلصها من موسوليني ودخولها في صف الحلفاء ، وقد ظهر هذا المخطط من خلال المعاملة التي بدأت تعاملها بريطانيا لإقليم برقة دون إقليم طرابلس ، والذي كان من المقترح تسليمه لإيطاليا ، حيث عمدت إلى ربط إقليم برقة بمصر وانجلترا .

وبدأ هذا المخطط بأخذ صورة الجدية عندما نوقش مشروع " بيفن - سفيرزا " في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في المدة من ٢٠ سبتمبر إلى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٩م ، والحقيقة أن هذا المشروع كان أخطر ما واجه الشعب العربي الليبي لأنه كان يستهدف السيطرة على ليبيا باسم مجتمع الدول ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة ، أي استعماراً يستند إلى الشرعية الدولية ، ولكن نضال الشعب الليبي مؤيداً بالدول العربية أحبط هذا المشروع الاستعماري .

وقد تتابعت مجهودات الليبيين في الداخل والخارج من أجل إبعاد السيطرة الاستعمارية ، وإنهاء حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية ، ومحاربة عودة الظليان إلى البلاد ، ومن أجل الوحدة الوطنية والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وقد توجت هذه المجهودات بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٩م بإقرار حق ليبيا الموحدة في الحصول على استقلالها ، وإنهاء حكم

الإدارتين الإنجليزية والفرنسية ، وتسليم الليبيين حكم وطنهم فى موعد لا يتجاوز أول يناير عام ١٩٥٢ م ، وبالفعل أعلن استقلال ليبيا فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥١ م باسم المملكة الليبية المتحدة .

## (٢) - استقلال المغرب .

كانت نشأة جيش تحرير المغرب عقب نفي الملك محمد الخامس وما قام به من أعمال ضد المحتل الفرنسى قد أجهد المحتل الفرنسى كثيرا ، ومع اتساع أعمال هذا الجيش ، فضلاً عن اشتداد الثورة الجزائرية رأى بعض الاستعماريين أنه من الأفضل إنهاء أزمة المغرب كى تتفرغ فرنسا للقضاء على ثورة الجزائر ، وإزاء هذه التطورات طالب المغاربة بعودة الملك محمد الخامس سلطانا على عرش المغرب مرة ثانية . وبالفعل وافقت فرنسا على ذلك ، ودخل الملك قبل عودته لبلاده فى مفاوضات مع السلطات الفرنسية فى باريس ، والتي لم تطل كثيرا ، حيث كان الملك يساير الحكومة الفرنسية فى أمرها ، إدراكا منه بأن معظم الشروط التى عرضتها فرنسا لا تعدو أن تكون حفاظاً على ماء الوجه ، وعلى هذا الأساس صدر تصريح مشترك يعرف بتصريح " لاسل سان كلو " فى ٦ نوفمبر عام ١٩٥٥ م ، وفيه يعلن السلطان قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسى الصادرة فى يوم ٥ نوفمبر من العام نفسه ، وهى تشمل المبادئ الآتية : أولاً : منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة شئون المغرب . ثانيا : تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية فى مراكش ، وكان مقصود فرنسا بهذه العبارة هو إشراك الاقطاعيين والقواد الذين يسيرون فى ركابها فى مجلس الوزراء . ثالثا : استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكش كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل . رابعا : النص على إقامة ملكية دستورية طبقا لرغبة الملك .

وبذلك عاد الملك محمد الخامس إلى المغرب فى ظروف أفضل بكثير من تلك التى تركها فيها ، وشرع فى تغيير أنظمة البلاد الداخلية ، غير أن تصريح " لاسل سان كلو " لم يقبل به الوطنيون ، وطالبوا بإسقاط الحماية ، وعلى ذلك لم يتوقف

جيش التحرير عن أعماله بعودة السلطان كما توقع الفرنسيون ، بل أعلن عن استمراره في النضال مع الولاء للملك ، وقد أتت هذه السياسة بثمارها حيث أعلنت فرنسا في الثاني من مارس عام ١٩٥٦م أن نظام الحماية في المغرب أصبح غير متناسب مع الظروف الجديدة ، وهو ما يعنى تسليماً كاملاً من جانب فرنسا بمطالب الوطنيين المغاربة وهو ما يعد تسليماً باستقلال المغرب عن فرنسا .

وعقب إعلان فرنسا استقلال المغرب كان لابد من تحقيق الوحدة المغربية واستئناف المفاوضات مع الاسبان لاستقلال المقاطعات الشمالية الواقعة تحت سلطتهم ونفوذهم ، فطالب الشعب المغربي باسترداد الأراضي التي تحتلها إسبانيا ، غير أن إسبانيا أعلنت تمسكها بفرض حمايتها على المناطق التي تشملها الإتفاقية الفرنسية الاسبانية الموقعة بينهما عام ١٩١٢م لفرض الحماية على المغرب وتقاسم أراضيه كذلك احتجت لبقائها في مدينتي سبتة ومليلة بأنها عندما استولت عليهما لم تكن المملكة المغربية قد قامت بعد ، لذلك سافر الملك محمد الخامس مع وفد وزاري إلى مدريد لاستئناف المفاوضات مع إسبانيا ، وفي ٥ أبريل عام ١٩٥٦م اعترفت إسبانيا رسمياً باستقلال المغرب ، كما وقع في ٧ أبريل الاتفاق الاسباني المغربي على ذلك ، إلا أنه لم يتضمن حلاً لمسألة المدينتين المحتلتين من قبل وهما سبتة ومليلة ، بينما تم في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٧م إلغاء النظام الدولي الذي كانت تخضع له منطقة طنجة ووافقت إسبانيا على وضعها تحت السيادة المغربية .

### (٣) - استقلال تونس .

مع اشتداد حركة المقاومة التونسية وبخاصة من جانب جيش التحرير التونسي للمطالبة باستقلال تونس اتخذ رئيس الوزراء الفرنسي " إدجار فور " خطوة حاسمة في هذا الأمر ، حيث دعا الحبيب بورقيبة ، وأصدر معه تصريحاً مشتركاً يفيد كلا الطرفين بحل وسط ، وهو تأكيد تصريح ٣١ يولية ١٩٥٤م بخصوص الحكم الذاتي مع النص على احتفاظ فرنسا بشئون الخارجية والدفاع ، وبالفعل انتهت المفاوضات بين الطرفين بعقد اتفاقية الثالث من يونية عام ١٩٥٥م وهي الاتفاقية التي منحت

تونس الاستقلال الداخلى لشئون الدفاع والخارجية ، والاحتفاظ بامتيازات الفرنسيين المقيمين فى تونس ، ومنح هذه الامتيازات للتونسيين المقيمين بفرنسا ، كما اعترفت باللغة العربية كلغة رسمية لتونس مع عدم اعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية ونصت على التضامن بين الطرفين للدفاع عن أمنهما ، مع عدم جواز اتخاذ تشريع يتعلق بالدفاع أو الأمن الداخلى بتونس دون موافقة الطرف الآخر ، وتكوين لجنة مشتركة لتنفيذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصالحها برئاسة القائد العام الفرنسى . ومن جانب آخر ، وقع المفاوضات على أربع اتفاقيات أخرى ، اختصت الأولى بوضعية المستوطنين الفرنسيين بتونس ، والاتفاقية الثانية بالنظام القضائى ، والاتفاقية الثالثة بالنواحي الثقافية ، وقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية والمالية مجحفة بحق التونسيين ومجحفة بحق استقلالهم . والحقيقة أن هذه الاتفاقيات كانت نجاحاً لفرنسا أكثر منها لتونس ، ولا أدل على ذلك من أن الحبيب بورقيبة نفسه رأى فيها مجرد مرحلة نحو الاستقلال . وبالفعل مهد كل هذا - خاصة بعد نيل المغرب لاستقلالها ، ومطالبة التونسيين معاملتهم بمثل المعاملة التى وافقت فرنسا عليها حيال المغرب . للاتفاق الفرنسى التونسى فى ٢٠ مارس عام ١٩٥٦ م ، وهو الاتفاق الذى ألغى ارتباطات الحماية ، ونص على الاستقلال لتونس .

#### (٤) - استقلال موريتانيا.

وضعت الحكومة الفرنسية منذ عام ١٩٥٨م أسس انسحابها من مناطق نفوذها فى أفريقيا ، وحاولت أن تحدد علاقاتها المقبلة مع هذه المناطق المختلفة ، متبعة فى ذلك أسلوب عمل استفاء بين أهالى هذه الأقاليم التابعة للاتحاد الفرنسى ، حتى يختاروا بين البقاء ضمن نظام جديد يتميز بالمرونة ويعرف باسم المجموعة الفرنسية ، وبين التصويت على طلب الاستقلال التام ، وبالفعل أجرى هذا الاستفتاء فى شهر سبتمبر عام ١٩٥٨م فى موريتانيا ، والتى اختارت البقاء ضمن المجموعة الفرنسية . ومع ظهور عدة دول أفريقية مستقلة ، شعر أبناء موريتانيا بضرورة حوصلهم على الاستقلال التام ، وصادق المجلس الوطنى الموريتانى على قانون

يقضى بتعديل المطالبة باستقلال الوطن قبل عام ١٩٦١ م ، وبالفعل سافر المختار ولد دادة للتفاوض مع الفرنسيين فى يولية عام ١٩٦٠ م حيث كانت النتيجة التوقيع فى ١٩ أكتوبر على الاتفاق الموريتانى الفرنسى الذى يقضى بنقل السلطات الموريتانية إلى الوطنيين وإعلان الاستقلال الكامل فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٦٠ م .

(٣) - استقلال الجزائر .

وصل الجزائريون فى عام ١٩٥٤ إلى مرحلة الاقتناع بضرورة الثورة ضد الاستعمار الفرنسى ، وذلك نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية فى داخل البلاد ، وظروف خارجية كان أهمها تحول كل من تونس والمغرب إلى أسلوب الكفاح المسلح ، وقد انفجرت الثورة فى طول البلاد وعرضها فى ساعة واحدة وانفجرت القنابل فى ٦٤ مدينة وقرية فى نفس الوقت . وقد استمرت الثورة الجزائرية فى السير من نصر إلى نصر ، وتمكن جيش التحرير الجزائرى من تحرير أجزاء كثيرة من بلاده . وهو ما زاد اقتناع الجنرال ديغول حين زيارته للجزائر فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٠ م بسياسته نحو الجزائر والداعية إلى منحهم حق تقرير المصير .

ومنذ صيف عام ١٩٦٠ م أخذ الجنرال ديغول يتحدث عن ضرورة وقف القتال بين " الأخوة " وضرورة الوصول إلى " صلح الشجعان " . ووافق الجنرال ديغول على بدء المفاوضات مع جبهة التحرير فى مدينة " إيفيان " على الحدود السويسرية . وكانت مفاوضات إيفيان تعتبر مرحلة مهمة فى العلاقات الفرنسية الجزائرية وإن كانت قد أظهرت بعض العقبات وبعض الاختلاف فى وجهات النظر التى كانت لا تزال موجودة بين الفرنسيين والجزائريين . وكانت هذه العقبات تتمثل فى موضوعات المستوطنين ، كما تتعلق بالقواعد العسكرية والبحرية والجوية الفرنسية الموجودة فى الجزائر ، وكذلك بمسألة فترة الانتقال ، وأخيراً بمسألة الصحراء والمناطق الجنوبية . وقد فشلت مفاوضات إيفيان فى مرحلتها الأولى ، ونتيجة لعدم قبول الجزائريين أنصاف الحلول ، ووضوح الرؤيا أمامهم ، واعتبارهم أن الاعتراف باستقلالهم وسيادتهم هى خطوة أولى فى سبيل البناء ، وفى سبيل الشطر الثانى من

برنامجهم والذي يتعلق بالثورة الاجتماعية وبالتطبيق الاشتراكي فى بلادهم . وجد  
ديجول أن أمامه الاختيار بين شيئين : الأول هو الاستمرار فى الحرب ، والثانية أخذ  
خطوة أخرى إلى الأمام ومقابلة الجزائريين ، والعمل على وقف عملية الاستنزاف  
الاقتصادى والبشرى التى تعرضت لها فرنسا منذ سبع سنوات ، وتم الأمر باعتراف  
فرنسا باستقلال الجزائر . وعندما أجرى الاستفتاء ليقدر الجزائريون مستقبلهم فى  
أول يوليو عام ١٩٦٢م ، بلغت نسبة المؤيدين لاستقلال الجزائر من الذين لهم حق  
التصويت ٩١% . ونتيجة لهذا الموقف الوطنى ، وتطبيقا لاتفاقية " إيفيان " فقد  
أعلنت الجزائر دولة مستقلة فى ٣ يولية ١٩٦٢م باسم الجمهورية الجزائرية  
الشعبية الديمقراطية .

وهكذا ، يتضح لنا من خلال تتبع تطورات حركة الاستقلال من الاستعمار  
الغربى فى دول العالم العربى ، كيف عمد العرب إلى انتهاج الخط العسكرى  
والسياسى جنبا إلى جنب للحصول على مطلب الاستقلال ، والذي تحقق لهم بالفعل  
فى نهاية الأمر .

## **الفصل الرابع**

### **العرب وقضية الوحدة العربية**

- أولاً : الاتجاهات الوحدوية قبل تكوين الجامعة العربية .
- ثانياً : إنشاء الجامعة العربية .
- ثالثاً : المشاريع الوحدوية العربية .



وجدت فكرة الوحدة العربية صدى لها فى البلاد العربية فظهرت مشاريع كسوريا الكبرى ، والتي لم يتم تنفيذها ، بينما قدر لمشاريع أخرى أن تتم ، كالجامعة العربية التى قامت فى عام ١٩٤٥م وكتب لها الاستمرارية ، والوحدة المصرية السورية التى لم يكتب لها الاستمرار ، ومع ذلك كل هذه المحاولات كانت تعبر تعبيراً حقيقياً عن قيمة فكرة الوحدة بين العرب .

### **أولاً : الاتجاهات الوحدوية قبل تكوين الجامعة العربية .**

مع مطلع القرن السادس عشر توجه العثمانيون ناحية العالم العربى وبالتحديد المشرق العربى ، حيث انطوى العرب فى إطار التبعية للدولة العثمانية من مشرقهم إلى مغربهم ، فيما عدا بعض المناطق التى أبت على العثمانيين ضمها ، مثل أقطار الخليج العربى فى المشرق ، ومراكش فى المغرب ، وليصبح بذلك العالم العربى مجتمعاً فى شكل وحدة سياسية وروحية متكاملة تحت حكم سلطان الدولة العثمانية ، ومن خلال وجود الدولة العثمانية حدثت حركات اعتبرت سعياً للوحدة فى البلاد العربية ، مثلما حدث عندما حكم على بك الكبير مصر دون سلطة الدولة العثمانية فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وضم إلى سلطته سوريا وبلاد الحجاز حتى سقوطه فى العام ١٧٧٣م ، ثم كانت محاولة محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن حكم مصر وضم إليها السودان وبلاد الشام والجزيرة العربية واليمن حتى نهاية تجربته فى العام ١٨٤٠م .

على أية حال ، انتهى الأمر فى هذه الفترة بضياح ممتلكات العثمانيين فى العالم العربى بوقوع العالم العربى فريسة للاستعمار الأوروبى ، وبوقوع أقاليم العالم العربى فريسة لهذا الاحتلال بدأت الأمة العربية فى الدخول إلى مرحلة التفكك والتجزئة ، ومحاولة الاستقلال والتي سيتلوها محاولة البحث عن الوحدة من جديد . ويؤكد التاريخ العام لحركة الوحدة العربية أن عام ١٩٣٩م كان عام دفع قوى لحركة الوحدة . حيث حمل هذا العام معه بداية تكوين جمعيات عربية تدعو للوحدة العربية فقد تكونت جمعية عربية ضمت مجموعة من الشبان العرب من مصر وسوريا والعراق وفلسطين ، وبدأت هذه الجمعية فى نشاطها بإنشاء مراكز ثقافية وظيفتها

إعلامية تدعو للتقارب والوحدة العربية ، هذا فضلا عن ظهور مجموعة المنظرين العرب للفكر القومي قسطنطين زريق وساطع الحصري وزكي الأرسوزي ومحمد عزة دروزة ، وغيرهم . هذا فضلا عن ، القضايا العرب التي بدأت تجمع بين العرب كقضية فلسطين .

وجاءت ظروف الحرب العالمية الثانية لتلقى بظلالها على قضية الوحدة العربية ، فلأجل مصلحة بريطانية بحثة ألقى " أنتوني إيدن " وزير الدولة البريطانية للشئون الخارجية خطابا في مانشستر هاوس في ٢٩ مايو عام ١٩٤١ م ، فقد قال إيدن في خطابه : " أقول أن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجو كثير من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن وأن العرب ليتطلعون إلى نيل تأييدنا فى مساعيهم نحو هذا الهدف " ، ورغم المبالغة فى القول بتأثيره على فكرة الوحدة العربية ، إلا أن الزعامات العربية استغلت هذا الأمر ، فقد استجاب الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن الوحيد لهذا التصريح ، ورأى فيه فرصة ذهبية للوصول إلى طموحه والخروج عن نطاق إمارته الصغيرة ، وذلك بتحقيق مشروع سوريا الكبرى الذى كان يسعى إليه حيث كانت سياسته قد اتجهت إلى استغلال ظروف الحرب لتحقيق ذلك الطموح . ومشروع سوريا الكبرى كان يقوم على أساس الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة ، وهى التى تشمل على كل من سوريا الشمالية وشرق الأردن ولبنان وفلسطين ، ونص هذا المشروع على إقامة إدارة خاصة فى لبنان ، وكذلك فى فلسطين وذلك لحفظ حقوق الأقلية اليهودية مع إلغاء وعد بلفور ، أو تفسيره بطريقة جديدة تزيل مخاوف العرب والمسلمين ، على أن يرأس الأمير عبد الله هذه الدولة ، كما اشتمل المشروع على ضرورة تكوين اتحاد عربى يتشكل من كل من سوريا والعراق على أن يظل الباب مفتوحاً بعد ذلك لدخول أى دولة عربية أخرى ترغب فى الانضمام إلى هذا الاتحاد . وقد لاقى هذا المشروع المعارضة من السوريين الذين كانوا يحبذون نظامهم الجمهورى ، كما عارضه الفلسطينيون بقيادة الحاج أمين الحسينى والذين رأوا أن هذا المشروع قد يأتى على حسابهم ، كما رفضه آل سعود

لأن الدولة الناشئة سوف تطوقهم من الشمال ، وأما مصر فكانت ترى فى هذه الدولة خطراً على نفوذها وزعامتها للعرب .

ومن جانبه ، تقدم نورى السعيد رئيس الوزراء العراقى فى ديسمبر عام ١٩٤٢م بمشروع الهلال الخصيب إلى ريتشارد كيزى وزير الدولة البريطانىة لشئون الشرق الأوسط والذى نشر باسم الكتاب الأزرق ، حيث اشتمل هذا المشروع العراقى على دعوة لقيام اتحاد عربى يضم كل من الأقطار العربية الآتية : دولة سوريا الموحدة التى تضم كلا من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن منضمة إلى العراق ليكونوا الهلال الخصيب مع إعطاء اليهود المقيمين فى فلسطين حكماً ذاتياً وكذلك إعطاء الفرصة للأقطار العربية الأخرى للانضمام لهذا الاتحاد فى المستقبل .

ولأجل هذا المشروع قام الأمير عبد الأله الوصى على عرش العراق ونورى السعيد رئيس الوزراء العراقى لمصر ، ولكن الزيارة لم تأت بنتائجها المرجوة بالنسبة للوفد العراقى ، فلقد عارضت مصر المشروع مثلما عارضت مشروع سوريا الكبرى ، واتفقت فى ذلك مع السعوديين ، والذين لم يرحبوا بهذا المشروع كما لم يرحبوا بمشروع سوريا الكبرى من قبل أيضاً ، وذلك على اعتبار أن هذا المشروع سوف يزيد من قوة الهاشميين الذين كانوا على عدااء مع السعوديين ، بعد أن استولى الأخيرون على ملك الهاشميين فى الحجاز من الملك على بن الحسين فى عام ١٩٣٥م ، بل إن نورى السعيد نفسه لم يكن يرحب بانضمام السعودية للمشروع بدعوى أن السعودية مختلفة اقتصادياً مع العراق ، ومن ناحية أخرى ، فإن المشروع قد لاقى الرفض من قبل الأمير عبد الله بن الحسين ، والذى تمسك بمشروع سوريا الكبرى ، كما أن الوطنيين فى سوريا ولبنان لم يرحبوا بالمشروع بل رفضوه كما رفضوا مشروع سوريا الكبرى . بذلك يمكن القول إن مشروع الهلال الخصيب كان نصيبه من الفشل مثل ما أصاب مشروع سوريا الكبرى .

**ثانياً : إنشاء الجامعة العربية ١٩٤٥م .**

عمدت مصر إلى أن تأخذ دورها فى قضية الوحدة العربية . لذلك أستغل مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى التصريح الأول للسيد " أنتونى إيدن " ،

والذى أدلى به فى ٢٩ مايو عام ١٩٤١م حيث قام فى يونيه عام ١٩٤٢م بدعوة جميل مردم بك رئيس الوزراء السورى وبشارة الخورى رئيس الكتلة الوطنية فى لبنان ، وتباحثت معها فى بعض الموضوعات ، والتي كان منها موضوع إقامة جامعة عربية لتوثيق علاقات الدول العربية المنظمة لها ، وفى عقب التصريح الثانى الذى ألقاه " إيدن " فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٣م ، قام مصطفى النحاس بإلقاء خطاب له فى مجلس الشيوخ المصرى ، وبالتحديد فى ٢٩ مارس عام ١٩٤٣م حيث قال فى الخطاب : " إننى معنى من قديم بأحوال الأمة العربية ، والمعاناة على تحقيق آمالها فى الحرية والاستقلال سواء فى ذلك أكنت فى الحكم أم خارج الحكم ، وقد خطوت خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم فى بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبى الصحيح ، ومنذ أعلن السيد " إيدن " تصريحه ، فكرت طويلاً ورأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن بها التوصل إلى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ، وانتهيت من دراستى إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات فى هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى إليه من آمال كل على حده ، ثم تبذل الجهود للتوفيق بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً فى اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى تبدأ السعى للوحدة العربية بجهة متحدة بالفعل ، فإذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد مؤتمر لإكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمة العربية .

وبالفعل كانت هذه هى خطة العمل التي سار عليها مصطفى النحاس فى دعوته لتكوين الجامعة العربية ، حيث عمد إلى دعوة رؤساء الحكومات العربية المستقلة كل على حدة للتعرف على آرائهم فى صورة الاتحاد أو الحلف ، واستخلاص الاتجاه السائد من هذه الآراء ، وقد كان نورى السعيد هو أول من دعى لهذه المباحثات فى يولية عام ١٩٤٣م ممثلاً للحكومة العراقية ، وعبر السعيد صراحة عن استحالة قيام حكومة مركزية لتفاوت الأقطار العربية من حيث التطور

والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وان هناك صورتان ممكنتان للاتحاد ، أولهما : إنشاء هيئة تنفيذية لها صفة الإلزام مع تمتع كل قطر بكل امتيازات السيادة ، وفي هذه الحالة يجب تمثيل كل دولة حسب سكانها ومساحتها وإمكانيتها الاقتصادية ، وثانيهما : تكوين هيئة تمثل الدول العربية المستقلة لتتشار في الشؤون الخارجية ولا تنفذ قراراتها إلا بالنسبة للحكومة التي تقبلها وفي هذه الحالة يمثل جميع الأعضاء بالتساوي .

وحيثما حضر توفيق أبو الهدى مندوباً عن إمارة شرق الأردن أخذ يثير موضوع سوريا الكبرى ، وكيف أنه يجب البدء بتحقيق هذا المشروع قبل التفكير في اتحاد عربي عام ، ولما فتت الحاس النظر إلى العقبات التي تحول دونها كتمسك السوريين بالنظام الجمهوري ونزعة الموارد إلى الاستقلال في لبنان ، نفى أبو الهدى أن تكون الأكثرية في سوريا مبالغة إلى هذا النظام وادعى بأن تحقيق المشروع يساعد على تخليص سوريا من بقايا النفوذ الفرنسي ، وقد اعترض الشيخ يوسف ياسين مندوب السعودية على إيجاد أي تعاون في المجالات السياسية وطالب بأن يقتصر التنسيق بين الدول العربية على الشؤون الثقافية والاقتصادية ، وأبدى استعداداً لتوثيق الروابط السياسية مع مصر بصفة خاصة ولعل دوافع هذا الموقف هو الخوف من أن تستخدم فكرة الاتحاد العربي لخدمة مصالح الهاشميين الداعين لمشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وهو ما ترفضه السعودية . وعلى العكس من المواقف السابقة أبدى سعد الله الجابري رئيس الحكومة السورية رغبة في توثيق الروابط السياسية إلى أقصى حد ، وكان الوفد السوري هو الوحيد الذي أظهر استعداداً حقيقياً للتنازل عن السيادة الإقليمية لصالح حكومة اتحادية عربية على أن يشمل الاتحاد جميع الدول المستقلة ، واعترض على إقامة اتحاد جزئي مع العراق أو الأردن لاختلاف نظم الحكم فيهما عن سوريا ، بينما طالب الوفد اللبناني بضمانات لاستقلال بلاده مع قبول مبدئي للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وفي فبراير عام ١٩٤٤م جاء وفد يمني للتشاور مع مصطفى النحاس ، حيث رحب الوفد بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلدان

العربية ، على أن تكون كل دولة محتفظة بكامل سيادتها وحقوقها ، وألا تكون مقيدة بشئ ارتبطت به دولة أخرى كمعاهدة توجب عليها شيئاً لبعض الدول الأخرى ، ويكون هذا التعاون قائماً على التساوى بين جميع الدول العربية فى الحقوق والمصالح المتبادلة ، ولم يظهر النحاس رأيه فى موضوع الاتحاد ، حيث كان يعتقد أن دور مصر هو التقريب بين وجهات النظر المتعارضة ، ومن ثم يجب عليها أن تلتزم الحياد ، ومن الراجح أن مصر كانت أميل إلى إقامة هيئة استشارية غير ملزمة وذلك لأن الفكرة العربية لم تنتشر بعد بدرجة كافية لدى الرأى العام المصرى .

ويمكن القول أن هذه المشاورات دارت حول اتجاهات ثلاثة : يدعو الأول إلى وحدة " سوريا الكبرى " بزعامة الأمير عبد الله بن الحسين ، والثانى يدعو إلى وحدة الهلال الخصيب بزعامة العراق ، والثالث يدعو إلى وحدة أو اتحاد أشمل وأوسع يضم مصر والسعودية واليمن وأقطار " الهلال الخصيب " ، هذا وقد انتهت المشاورات مع بداية عام ١٩٤٤م حيث كان الرأى العام العربى يؤيد قيام وحدة عربية حقيقية . وفى الثانى عشر من يوليه عام ١٩٤٤م وجه مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى الدعوة إلى الحكومات العربية التي اشتركت فى المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام ، والتي ستولى صياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية ، وبالفعل اجتمعت اللجنة التحضيرية بالإسكندرية فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٤م بحضور مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وعرب فلسطين ، وعقدت ثمانى جلسات متتالية وبعد مناقشات مستفيضة بين الوفود ثم التوقيع على البروتوكول ، والذي عرف ببروتوكول الإسكندرية من جميع الدول فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤م ما عدا السعودية واليمن ، حيث كان لهما تحفظات عليه ، ولم تتم مصادقتها عليه إلا فى يناير عام ١٩٤٥م بالنسبة للسعودية ، وفى فبراير عام ١٩٤٥م بالنسبة لليمن ، وفى هذه الأثناء تكونت لجنة فرعية لصياغة ميثاق الجامعة العربية والذي صدر فى ٢٢ مارس ١٩٤٥م .

ويبدو أن فورة الحماس للمشروع قد ضعفت خلال الأشهر التي انقضت بين

إصدار البروتوكول وبين صياغة الميثاق ، إذ أن الأخير يبدو أضعف من البروتوكول فى تأكيد الروابط بين الدول الأعضاء ، وعلى الرغم من ذلك فقد أثرت العديد من التحفظات على نصوص الميثاق ، وهو ما دفع الكثيرون إلى التعبير عن أسفهم بسبب كثرة هذه التحفظات ، والنتيجة لذلك إضافة نص يسمح بتعديل الميثاق ، ولكن لم يترك هذا النص دون قيد فقد تركت للدول الأعضاء التي لا تقبل التعديل حرية الانسحاب من الجامعة . ومع ذلك فقد أقرت نصوص تتعلق بتنظيم مجلس الجامعة وتحديد أهدافه وهى النصوص الداعية إلى التعاون فى الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة وشئون الجنسية والجوازات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين والشئون الاجتماعية والصحية ، كما تقرر إنشاء لجان متخصصة لتحقيق هذه الأهداف . وبعد ستة عشر اجتماعاً أنهت اللجنة أعمالها فى ٣ مارس عام ١٩٤٥م بعد أن أعدت مشروعاً كاملاً لميثاق جامعة الدول العربية يتكون من مقدمة و ٢٢ مادة ، مع إضافة ثلاثة ملاحق : الأول : خاص بفلسطين ، ويعلن فيه مجلس الجامعة تولية أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله حتى يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله ، والملحق الثانى خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة ، وأما الملحق الثالث فهو خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة العربية ، حيث تم تعيين السيد عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية كأمين عام للجامعة ومدة تعيينه عاميين ، وبعد عرض مواد المشروع على اللجنة التحضيرية فى ١٧ مارس عام ١٩٤٥ اجتمع المؤتمر الأول فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥م بقصر الزعفران بالقاهرة ، حيث وقع مندوبوا الوفود العربية باستثناء السعودية واليمن ميثاق جامعة الدول العربية الذى اعتبر وثيقة ميلادها ، وقد حضر جلسة التوقيع ممثل فلسطين ولكنه لم يوقع الميثاق ، وقد وقعت السعودية فيما بعد النسخة الأصلية المؤرخة فى ٢٢ مارس أما اليمن فقد وقعت صورة طبق الأصل من الميثاق فى ٥ مايو عام ١٩٤٥م وكان التوقيع فى صنعاء عاصمة المملكة اليمنية صنعاء ، وقبل أن ينتهى عام على توقيع الميثاق بالقاهرة . كانت حكومات الدول العربية قد انتهت من التصديق عليه .

والشء الذى يجدر ذكره أن تصريح السيد أنتونى أيدن فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٣م لا يجب التعويل عليه كثيراً فى أمر إنشاء الجامعة العربية ، صحيح أن التصريح قد جاء فى ظروف معينة تخدم قضية الوحدة العربية إلا أن الذى قام بالحركة التى مهدت لقيام الجامعة ، وبالتالي إنشاء هذه المؤسسة افريقية القومية هم العرب أنفسهم ، فأعلان مصطفى النحاس فى مجلس الشيوخ المصرى فى ٣٠ مارس عام ١٩٤٣م بأن الوقت قد حان لأن يبدأ السعى للوحدة العربية وتحركه فى الدعوة إلى إنشاء الجامعة العربية مستنداً فى ذلك إلى حماسة الحركة الوطنية المنتعشة فى سوريا ولبنان وإلى قادتها الذين كانوا ينسقون معه بقوة وكذلك تجاوب قادة العرب آنذاك ومشاركتهم فى المسعى ، كل هذا قد أدى إلى تكوين الجامعة العربية .

#### **ثالثاً : المشاريع الوحدوية العربية .**

تعددت المشاريع الوحدوية التى أقدم العرب على توقيع اتفاقياتها أو محاولة إتمامها ، والتى كان منها محاولات الوحدة السورية العراقية ، والوحدة المصرية السورية ، واتحاد المغرب العربى ، واتحاد مجلس التعاون الخليجى ، حيث كتب لبعضها النجاح والاستمرار ، بينما فشل البعض الآخر فى ذلك .

#### **(١) محاولات الوحدة السورية العراقية .**

جرت خلال عهد الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩ - ١٩٥٤م محاولات لتنفيذ مشروع الوحدة السورية العراقية ، حيث كانت البداية مع قيام الانقلاب الأول فى مارس ١٩٤٩م والذى حاول فيه العراق تنفيذ المشروع ، وقد بدأت المحاولات الرامية إلى تحقيق تلك المشاريع ، ففي ١٦ أبريل ١٩٤٩م ، هبط نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق إلى دمشق فجأة والتقى بحسنى الزعيم ، إلا أن الأخير تردد فى قبول المشروع ، واستشار أصحابه ، فنصحوه بالبعد عن مشاريع الأحلاف المشبوهة ، وعمل بنصيحتهم ، ومن هنا بدأ الخلاف يدب بين سوريا والعراق وكذا الأردن ، وهدد حكام العراق بنسف الزعيم وعهده .

وقد أرسل الزعيم سكرتيره نذير فنصه إلى مصر لمقابلة الملك فاروق للاتفاق

معه على قيام تعاون وثيق بينهما . وفي ٢٢ أبريل ١٩٤٩م وصل حسني الزعيم إلى القاهرة بصحبة نذير فنصة الذي مهد لهذه الزيارة ، واستقبله الملك فاروق استقبال الفاتحين ، وعقد بينهما اجتماع تاريخي ، أسفر عن تفاهم تام بين الزعيم والملك ، ووضعاً أسس وحدة ثنائية بين مصر وسوريا . وقد نجحت سياسة مصر في استمالة سوريا الجديدة إلى صفها ضد الأحلاف المشبوهة والقواعد العسكرية الأجنبية ، في الوقت الذي كانت فيه مصر تناضل للتخلص من القواعد العسكرية البريطانية على أراضيها .

وبالتالي فإن اعتراف مصر وتبعتها المملكة العربية السعودية بالانقلاب في سوريا جعل حسني الزعيم يتراجع عن تحقيق هذا المشروع ، وهو ماجعل العراق يحرض لأجل الانقلاب عليه ، حيث نجح سامي الحناوي في الانقلاب على حسني الزعيم في أغسطس ١٩٤٩م ، وبالتالي بدأ الإعداد للوحدة مع العراق ، حيث كان سامي الحناوي وصهره أسعد طلس ومساعدوه في الجيش هم وسيلة العراق في هذا الاتجاه ، إضافة إلى تأييد حزب الشعب السوري لهم ، والحقيقة أن القيادة العراقية كانت قد رتبت للانقلاب واتفقت مع الضابط السوري الطيار عصام مريود لتكون طائراته على أهبة الاستعداد لنقل الانقلابيين إلى بغداد إذا فشلت تلك المحاولة ، غير أن الانقلاب كان قد نجح ، حيث كان مشروع الهلال الخصيب هو المحور الأساسي لسياسة الانقلاب الثاني ، وكان هم الحكومة الجديدة التي شكلها هاشم الأتاسي هو تنفيذ هذا المشروع ، حيث شارك الأتاسي أكرم الحوراني وحزب البعث وحزب الشعب في الاقتناع بهذا المشروع وبالفعل وصل ثلاثة وفود من بغداد للتهنئة ثاني أيام تشكيل الوزارة : وفد رسمي ، وآخر إعلامي ، وثالث عسكري ، وكان رشدي الكيخيا - رئيس حزب الشعب - يسعى حثيثاً لإقناع رجالات السياسة بمشروع الهلال الخصيب . واستمرت الاتصالات بين الحكومتين السورية والعراقية فوصل إلى دمشق السيد فاضل الجمالي وزير خارجية العراق في مهمة مستعجلة ، واتصل بكبار الشخصيات السورية ، وأجرى مفاوضات مطولة معهم بحضور الدكتور أسعد طلس أمين عام الخارجية . ومع ذلك ، فإن المشروع وجد أختلافاً حوله داخل سوريا ، فبينما كان

رشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب يرى أن فكرة الاتحاد مع العراق تخلصهم من نفوذ أركان الجيش السوري لأنه سيدوب أمام قوة جيش العراق . وبعد تفاؤل قادة بعض الأحزاب الموالية للاتحاد والكتل النيابية ، إلا أنه سرعان ما وقع الخلاف بين قادة الأحزاب والضباط أنفسهم ، فكان حزب الشعب يؤازر الحناوي ، بينما كان زعماء الحزب الوطني والنواب الاشتراكيون ينددون بمواقف حزب الشعب ، ويشيرون إلى وجود مؤامرة ، وأحلاف جديدة من شأنها الإطاحة باستقلال سوريا الجمهورية . وعادوا إلى مهاجمة مشاريع الوصي على العرش العراقي الأمير عبد الإله ونوري السعيد والملك عبد الله ملك الأردن .

ومع ذلك ، كاد المخطط أن ينجح لولا حدوث الانقلاب ضد سامي الحناوي في ديسمبر ١٩٤٩م بقيادة أديب الشيشكلي ، ففي صباح يوم ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م أعلنت الإذاعة السورية البلاغ الأول بتوقيع أديب الشيشكلي ، والذي جاء فيه : " إلى الشعب السوري الأبي ، لقد ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة ، اللواء سامي الحناوي وعديله أسعد طلّس ، وبعض ممتهني السياسة في البلاد ، يتآمرون على سلامة الجيش ، وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع الجهات الأجنبية ، وأن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته ، وقد حاولوا بشتى الطرق أن يحولوا دون إتمام المؤامرة فلم يفلحوا ، فاضطر الجيش أن يقضي على هؤلاء المتآمرين " . وبالتالي كان مشروع الوحدة السورية العراقية من أبرز أسباب الإطاحة بالحناوي ومعاونيه من خلال انقلاب الشيشكلي ضد سامي الحناوي ، والذي وجه ضربة قاسمة لمشروع الوحدة السورية العراقية ، حيث اتضح لحكام العراق استحالة إتمام المشروع خاصة بعد أن أعلن قائد الانقلاب بأن الوحدة التي يراد تنفيذها ليث إلا مؤامرة يقصد بها القضاء على استقلال سوريا ، وأما الجانب العراقي فقد استمر في محاولاته عسى أن ينجح المشروع في هذا العهد خاصة مع وجود حزب الشعب السوري في السلطة وهو المؤيد للوحدة إلا أن قيام الشيشكلي بانقلابه الثاني في نوفمبر ١٩٥١م قضى على أي أمل لإقامة هذا المشروع بعد أن أبعد حزب الشعب عن السلطة وتولى الجيش زمام الأمور في البلاد . فقد ذكر الشيشكلي في حديثه

عن الانقلاب الرابع : " لقد وجدنا أماننا نظام البلاد الجمهورى يريد أن ينقض فأقمناه " ، وهو يعنى بذلك ما كان يسعى إليه حزب الشعب من تحقيق الوحدة مع العراق لذلك رفض العراق الاعتراف بالانقلاب ، من هنا يمكن القول أن الانقلاب الثالث إذا ما كان قد أنهى عهداً أقيم خصيصاً لأجل الوحدة مع العراق وهو عهد سامى الحناوى ، فإن الانقلاب الرابع قد قضى تماماً على هذا المشروع ، حيث لم يبقى فى جعبة العراق سوى العمل على تدبير المؤامرات ضد أديب الشيشكلى لإزاحته عن حكم سوريا ، حتى تحقق لهم ذلك فى فبراير عام ١٩٥٤م بالانقلاب عليه وبقيادة مجموعة من الضباط السوريين على رأسهم العقيد مصطفى حمدون ، والحقيقة أن تأمر العراق ضد أديب الشيشكلى إنما كان لأجل تنفيذ مشروع الوحدة مع سوريا ولكنه لم ينفذ .

وفى خلال هذه الحقبة اشتهر أيضاً مشروع ناظم القدسى رئيس الوزراء السورى للوحدة فى عام ١٩٥١م والذي كان قد تقدم بمشروعه للجامعة العربية فى ٢٣ يناير ١٩٥١م موضحاً فيه الأخطار الدولية والصهيونية التى تحيط بالعالم العربى ومؤكداً على أن مشروعه الاتحادى هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة العرب لتلك الأخطار ، ومشيراً إلى الأشكال التى من الممكن أن يأخذها الاتحاد بين الدول العربية وهى شكل دولة عربية متحدة أو اتحاد فيدرالى ، أو كونفدرالى ، مجيزاً الشكل الأول وهى الدولة العربية المتحدة ، وبالفعل عرض المشروع على اللجنة السياسية للجامعة العربية ، وقد خرج المجتمعون بقرار مؤداه الإشارة إلى الحكومات العربية التى وقعت على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بالمبادرة إلى التصديق على هذه المعاهدة ليتيسر وضعها موضع التنفيذ فى أقرب وقت ممكن ، هذا مع تأليف لجنة لبحث مشروع القدسى للوحدة برئاسة وزير الخارجية المصرية وعضوية مندوب كل حكومة من الحكومات العربية الأعضاء بالجامعة العربية ، على أن تبعث كل حكومة بملاحظاتها على المشروع إلى رئيس اللجنة فى مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر ، وعلى أن تقدم اللجنة تقريرها فى ميعاد لايتجاوز نصف شهر يونية عام ١٩٥١م ، وقد وافق مجلس الجامعة على ذلك ، وأحيلت المذكرة بالفعل إلى

الحكومات العربية ، والتي لم تعقب على المشروع ، وبالتالي أهمل المشروع ولم يتم تنفيذه .

## (٢) مشروع الوحدة العراقية الأردنية .

سعى حكام العراق والأردن إلى الوحدة العربية منذ بداية أربعينات القرن العشرين عندما تقدم العراق بمشروع الهلال الخصيب والأردن بمشروع سوريا الكبرى ، ولما لم يتحقق المشروعان . سعى العراق إلى الوحدة مع سوريا ، والأردن لمشروع سوريا الكبرى إلا أنهما لم ينجحا في ذلك ، وهو ما كانت نتيجته الدخول في مشروع يوحد بين القطرين ، ففي خلال زيارة قام بها السياسي العراقي صالح جبر إلى عمان فاتحه الملك عبد الله في موضوع الاتحاد بين العراق والأردن وكان هذا في ١٧ مايو ١٩٥٠م ، وعلى أثر ذلك قام الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق بزيارة للأردن للتباحث في هذا الأمر إلا أن المباحثات لم تصل إلى النتائج المرجوة ، عاد بعد ذلك الملك عبد الله لزيارة بغداد في ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٠ حيث ناقش مشروعاً جديداً لوحدة الأردن والعراق ، والذي نص على أن يكون الاتحاد تاماً في الشؤون الخارجية والاقتصادية والعسكرية وأن يكون باب الانضمام لهذا الاتحاد مفتوحاً لأي دولة عربية أخرى ، وقد عرض الملك عبد الله أن يكون هو رئيساً للاتحاد طوال حياته وأن يحرم أولاده من ولاية العهد ، ويكون ملك العراق هو ولي العهد ليصبح رئيساً للاتحاد من بعده ، ولم يتم البت في هذا المشروع حيث قتل الملك عبدالله في ٢٠ يولية عام ١٩٥١م بمدينة القدس بفلسطين .

ومع ذلك ، لم يمت المشروع بعد مقتل الملك عبدالله ، حيث اجتمعت مجموعة من الأحزاب العراقية على ضرورة الوحدة العراقية الأردنية ، ومنهم حزب الأمة بقيادة صالح جبر ، وحزب الاستقلال بقيادة محمد صديق شنشل ، والحزب الوطني بقيادة كامل الجادرجي ، حيث أجمعوا على أن الظروف الدقيقة التي يمر بها العالم العربي والظروف الدولية تستدعي أن ينتظم العرب في وحدة سياسية واقتصادية وعسكرية ، خاصة إذا ما ضع في الاعتبار قرب الخطر الصهيوني منه ، وأكدوا على أن وحدة العراق والأردن باتت ضرورية وأن ظروف الأردن على وجه التحديد تحتم هذه الوحدة ،

واعتبروها بداية للوحدة العربية الشاملة ، وقد أكد حزب الاستقلال فى بيانه بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٠م بضرورة أن تكون الوحدة تامة ، بأن يكون للبلدين حكومة واحدة ويرلمان واحد وجيش واحد .

وأما عن الرأى الأردنى حول المشروع ، فقد أنقسم بين مؤيد ومعارض لهذا المشروع ، فالمؤيدون له كانوا يرون فيه خروجاً للأردن من الحالة الاقتصادية السيئة التى يمر بها ، فضلاً عن كونه إصلاحاً للأوضاع السياسية فى البلاد ، ولكن المعارضين للمشروع أكدوا على عدم كفاية ما تعهد به العراق للأردن إذا ما تم المشروع ، فضلاً عن جوانب القصور التى تعترى تنظيمه ، فقد أكد توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردنى على أن العراق قد تعهد بدفع مليون ونصف المليون دينار للأردن بينما تدفع بريطانيا خمسة ملايين دينار ، وأن المشروع يقتصر فقط على وحدة التاج ، ويترك الجيش كما هو يتناول المعونات من الخارج وهو ما يتنافى مع فكرة الوحدة ، ومع ذلك فإن توفيق أبو الهدى لم يرفض مبدأ الوحدة بين البلدين ، ولكنه أكد على أن مبدأ الوحدة بينهما يجب أن يكون فى إطار الجامعة العربية ، وإذا ما كان هذا هو رأى رئيس الوزراء الأردنى فإن الملك طلال ملك الأردن أظهر معارضته للمشروع من خلال عدة وجوه ، فقد اعترف بالنظام الجديد فى سوريا عقب انقلاب ١٩٥١م فى سوريا وهو ما يعنى التوافق بينهما ، بينما عارضه العراق ، كما أن التقارب قد جمع بين الملك طلال ملك الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر فى هذا الوقت ، وهما المعارضان للمشاريع الوحدوية الهاشمية ، والنتيجة لذلك فشل مشروع الوحدة العراقية الأردنية . ومع فشل مشروع الوحدة العراقية الأردنية حاول العراق الدعوة للوحدة العربية بمشروع جديد عرف بمشروع الجمالى للوحدة ، والذى تقدم به لمجلس الجامعة العربية فى يناير ١٩٥٤م يدعو فيه إلى قيام اتحاد عربى تنضم إليه الدول التى توافق على الاتحاد ، غير أن المشروع لم يلقى الاهتمام .

### (٣) الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١م .

منذ مطلع عام ١٩٥٥ أبدت الجماهير فى سوريا اهتماماً خاصاً بثورة مصر ، خاصة مع السياسة التى اتبعتها الثورة تجاه الأحلاف الغربية فى المنطقة ، والفكرة

العربية لدى قادة ثورة مصر ، والضغط الصهيوني على مصر متمثلاً في الحملة على غزة في مطلع عام ١٩٥٥م ، والاتجاه الاجتماعي للثورة ومحاربتها الجدية للاقطاع ، كل ذلك أكسب الثورة وقائدها احتراماً عظيماً في الأوساط التقدمية والديموقراطية في القطر العربي السوري ، فإذا أضفنا إلى كل ذلك الوزن الذي تمثله مصر في الوطن العربي ، اتضح لدينا أن استقطاب الزعامة الناصرية للجماهير العربية في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين كان أمراً حتمياً .

وكانت ملامح هذا الاستقطاب قد بدأت في سوريا عام ١٩٥٥م حين طرحت حكومة الثورة في مصر مواجهة حلف بغداد كشعار لانتهاج سياسة عربية خارجية مستقلة ضمن نطاق الجامعة العربية ، وتقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي ، وقد لقي هذا الشعار ما يستحقه من تقدير لدى القوى الوطنية في سوريا فألقت حكومة جديدة ساهم فيها حزب البعث في الحكم ، كذلك بدأت منذ تلك الفترة دعوة حزب البعث إلى الاتحاد بين مصر وسوريا باعتبار أنهما البلدان الأكثر تحرراً من البلدان العربية الأخرى .

على أية حال ، جاءت الوحدة المصرية السورية تلبية لرغبات الشعبين المصري والسوري في إطار الجو الدولي الضاغط ، والأحداث التي شهدتها الوطن العربي من تأميم قناة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر ، والحشود التركمية على الحدود السورية ، وصولاً إلى قيام حلف بغداد بالمؤامرات والدسائس . كل هذا في ظل المطالبة الدائمة لمجموعة من الضباط السوريين بالوحدة مع مصر وحملة قادة حزب البعث العربي الاشتراكي من أجل الاتحاد مع مصر. كما كانت العوامل الخارجية قد لعبت دورها الأول في تعزيز هذا التقارب ، حيث بدأ الاتحاد السوفيتي في بداية عام ١٩٥٦م بحملة دبلوماسية واسعة لاكتساب دول الشرق الأوسط وقد عقدت مصر وسوريا صفقات سلاح مع السوفيت في عام ١٩٥٥م وهو ما يعنى الاتفاق في السياسة بين البلدين .

أمام ذلك ، لم يعد بوسع الحكومة السورية التراجع عن سياستها الجديدة إذ شعرت بقدر من العزلة أمام السياسة العراقية بل والإسرائيلية . لذلك ، اجتمع في ١٨

أكتوبر ١٩٥٧م مجلس النواب السوري ومجلس النواب المصري في جلسة مشتركة وأصدرا بالإجماع بيانا فيه دعوة إلى حكومتي البلدين للاجتماع وتقرير الاتحاد بين الدولتين ، حيث كان ميشيل عفلق قد أصر منذ تشكيل حكومة صبري العسلى في سوريا على أن يتضمن البيان الوزارى للحكومة الدعوة إلى الوحدة مع مصر ، وقد لاقت هذه الدعوة تأييدا من البرلمان السوري ، ومن ثم قام عدد أربعة عشر ضابطا من قادة الألوية في الجيش السوري بالقدوم إلى مصر ، ومقابلة عبد الناصر لطلب الوحدة مع مصر ، وكان من بين هؤلاء عبد الغنى قنوت وأمين الحافظ وصلاح جديد ومصطفى حمدون ، حيث جاء هذا الوفد سرا دون علم الحكومة السورية مطالبا بالوحدة الفورية . وقد اجتمع الوفد مع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر طيلة أيام ١٣-١٦ يناير ١٩٥٨م ، وتكللت المهمة بالاتفاق على الوحدة وبعدها وصل وزير الخارجية السوري صلاح البيطار فى يوم ١٦ يناير ١٩٥٨م للتوقيع بالحروف الأولى على ميثاق الوحدة بين سوريا ومصر .

وبالفعل أعلنت الوحدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكرى القوتلى والمصرى جمال عبد الناصر . واختير عبد الناصر رئيسا ، والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة ، ومنح الرئيس السوري شكرى القوتلى لقب المواطن العربى الأول ، ووضع في ٥ مارس ١٩٥٨م دستورا جديدا مؤقتا للجمهورية العربية المتحدة ، وأناط الدستور السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية يمارسها فعليا بمعاونة نواب الرئيس والوزراء الذين يعينهم ويقيلهم بنفسه ، وهم مسئولون أمامه دون غيره ، علما بأنه كان هناك إلى جانب الحكومة المركزية في الجمهورية العربية المتحدة مجلسان تنفيذيان إقليميان هما المجلس التنفيذى المصرى والمجلس التنفيذى السوري اللذان يرأس كل منهما وزير مركزى ، أما السلطة التشريعية فقد تولاها مجلس الأمة المكون من نواب يعين نصفهم رئيس الجمهورية والنصف الآخر يختاره من بين أعضاء مجلس النواب السابقين في سوريا ومصر . وفى السادس من مارس تم تشكيل أول وزارة عين فيها تسعة وزراء عامين للدولة الموحدة ، وأحد عشر وزيرا عن كل قطر ، يديرون

الشئون المحلية التي لم تدخل في اختصاص وزراء الدولة العامين ، وألف الوزراء القطريون مجلسا تنفيذيا في كل من القطرين ، كما عين نواب لرئيس الدولة الموحدة وهم : عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى ، وهما مصريان ، وأكرم الحورانى وصبرى العسلى ، وهما سوريان . ومن بعد تم توحيد برلمانى البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة ، وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضا ، وتقرر أن يكون نظام الجمهورية العربية المتحدة رئاسيا ديمقراطيا . وقد جرى استفتاء شعبى على الوحدة وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ،

غير أن هذه الوحدة لم تستمر ، وقد قيل بأن أسباب نهاية الوحدة كثيرة ، ومنها قيام جمال عبد الناصر بتأميم البنوك الخاصة والمعامل والشركات الصناعية الكبرى والتي كانت مزدهرة من غزل ونسيج وأسمنت . وانتقال كثير من العمال المصريين إلى مدن الإقليم الشمالى وبالتالي اختلال توازن قوى العمل ، وانتشر الشعور بعدم الارتياح في سوريا من تطبيق الإجراءات الاشتراكية ، مما سبب عداة التجار للحكم وخاصة في المدن الكبرى ، واتباع سياسة استبدادية من قبل الحكومة في الإقليم الجنوبى ساهمت في توليد انزعاج لدى السوريين الذين كانوا يتباهون بالتعددية السياسية التي اشترط عبد الناصر إلغائها لقبول الوحدة ، حيث تم حل الأحزاب السياسية ، وفي أواخر عام ١٩٥٩ م ، كان الخلاف البعثي مع عبد الناصر قد استفحل ، مما جعل وزراء البعث يقدمون استقالتهم ، وهم : أكرم الحوراني وصلاح البيطار، ومصطفى حمدون ، وعبد الغنى قنوت . كما كان وضع الضباط السوريين في مناصب أقل شأنًا سببا لتذمرهم ، وكذلك كان للدور الذى أنيط بعبد الحميد السراج للسيطرة على الأمور في سوريا من قبل عبد الناصر دور مؤثر في إذكاء نار الفرقة بين المواطنين ورفض لسياسة دولة الوحدة ، فضلا عن عدم وجود تواصل وترابط على الأرض بين الإقليمين ، ووجود كيان شديد العداة بينهما هو إسرائيل كما كانت المنطقة العربية ترزح تحت مؤامرات عديدة من مختلف الأطراف جعلت الوحدة المصرية السورية على غير استقرار ، ولم يكن من شىء ليوقف

تداعيتها بل ربما لم يوجد فى الجوار العربى سلطة ترغب فى استمرارها .  
كل ذلك أدى إلى قيام مجموعة من الضباط السوريين بقيادة المقدم عبد الكريم  
النحلاوى مدير مكتب عبد الحكيم عامر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م بانقلاب عسكري  
فى اجواء متأزمة من كافة النواحي ، وفوجيء الرئيس عبد الناصر بأنباء التمرد  
السورى فأمر بإرسال قوة من ألقى مطلقى مصرى إلى سوريا لسحق هذا التمرد ،  
ولكن مواقف قيادات الجيش فى اللاذقية المؤيدة للمتمردين دفعت عبد الناصر إلى  
نقض أوامره علما بأن الطليعة المصرية المؤلفة من ١٢٠ مظليا كانوا قد أعلنوا  
الاستسلام بعد هبوطهم ، و كان عبد الحكيم عامر قد غادر دمشق حوالي الساعة  
الثالثة بعد ظهر يوم الانقلاب إلى القاهرة ، وكان صلاح البيطار وأكرم الحوراني قد  
أيذا الانفصال وكانا من بين السياسيين السوريين الموقعين على الوثيقة الانفصالية  
فى ٢ أكتوبر ١٩٦١ م .  
**(٤) اتحاد الدول العربية .**

مع وصول الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى  
دمشق بدأت الوفود العربية المهتنة بالوحدة المصرية السورية تحل بدمشق ، وكان  
الوفد اللبنانى أهم هذه الوفود حيث أعلن الرئيس عبد الناصر أمامهم أن اليمن كان  
سابقا للانضمام إلى الاتحاد بمجرد إعلان الوحدة وإقامة الجمهورية العربية المتحدة  
وفتح الباب للدخول معها فى اتحاد ، والحقيقة أن اليمن قبل الوحدة مع الجمهورية  
العربية المتحدة كان يعيش ظروف انعزال وتخلف واضحة ، وكان اليمن قد أقفل على  
نفسه بلاده ، إلا أنه رغم ذلك لم يتمكن من أن يفصل نفسه عن بقية الحركة العربية  
ومسايرة الدول العربية رغم رجعية نظام الحكم فيه ، وكامنت محاولات قد قامت فيه  
لتغيير الأوضاع إلا أنها فشلت .

والثورة فى اليمن كانت قد نشبت فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٤٨م حيث شاركت  
فيها عناصر عسكرية وأخرى مدنية ، ونجحت فى القضاء على سلطة الإمام يحيى  
حميد الدين ، ولكنها أعلنت إمامة عبدالله بن أحمد الوزير ، والذي لم يتمكن من  
الاحتفاظ بالسلة أكثر من ٢٥ يوما حيث تولى الإمامة سيف الإسلام أحمد ، ثم

نشبت الثورة من جديد فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٥ م ، إلا أنها فشلت كذلك ، ورغم تجميد الإمام أحمد للأوضاع فى الداخل فإنه قد رفع شعارات الحرية ضد الاحتلال البريطانى فى اليمن الجنوبى ، وشارك فى اتفاقيات الدفاع المشترك مع المملكة العربية السعودية ومصر فى أبريل عام ١٩٥٦ م ، ثم وافق على الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة فى إطار ما أطلق عليه اتحاد الدول العربية فى ٨ مارس عام ١٩٥٨ م .

وقد اشتملت المادة الأولى من الميثاق الخاص به على إنشاء هذا الاتحاد من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التى تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد ، كما نصت المادة الثانية على احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها ، ونص الميثاق على المساواة بين المواطنين فى الاتحاد وعلى حقوقهم وحررياتهم ، كما نص على اتباع سياسة خارجية موحدة وعلى أن يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة ، وعلتنظيم الشؤون الاقتصادية بالاتحاد وفقا لخطة مرسومة ، أما السلطات فقد وضعت تحت إشراف المجلس الأعلى للاتحاد ، والذى يتشكل من رؤساء الدول الأعضاء ويعاونه مجلس الاتحاد الذى يتألف من عدد متساو من ممثلى الدول الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ، ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد برسم السياسة العليا فى المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية ، ويصدر القوانين اللازمة لذلك ، ويعين القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد ، أما مجلس الاتحاد فيتبعه مجلس للدفاع ومجلس اقتصادى ومجلس ثقافى ، ولقد تلى ذلك وضع الأسس اللازمة للميزانية ، وكذلك لإنشاء مؤسسة للنقد وإصدار عملة يمنية جديدة ، أما النظام الدفاعى واختصاصات القيادة العسكرية فكانت تشبه إلى حد بعيد تلك التى وضعت فى معاهدات الدفاع المشترك .

وعلى أية حال ، فإن قيام اتحاد الدول العربية فلا عام ١٩٥٨ م والذى تكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية قد أظهر بشكل واضح إمكانية

تعاون الدول ذات الصفة الجمهورية مع الدول ذات الصفة الملكية فى شكل اتحاد ، والذى يسوى فيه بين المواطنين ، ويمنحهم نفس الحقوق والواجبات ، وقد كانت دعوة مفتوحة لكل العرب للتقارب والتعاون وتحقيق الآمال مهما كانت النظم السائدة فى بلادهم ، والحقيقة أن هذا كان حلا سياسيا لمشكلة القيادة دون أن يعترضها شىء من الاهتزاز ، والمهم أن هذا الاتحاد قد جاء نتيجة للوحدة المصرية السورية وفى أقليم قل من يعتقد فى إمكانية تحركه نحو هذه الفكرة وهى فكرة الوحدة نظرا لظروف الانغلاق التى كان يفرضها اليمن على نفسه .

#### (٥) اتحاد المغرب العربى .

كانت فكرة اتحاد المغرب العربى قد ظهرت قبل مرحلة الاستقلال ، وتبلورت فى أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذى عقد فى مدينة طنجة بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٥٨م والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربى والحزب الدستورى التونسى وجبهة التحرير الوطنى الجزائرى ، وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربى ، وبدأت الخطوات الأولى للعمل المشترك بين الأقطار المغاربية فى عام ١٩٦٤م بتأسيس ما عرف بـ : " اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى " لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربى ، وبيان جربة الودوى بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤م ، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام ١٩٨٣م ، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربى بمدينة زرالده فى الجزائر يوم، وإصدار بيان زرالده الذى أوضح رغبة القادة فى إقامة الاتحاد المغاربي العربى وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربى .

ومن خلال اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى تم عقد سبع لقاءات بين وزراء اقتصاد بلاد المغرب العربى ، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات ، والكثير من الدراسات فى مختلف المجالات ، غير أنه جاء ملف الصحراء الكبرى المتنازع عليها لتضع حدا لجهود الوحدة منذ عام ١٩٧٥م ، حيث واصلت بلاد المغرب العربى سياسة منفردة . ومع ذلك ، فإن بلاد المغرب العربى بدأت فى التحرك نحو تحقيق

الوحدة ، خاصة بعد التقارب والمصالحة التي تمت بين الجزائر والمغرب على هامش مؤتمر القمة العربية الاستثنائي ، والذي عقد بالجزائر في ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ م ، حيث تقرر بعدها تكوين لجنة لتحديد وسائل التقارب والاتحاد بين بلاد المغرب العربي وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجنة في نهاية عام ١٩٨٨ م ، صدر البيان الختامي في ٢٤ يناير ١٩٨٩ م ، وتقرر عقد لقاء قمة بين الدول المغاربية في مدينة مراكش المغربية ، وبالفعل انعقد المؤتمر في فبراير عام ١٩٨٩ م بمراكش ، وأعلن القادة المغاربة عن معاهدة لتأسيس " اتحاد المغرب العربي " . وبالفعل تأسس اتحاد المغرب العربي بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٨٩ م بمدينة مراكش بالمغرب ، وتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ، وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ، وقد تكونت أجهزة الاتحاد من مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة وأما لجانته الوزارية المتخصصة فكانت أربعة وهي : لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية هذا فضلا عن مؤسسات الاتحاد والتي تشكلت من مجلس الشورى والهيئة القضائية والأكاديمية المغربية للعلوم والجامعة المغربية والمصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية .

والاتحاد المغربي كان يهدف إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع ، والتنسيق الأمني ، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين ، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها ، وزيادة أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ، وتحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها ، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين ، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها ، وتحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار ، وصيانة استقلال كل

دولة من الدول الأعضاء ، وتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية ، وذلك بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد ، وإقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلفية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، من خلال تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

#### (٦) مجلس التعاون الخليجي .

مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين . وكانت فكرة الاتحاد قد بدأت في ١٦ مايو ١٩٧٦ عندما زار أمير دولة الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حول إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، واقترح فكرة إنشاء هذا المجلس لإحساسه بالأخطار التي تهدد الأمن القومي لدول شبه الجزيرة العربية ، وعاد واقترح إنشاء هذا المجلس في قمة للجامعة العربية في عمان بالأردن في نوفمبر ١٩٨٠ م .

وفي ٢٥ مايو ١٩٨١ توصل قادة كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين في اجتماع عقد في إمارة أبوظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها ، وذلك فق ما نص عليه النظام الأساسي الذي وضع للمجلس في مادته الرابعة ، وهي المادة التي أكدت أيضا على توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني

### دول مجلس التعاون الخليجي .

وقد تشكل المجلس من : المجلس الأعلى ، وهو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر . والمجلس الوزاري ، والذي يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر . والأمانة العامة ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وكان أول أمين عام للمجلس هو عبد الله يعقوب بشارة ، وخمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة وتتخصص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك ، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ، ومتابعة تنفيذ القرارات ، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري ، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات وغير ذلك من المهام . والقوة العسكرية المشتركة لدول الخليج العربي " درع الجزيرة " ، وهي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي وتم إنشائها عام ١٩٨٢م بهدف حماية أمن الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي وردع أي عدوان عسكري . ويقع مقر قوات درع الجزيرة المشتركة في المملكة العربية السعودية في محافظة حفر الباطن قرب الحدود بين الكويت والعراق .

وتعد كل من جمهورية العراق باعتباره دولة مطلة على مياه الخليج العربي ولها حدود طويلة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، والجمهورية اليمنية باعتبارها الامتداد الاستراتيجي لدول شبه الجزيرة العربية دولا مرشحة للحصول على

عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من جمهوريتي العراق واليمن عضوية  
بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية .  
على أية حال ، تبلورت حركة اليقظة القومية العربية عند العرب والتي بدأت  
منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي لتصل إلى مرحلة الثورة في مطلع القرن  
العشرين ، تلك الثورة التي فشلت في تحقيق وحدة العرب ولو في مشرقهم بسبب  
تأمر الاحتلال عليها ، إلا أن فكرة الوحدة العربية بدأت تختمر في عقول العرب  
لتخرج في البداية في شكل مشروعات نادى بها البعض كسوريا الكبرى والهلال  
الخصيب حتى وصلت إلى مرحلة التنفيذ حين خرجت الجامعة العربية إلى الوجود في  
العام ١٩٤٥ م ، والتي لم تغن عن التفكير في وحدات ثنائية سعى لها الهاشميون  
في العراق والأردن مع سوريا في عهد الانقلابات ، وسعت لها سوريا مع مصر في  
عام ١٩٥٨ م ، وكذلك اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة في العام نفسه ، هذا  
فضلا عن اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي ، وهو ما يعطى دلالة قوية  
على أن الوحدة هي طابع أصيل في تفكير الشعوب العربية لم ولن ينسوها يوما إيما  
منهم بالقضية .



## **الفصل الخامس**

### **العرب وقضية فلسطين**

أولا : وعد بلفور وتطور قضية فلسطين .

ثانيا : العرب وحرب فلسطين .



نالت قضية فلسطين كقضية سياسية اهتماماً خاصاً إقليمياً ودولياً ، على اعتبار أنها قضية شعب يبحث عن أرضه التي سلبت منه بفعل مؤامرة أدت إلى قيام دولة صهيونية على هذه الأرض ، فكانت بذلك القضية قضية الشعب والأرض .

#### **أولاً : تصريح بلفور وتطور قضية فلسطين .**

ظل اليهود يسعون طويلاً لاتخاذ فلسطين وطناً قومياً لهم دون نجاح ، وباعت جميع محاولاتهم بالفشل ، فلم ينجح زعيمهم الأول موسى منتفوري في الاتفاق مع محمد علي على إنشاء مستعمرات زراعية لليهود في فلسطين ، ولم ينجح كذلك لدى السلطان العثماني يعد زوال الحكم المصري من الشام . ثم ظهر كتاب الدولية اليهودية الذي ألفه " تيودر هرزل " عام ١٨٩٦م فأثار اهتمام اليهود ، وعقدوا في العام التالي أول مؤتمر صهيوني في مدينة بال بسويسرا ووضعوا القواعد التي يسيرون عليها لتحقيق هدفهم . وبالفعل نجح زعماء الصهيونية في أن ينالوا وعد بلفور من الحكومة الإنجليزية خلال الحرب العالمية الأولى فكانت بداية المأساة الدامية في أشنع مؤامرة عرفها التاريخ وإذا كان صدور وعد بلفور في ٢ من نوفمبر عام ١٩١٧م هو البداية الحقيقية لمأساة فلسطين ، فإن صدور قرار الانتداب في إبريل عام ١٩٢٠م متضمناً تصريح بلفور هو البداية العملية لها ، وبرزت المأساة في صورة نضال رهيب بين العرب الذين يدافعون عن تراثهم ومقدساتهم ووطنهم واليهود الذين يدعون في الأرض المقدسة حقوقاً ليس لها سند من التاريخ أو الدين .

#### **(١) الإدارة البريطانية في فلسطين .**

ما إن تم للإنجليز احتلال فلسطين عام ١٩١٨م حتى أقاموا فيها إدارة بريطانية عسكرية تتلقى تعليماتها من سلطات الاحتلال ، وظل هذا الوضع قائماً حتى أعلنت قرارات مؤتمر سان ريمو التي تقضى بانتدابها على فلسطين فاستبدلت بالإدارة العسكرية إدارة مدنية . وقد شكلت بريطانيا إدارة مدنية على رأسها الوزير اليهودي الإنجليزي هيربت صموئيل مندوباً سامياً وكان من مؤيدي الوطن القومي لليهود في فلسطين ولعب دوراً بارزاً في إصدار وعد بلفور ، وقام غداة إعلان

الحكومة الجديدة بإذاعة بيان رسمي تناول فيه سياسة بلاده ومسئولياتها الجديدة في فلسطين بعد اضطلاعها بالانتداب والتعهد بإنشاء وطن قومي لليهود ، ثم جاء تصريح تشرشل وزير المستعمرات في يولييه ١٩٢٢م تأييداً لوعده بلفور وبيان هربرت صموئيل ولم تكن وثيقة الانتداب قد مرت بعد على عصبة الأمم . فلما صدرت بموافقتها وقد أدمجت وعد بلفور في مقدمتها ، بدت حقيقة للعيان وظهرت قوة الخطر الصهيوني في اقوى صورته ، ويشبه اعتراف عصبة الأمم بوعد بلفور اعتراف الأمم المتحدة بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وليس أدل على خطر الصهيونية العالمية من تأثيرها هذا في المحافل الدولية .

وقام هربرت صموئيل حال إعلان الحكومة الجديدة بمحاولة تكوين مجلس استشاري من الموظفين الإنجليز وممثلي المسلمين والمسيحيين واليهود . وقد دلت هذه التفرقة بين المسلمين والمسيحيين على نية بريطانيا في تبرير تمثيل اليهود في المجلس التنفيذي ، ولما وضع نظام الإدارة الجديد ونص على قيام مجلس تشريعي يعين فيه الإنجليز بجانب أعضاء منتخبين من المسلمين والمسيحيين واليهود ، قاطع العرب مسلمين ومسيحيين انتخاباته على أساس أنهم لا يمثلون فيه أغلبية صريحة ، ما دام الأعضاء الإنجليز سيمثلون فيه وهم بالإضافة إلى الأعضاء اليهود يكونون أغلبية المجلس . وكان تشكيل المجلس كالاتي : ١١ عضواً من الموظفين الإنجليز ، و ٨ أعضاء للمسلمين وعضوان للمسيحيين وعضوان لليهود ومعنى ذلك أن هناك أغلبية ١٣ عضواً ضد ١٠ أعضاء ، ولما فشل تشكيل المجلس التشريعي اقترحت الحكومة البريطانية إنشاء هيئة عربية تكون بمثابة الهيئة المناظرة للوكالة اليهودية ولها حقوقها ، ولكن العرب رفضوا هذا العرض حتى لا يكون في قبولهم له اعتراف ضمنى يوضع الوكالة اليهودية أو المساواة باليهود . ولم تقتصر وثيقة الانتداب على إدماج وعد بلفور في مقدمتها فحسب ، بل تناولت نصوصها كل ما يساعد على إنشاء الوطن القومي . فالمادة الثانية تحدد مدى مسئولية بريطانيا عن الأحوال السياسية والاقتصادية والإدارية التي تكفل تحقيق الوطن القومي اليهودي ، كما أن المادة الرابعة تنص على الاعتراف بالجمعية الصهيونية كهيئة عمومية

ومنحتها كثيراً من الامتيازات الاقتصادية والسياسية والإدارية حتى غدت قوة لها شأنها في البلاد وكأنها دولة داخل الدولة ، وتناولت المادة السادسة تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسييرها بإشراف الهيئة اليهودية ومساعدتها وهذه الهيئة اليهودية هي التي أصبحت تعرف باسم " الوكالة اليهودية " .

وقد تبين للعرب تلك المؤامرة الدنيئة بين الانتداب والصهيونية على تهويد فلسطين ، إذ كان القصد من تهجير اليهود هو زيادة عددهم إلى الدرجة التي يفوقون بها العرب ويصبحون هم الأكثرية وتتم لهم السيطرة على البلاد تبعاً لذلك ، وعبر العرب عن قلقهم تارة بالاحتجاجات وتارة بتلك المصادمات التي كثيراً ما كانت تقع بينهم وبين اليهود حتى كانت حادثة البراق أو المبكى في عام ١٩٢٩ م ، وهو حائط يعتقد اليهود أنه من بقايا الهيكل القديم . وهو مقدس لدى المسلمين لأنه يرتبط عندهم بذكرى الإسراء والمعراج ، وقد أراد اليهود انتزاعه من المسلمين وساروا في مظاهرة صاخبة تقودهم امرأة منهم وتخطب فيهم أن الحائط لهم فيجب الاستيلاء عليه بالقوة ، وأدت هذه المظاهرات التي كررها اليهود في اليومين التاليين إلى اشتباكات دامية بينهم وبين العرب امتدت إلى ضواحي القدس ، ومنها إلى القرى المجاورة ، وتعدتها إلى غيرها من المدن حتى عمت فلسطين . واستطاعت السلطات البريطانية أن تسيطر أخيراً على الحالة وأن تعيد النظام ومع ذلك فقد توالى المصادمات وأعمال العنف وكثرت لجان التحقيق دون أن تقدم على حل عملي يحسم الأمور حتى قامت ثورة ١٩٣٦ م .

## (٢) ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ م .

قام أهل فلسطين على بكرة أبيهم في ثورة عارمة يحاربون الصهيونية وحكومة الانتداب معاً وسرى في البلاد العربية حماس جارف لنصرة فلسطين جاء المتطوعون العرب زرافات ووحدانا إلى فلسطين لمعونة إخوانهم فيها . وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة عام ١٩٣٦ بفلسطين حيث تمثلت في العوامل في اشتداد الهجرة اليهودية دون أن تقوم سلطة الانتداب باتخاذ إجراء ضدها ، ويأس العرب من العدالة البريطانية وتحيز فلسطين لليهود ، وفشل اللجان التي اقترحتها الحكومة

البريطانية للتحقيق حول أسباب ثورة العرب ورفض المطالب التي تقدموا بها وهي التي تتلخص في وقف الهجرة ومنع بيع الأراضي لليهود وقيام حكومة دستورية في فلسطين . وقد بدأت الثورة في قطاع طولكرم - نابلس في ١٨ من إبريل سنة ١٩٣٦م وعمت كل فلسطين بعد ثلاثة أيام من بدايتها ورفضت الهيئة العربية العليا وقف الثورة قبل تلبية مطالبهم . واتخذت الثورة طابعاً عنيفاً حمل الحكومة البريطانية على تكوين لجنة ملكية برئاسة لورد " بيل " للتحقيق في أسباب الثورة والنظر في مطالب أهل فلسطين من العرب واليهود ، بشرط أن يستجيب الثوار للهدوء ، ولكن الثورة ازدادت عنفاً ورفضت الهيئة العربية الدعوة إلى الهدوء ، ولكن بعد توسط ملكي العراق والعربية السعودية وأمير شرق الأردن رجعت عن إصرارها ، فأبحرت اللجنة إلى فلسطين في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٦م وفي اليوم نفسه أعلنت وزارة المستعمرات قبول مهاجرين جدد خلال ستة أشهر قادمة بمعدل ١ . ٨٥٠ مهاجر كل شهر وأدى ذلك إلى مقاطعة لجنة بيل ولكن بعد وساطة الملوك مرة أخرى قامت الهيئة العربية بعرض مطالبها .

وانتهت لجنة بيل من تحقيقها باقتراح التقسيم فيكون السهل الساحلي لليهود والمنطقة الداخلية للعرب على أن ندمج في شرق الأردن وتكون معها دولة واحدة ، وترتبط كل من دولتي التقسيم بمعاهدة مع بريطانيا ضمن حدود الانتداب أما الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم والناصره فتبقى تحت حكم دولة الانتداب ويلاحظ في هذا التقسيم أنه اعتراف لليهود بحق إقامة دولة يهودية لم يمنحهم إياه وعد بلفور ولم تشر إليه وثيقة الانتداب هذا فضلاً عن أنه وضع في أيدي اليهود أخصب بقاع فلسطين وأغناها . وكان طبيعياً أن يرفض العرب اقتراحات لجنة بيل في الوقت الذي لقيت فيه تحييداً من اليهود . وعرض مشروع التقسيم على مجلس العموم . فقرر عرضه على لجنة الانتدابات بعصبة الأمم باعتباره " أحسن حل للمشكلة " فأيدته مبدئياً ولكنها لم تحبذ استقلال الدولتين وفضلت بقاءهما تحت الانتداب ، وطلبت إلى الحكومة البريطانية موافاتها بتفصيلات المشروع ، فألفت لجنة " وودهد " لدراسته ، ووضع تفاصيله وانتهت من مهمتها في أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وانتقدت

فيه مشروع التقسيم ، وبينت استحالته بسبب ما يثيره من مشاكل الأقليات ، فإن اليهود سيكونون أقلية في دولتهم المقترحة وليس من الممكن التغلب على هذه المشكلة إلا بتبادل السكان ، ثم إن الوضع الاقتصادي للدولتين سيبقى ضعيفاً وأخيراً عدلت الحكومة البريطانية عن المشروع لاستحالة تنفيذه .

تجددت الاضطرابات في فلسطين فاعتقلت الحكومة أعضاء الهيئة العربية بعد أن أصدرت أمراً بحلها ونفت الزعماء إلى سيشل وألغت وظيفة المفتى فاشعلت الثورة أعنف مما كانت وقاد عصابات الثوار فوزى القاوقجي ، وأخذ يغير بهم على مراكز الحكومة والمستعمرات اليهودية وقطع الثوار أنابيب البترول ، وغدت فلسطين كلها ميداناً للقتال ، وصبوا جام غضبهم على الإنجليز خاصة ، وتوالت القوات البريطانية من مصر لإخماد الثورة وأظهر الإنجليز منتهى القوة في قمعها فقتلوا الآلاف وزجوا بالأحرار والمجاهدين في السجون وبدأ عام ١٩٣٩م والثورة ما زالت قائمة والجو الدولي ينذر بالحرب فعملت الحكومة البريطانية على حل مشكلة فلسطين حلا يكفل لها الهدوء والاستقرار ويؤمن مصالحها في تلك المنطقة الحيوية قبل أن تنشب الحرب .

ولم يكن حذر بريطانيا من توتر الحالة في فلسطين وحدها ولكنهم خافوا ما تجره مشكلة فلسطين من غضب العرب في وقت تتشد فيه عونهم لمواجهة احتمالات الحرب التي يمكن أن تشتغل في أية ساعة ، لذلك أرادت أن تشرك الدول العربية في حل مشكلة فلسطين وأن تدعو العرب واليهود للتعاون معها على ذلك ، فدعت إلى مؤتمر يعقد بلندن بين العرب واليهود ووجهت الدعوة إلى مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وشرق الأردن واليمن ، ورفض عرب فلسطين حضور المؤتمر ما لم يمثلهم زعمائهم فاضطرت الحكومة البريطانية إلى فك أسر معتقلي سيشل على أن تكون إقامتهم خارج فلسطين . وعقد المؤتمر في ٧ من فبراير سنة ١٩٣٩م وعرف بمؤتمر المائدة المستديرة ورفض ممثلوا عرب فلسطين أن يجلسوا على مائدة واحدة مع ممثلي اليهود فكانت الاجتماعات تدور على حده ، وانفض المؤتمر في ٢٧ مارس دون أن يصل إلى نتيجة . وأرادت الحكومة البريطانية أن تضع الفريقين أمام

الأمر الواقع فأجملت سياستها فى كتاب أبيض بعد أن نالت موافقة البرلمان الإنجليزى بينت فيه أنها ترمى إلى حكومة مستقلة فى فلسطين ، تضم العرب واليهود وترعى مصالح الطرفين ، على أن ترتبط معها بمعاهدة تؤمن فيها مصالحها وحددت لإقامة هذه الحكومة عشر سنوات يمارس فيها أهل فلسطين مسئوليات وسلطات أوسع تحت إشراف مستشارين من الإنجليز وتحت رقابة المندوب السامى . واعترض العرب على شرط المدة على اعتبار أنه سيتيح لليهود زيادة مهاجرين إلى فلسطين سراً أو علانية ، وكان هذا الشرط من أهم الأسباب التى أدت إلى رفض سياسة الكتاب الأبيض ، وتناول الكتاب الأبيض الهجرة اليهودية بالتحديد وسمح بها بشرط ألا يزيد العدد فى النهاية على ثلث عدد سكان البلاد ، ولم تمض أسابيع قليلة حتى قامت الحرب العالمية الثانية دون أن تحل قضية فلسطين .

#### **ثانياً : العرب وهرب فلسطين .**

وصل العرب إلى درجة الاقتناع التام بأن القضاء على الخطر الصهيونى بفلسطين لن يتم إلا بالتدخل العسكرى ، والذى إن كانت الجامعة العربية قد قررت فى البداية أن يكون بقوات غير نظامية ، إلا أن عدم تمكن هذا القوات من مواجهة العصابات الصهيونية جعل الجامعة العربية تقرر تدخل الجيوش العربية فى فلسطين حيث كانت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ م . وكان أول اجتماع لمجلس الجامعة العربية يبحث فيه العرب استخدام القوة فى قضية فلسطين هو الاجتماع الذى عقد فى " عاليه " بلبنان فى أكتوبر عام ١٩٤٧ م ، حيث قرر المجلس التدخل فى فلسطين من خلال استخدام قوات من المتطوعين تقوم الجامعة بتمويلهم وتسليحهم ، ومن اللافت للنظر أن رأى كان قد اتجه فى اجتماع عالية إلى الاعتماد على عرب فلسطين أساساً والمتطوعين من الدول العربية الأخرى وذلك لأن عرب فلسطين أعرف بمسالك بلادهم ، وأكثر تحمساً للدفاع عنها ، ثم إن هذه الخطة تخفض من نفقات الحرب ، وهكذا فإن تطورات الأحداث فى فلسطين كانت تزيد من اقتناع العرب بأن السبيل الوحيد للحصول على حقوقهم والحفاظ عليها هو استخدام القوة المسلحة . وبالفعل اتخذ قرار بإنشاء جيش التحرير العربى ، والذى وزع فى تنظيمين : الأول هو جيش

المجاهدين الفلسطينيين الذى يعمل من الداخل وتشرف عليه الهيئة العربية العليا ، والثانى هو جيش الإنقاذ العربى الذى يتكون من ضباط وجنود متطوعين معظمهم من سوريا ولبنان والأردن وتشرف عليه الجامعة العربية ، وتقرر أن تدفع مصر نسبة ٤٢٪. وسوريا ولبنان ٢٣٪. والمملكة العربية السعودية ٢٠٪. والعراق ١٥٪. من جملة الإنفاق على الجيش وقد اتخذ جيش الإنقاذ العربى مقره فى " قطنه" بالقرب من دمشق .

على أية حال ، فإن العرب قد خاضوا حربهم الأولى فى فلسطين فى مطلع يناير عام ١٩٤٨م وإن لم يعلنوها رسمياً ، حيث حددت قوات العرب فى هذه الحرب وعين قائدها وألفت لهذه الحرب لجنة عسكرية وسياسية ومالية وإدارية فى نطاق جامعة الدول العربية المشتركة فى القتال ، وكان أمين عام الجامعة العربية يشرف على شئون هذه الحرب بواسطة اللجان المذكورة ، كما تدخلت الأمم المتحدة بعد أربعة أشهر لوضع هدنة لها . وما إن وافى ربيع عام ١٩٤٨م حتى كان الفدائيون العرب قد قسموا فلسطين إلى عدة جبهات ، وبدأوا فى مواجهة المستوطنات الصهيونية دون أن يوجهوا أية عراقيل من جهة الإنجليز الذين سلموهم بعض مراكز الشرطة ، ومن ثم نجح المتطوعون العرب فى الشهور الأولى من عام ١٩٤٨م فى قطع الطرق الواصلة بين تل أبيب والقدس وبين حيفا والجليل الغربى وبين بحيرة طبرية والجليل الشرقى وبين العفولة ووادى بيسان والنتيجة هى أن المستعمرات الصهيونية ما لبثت أن عزلت بقيت فلسطين ، كما حوَصر اليهود فى القسم الغربى من القدس ، والحقيقة أن الهزائم التى تعرض لها اليهود جعلت العسكريين البريطانيين فى فلسطين يؤكدون على مقدرة الجيوش العربية على الاستيلاء على فلسطين بأسرها ، ومع ذلك فإن المتطوعين العرب إذا ما كانوا قد نجحوا فى تهديد طرق المواصلات فإنهم وقفوا عاجزين عن القيام باقتحام المستعمرات ذاتها ، وفى الوقت الذى نشط فيه اليهود فى استيراد السلاح كان المتطوعون العرب يعانون من نقص الأسلحة والطعام أيضا

ولم يستطع المتطوعون العرب الانتصار على القوات الصهيونية فى حرب يناير

- أبريل ١٩٤٨ م ، وكانت الخلافات العربية على القيادة والزعامة فى مقدمة عوامل الإخفاق التى أفسدت الخطط العسكرية ، تلك الخطط التى حقق بها المتطوعون العرب انتصاراتهم الأولى فى مطلع عام ١٩٤٨ م ، وتحمل بريطانيا نصيبا كبيرا من عوامل الفشل التى أحاطت بهزيمة العرب فى حرب يناير ، فقد وجهت ضربات عنيفة للجانب الغربى كان من أقساها ضربتان الأولى : أنها تعهدت للعرب بالمحافظة على حيفا ثم فاجأتهم بتسليمها بعد ثلاثة أشهر إلى اليهود صباح الأربعاء ٢١ أبريل ١٩٤٨ م مما تسبب فى إشاعة الذعر فى المدينة وهجرة سكانها العرب إلى لبنان ، ومن يؤمئذ نشأت مشكلة اللاجئين ، وأما الضربة الثانية فقد كانت قاتلة فبعد ثلاثة أيام أى فى يوم ٢٤ أبريل ١٩٤٨ م أجلت القوات البريطانية فجأة جنودها من مواقعها فى يافا وهى مواقع كانت تفصل بين العرب واليهود ، وأدى هذا إلى أن يهجر أهل المدينة العرب مدينتهم إلى غزة وإلى شرق الأردن .

وبعد أن تبين عدم فعالية قوات المتطوعين العرب وهزيمتها وتراجعها عن عدة مواقع هامة حققت فيها انتصاراً فى مطلع عام ١٩٤٨ م وبعد أن ثبت عجز جيشى الإنقاذ والجهاد المقدس عن مواجهة اليهود ، وأمام كل هذا طرحت اللجنة السياسية على مجلس الجامعة فى الثانى عشر من أبريل عام ١٩٤٨ م الموقف فى فلسطين ، وعرضت اللجنة مسألة دخول القوات النظامية إلى فلسطين بعد انسحاب بريطانيا منها ، وجاء فى قرار اللجنة " أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال الحربى أو التجزئة لفلسطين وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يرون " هذا فى الوقت الذى كانت فيه فلسطين تضج بالتنظيمات الوطنية الشعبية مثل القساميين وجمعية الاعتصام وجمعية الدم العربى السرية التى كانت على استعداد لخوض القتال ضد اليهود .

وبينما كان عرب فلسطين يواجهون الصهيونيين فى كل مكان فى حركة غير متكافئة إذ بمجلس الجامعة العربية يقرر إرسال القوات النظامية إلى فلسطين فى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ م ، وهو التاريخ الذى حددته بريطانيا لاكتمال

انسحابها من البلاد ، وبالفعل قررت الحكومة المصرية دخول الجيش المصرى حرب فلسطين ، وقد شجع هذا الموقف الدول العربية الأخرى دفع جيوشها لتحذو حذو مصر ، ولكن هذا لا ينفى أن الجيوش العربية قد دخلت أرض فلسطين وهى غير متحدة القيادة فعليا ، هذا على الرغم من تولى الملك عبد الله بن الحسين القيادة العامة للجيوش العربية ، والتقدير للقات العربى كانت تتراوح بين عشرة آلاف إلى ثلاثة وعشرون ألفا بينما قدر اليهود ما بين خمسة وثلاثون ألفا إلى ستون ألفا . هذا مع الوضع فى الاعتبار أنه بينما كانت القوات اليهودية مدربة على الحرب النظامية من خلال اشتراكهم فى الحرب العالمية الثانية لم تكن القوات العربية ذات تدريب كاف .

ومهما يكن من وجود قوى يهودية مدربة ومنظمة ومسلحة فإنه كان أمام العرب فرصة لإحراز نصر عسكري فى الجولة الأولى ، ففى خلال الأسبوعين الأوليين من القتال تقدمت الجيوش العربية النظامية بسرعة خاصة فى جبهتى الأردن ومصر غير أن هذا التقدم السريع ترك وراءه نحو عشرين مستوطنة صهيونية لم تحاول القوات العربية اقتحامها مما أعطى لهذه المستوطنات الفرصة لى تنظم نفسها فى وقت الهدنة ، ومن ثم تعرضت القوات الزاحفة التى طالت خطوطها إلى أشد الأخطار، وفى الجبهة الأردنية كانت القدس فى ميدان القتال ويذكر عبد الله التل الذى كان يقود إحدى كتائب الجيش الأردنى فى هذا القطاع أن قواته كانت قادرة على الاستيلاء على القدس لولا أن الهدنة الأولى المؤقتة كانت قد فوتت الفرصة . وعلى الرغم من رفض الحكومات العربية لقرار مجلس الأمن بإيقاف الحرب بناء على اقتراح أمريكى فى ١١ يونية ١٩٤٨م واستمرار الجيوش العربية فى القتال إلا أن الجولات العسكرية أكدت ترجيح كفة اليهود حيث تدفقت عليهم الأسلحة من كل جانب ، واعتمدوا على الهجوم كخير وسيلة للدفاع ، وفى الخامس عشر من يونيه ١٩٤٨م صدر قرار من مجلس الأمن بوقف القتال لأجل غير مسمى ، ومن الطبيعى أن يقبله العرب دون مقاومة ، وأعلن اليهود أنهم قبلوه رغم تحول القتال لصالحهم وراح الحكام العرب يتصلون من المسئولية ، وإلقاء تبعة الهزيمة على الاستعمار ،

وأخذوا يتبادلون الشتائم . ومع ذلك فإن الكارثة التي حدثت في حرب ١٩٤٨م لم تأت من فراغ بل كانت ضاربة بجذورها في أعماق الأوضاع العربية من بداية القرن العشرين .

والحقيقة أن الموقف في فلسطين عقب قبول الهدنة من جانب العرب واليهود كان يتحدث عن قيام دولة لإسرائيل أعلنت في ١٥ مايو ١٩٤٨م ، وتمكن اليهود من جميع الأراضي التي دخلت بموجب قرار التقسيم في إطار الدولة اليهودية ، أما القوات العربية فكانت ممزقة وتفقر إلى التنسيق والاستراتيجية العسكرية ، وكان هناك نقص في التسليح والإمداد والتموين ، وهي أشياء أساسية وضرورية في صمود القوات المسلحة في اراضى القتال ، ومن ناحية أخرى عمد اليهود إلى التنكيل بالمواطنين العرب ، وعندما انعقد مجلس الجامعة العربية في نوفمبر ١٩٤٨م ، تمت مناقشة الصعوبات التي تتعرض لها الجيوش العربية وكذلك القوات الفلسطينية الملحقة بها ، فضلا عما يتعرض له العرب على أيدي القوات اليهودية وقد انتهى المجلس إلى تقديم المساعدات للقوات العربية ، وكذلك إرسال احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن على الفظائع التي ارتكبتها اليهود .

من هنا يمكن القول ، بأن دور القوات النظامية العربية في فلسطين كان قد انتهى في أوائل أغسطس عام ١٩٤٨م بعد أن حققت القوات اليهودية السيطرة الكاملة على القسم المخصص لليهود طبقاً لمشروع التقسيم بل واستمر اليهود في الاعتداء على فلسطين في غير الأماكن التي قدرها لهم ذلك المشروع ، واهتم العرب بعد ذلك بعرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ففي الثالث من نوفمبر عام ١٩٤٨م أبرقت الأمانة العامة للجامعة العربية إلى سكرتير عام هيئة الأمم تخبره فيها بخرق اليهود للهدنة في " الجليل " . وعلى أية حال ، فإن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على عرب فلسطين من ناحية وعلى حدود الدول العربية من ناحية أخرى كانت قد استمرت .

واللافت للنظر أن الدول العربية عقب الهزيمة بدلاً من البحث في آثار حرب عام ١٩٤٨م ونتائجها على الساحة العربية أولاً ، وعلى قضية فلسطين بصفة

خاصة ثانياً وكيفية الاستفادة من تلك الآثار ، راحت تعالج انقسامات عربية واضحة وباتت المشكلة ليست مشكلة وجود كيان صهيوني وافد جديد على المنطقة العربية بل المشكلة الرئيسية التي شغلت المجلس هي وجود قوات عربية على أجزاء تبقت من أرض فلسطين ولم يكن اليهود قد استولوا عليها بعد ، وقد نظر مجلس الجامعة العربية في أبريل عام ١٩٥٠م في المشكلة وأقروا تأكيد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الأعضاء في ١٢ أبريل عام ١٩٤٨م ، وهو القرار الذي نص على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون واعتبار هذا القرار نافذاً .

على أية حال ، فإن قبول وقف إطلاق النار بين الجانبين في ١٨ يونيو عام ١٩٤٨م قد دفع بالعرب إلى قبول توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة مع إسرائيل ، وكان مجلس الأمن قد عين الدكتور بانث وسيطاً له في فلسطين بعد مقتل الكونت برنادوت حيث اقترح بانث دعوة العرب واليهود إلى عقد اتفاقية هدنة ، وإنشاء مناطق واسعة عزلاء من السلاح ، وتخفيض عدد القوات المسلحة بصورة تكفل الاحتفاظ بالهدنة وتطورها إلى نظام سلم دائم في فلسطين ، وكانت رودس هي المكان الذي وقع عليه الاختيار لعقد محادثات الهدنة بين الوفود العسكرية العربية والإسرائيلية . وبدأت هذه المحادثات بين المصريين واليهود منذ ١٣ يناير عام ١٩٤٩م لكي تستمر بعد ذلك مع وفد الأردن ومع وفد لبنان ومع الوفد السوري ، ولتنتهي بعقد اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية . وبهذا تمت عملية وقف إطلاق النار بين اليهود والعرب ، وكذلك تم تثبيت خطوط الهدنة بينهما ، ولكن ثبت قصور نظام الهدنة هذا ، نظراً للتعديات الكثيرة التي كانت تحدث على الحدود بين الأطراف الموقعة على الهدنة ، وهذه التعديات كانت نوعان : أحدهما ، كان يتسم بطابع العمليات العسكرية ، والتي كانت تقوم بها وحدات نظامية من القوات المسلحة وثانيهما : كانت تقع من جانب أفراد بدون علم الحكومات ، وقد أثبتت تقارير لجان الهدنة اتهام حكومة إسرائيل بتدبير كثير من العمليات الحربية والغارات .

وأخيراً ، فإن حرب فلسطين بين العرب وإسرائيل فى عام ١٩٤٨م وعقد اتفاقيات للهدنة بينهما لم يكن نهاية للقضية حيث خلفت الحرب ورائها تداعيات شتى ، فلقد ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وظهر الخلاف حول أحقيتهم فى العودة لبلادهم من عدمه ، كما ظهرت مشكلة تدويل القدس بين مؤيد ومعارض لتدويلها فى ظل المشاريع التى كانت تعرض على هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن أن القضية أصبحت تعرض دوريا على مجلس هيئة الأمم المتحدة ، وكذلك على مجلس الجامعة العربية رغبة فى حلها ، إلا أن القضية ما زالت سارية .

## مراجع الدراسة

- ١- أحمد الشهاوى : مجلس التعاون الخليجى ، عمان ٢٠٠٦ م .
- ٢- أحمد طربين : الوحدة في المشرق العربى ، دمشق ١٩٨٠ م .
- ٣- السيد رجب حراز : العالم العربى في التاريخ الحديث ، القاهرة ١٩٨٠ م .
- ٤- أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، بيروت ١٩٦٥ م .
- ٥- أنيس صايغ ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى ، بيروت ١٩٦٦ م .
- ٦- جلال يحيى : العالم العربى الحديث " المشرق العربى بين الحربين " ، القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٧- جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، بيروت ١٩٧٥ م .
- ٨- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٩- خيرية قاسمية : الحكومة العربية في دمشق ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ١٠- رأفت الشيخ : تاريخ العرب المعاصر ، القاهرة ١٩٩٥ م .
- ١١- روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، بيروت ١٩٦٣ م .
- ١٢- زاهر رياض : شمال أفريقيا في العصر الحديث ، القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١٣- ساطع الحصرى : العرب والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٠ م .
- ١٤- صلاح العقاد : تاريخ المغرب العربى الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- ١٥- صلاح العقاد : تاريخ الجزائر المعاصرة ، القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٦- صلاح العقاد : تاريخ المشرق العربى المعاصر ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٧- عبدالله العثيمين : تاريخ المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٩٥ م .
- ١٨- عبد الرزاق الحسنى ، تاريخ العراق السياسى الحديث ، بغداد ١٩٦٣ م .
- ١٩- عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٢٠- عبد الكريم غرايبة ، مقدمة في تاريخ العرب الحديث ، دمشق ١٩٦٠ م .
- ٢١- عبد الوهاب الكيالى ، تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ١٩٧٥ م .
- ٢٢- على محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، عمان ١٩٨٩ م .

- ٢٣- عزيز سامح : الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ، بيروت ١٩٦٩ م .
- ٢٤- فاروق عثمان أباطة : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ م ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٢٥- فاضل حسين : سقوط النظام الملكي في العراق ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢٦- كمال صليبي : تاريخ لبنان الحديث ، بيروت ١٩٦٩ م .
- ٢٧- محمد أنيس : الدولة العثمانية والمشرق العربي ، القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٢٨- محمد أنيس ، السيد رجب حراز : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٢٩- محمد حسن العيدروس : تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٩٦ م .
- ٣٠- محمد على حلة : فلسطين في جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٨٨ م .
- ٣١- محمد نصر مهنا : مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ، القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٣٢- محمود متولى : الوحدة العربية ( الواقع والمستقبل )، القاهرة ١٩٨٨ م .
- ٣٣- محمود منسى : تاريخ المشرق العربي المعاصر ، القاهرة ١٩٩٥ م .
- ٣٤- مجدى حماد : جامعة الدول العربية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٤٥ ، الكويت ، نوفمبر ٢٠٧٧ م .
- ٣٥- مجيد خدورى ، ليبيا الحديثة ، بيروت ١٩٧٣ م .
- ٣٦- مفيد شهاب : جامعة الدول العربية ( ميثاقها وإنجازاتها ) ، القاهرة ١٩٧٨ م .
- ٣٧- نجيب الأرمنازى ، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٣٨- نعوم شقير ، تاريخ السودان الحديث ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- ٣٩- نقولا زيادة : ليبيا من الاحتلال حتى الاستقلال ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- ٤٠- يوسف درمونة : تونس بين الحماية والاستقلال ، القاهرة ١٩٦٠ م .

فهرس الموضومات

الموضوع	الصفحة
<b>الفصل الأول : العالم العربى تحت الحكم العثمانى</b>	٥ - ٢٢
أولا : التوجه العثمانى ناحية العالم العربى .	
ثانيا : التوسع العثمانى بالمشرق العربى .	
ثالثا : التوسع العثمانى بالمغرب العربى .	
رابعا : نظام الحكم العثمانى فى العالم العربى .	
<b>الفصل الثانى : الغزو الاستعمارى للعالم العربى</b>	٢٣ - ٥٠
أولا : التنافس الاستعمارى بالخليج العربى .	
ثانيا : الاستعمار الفرنسى بالعالم العربى .	
ثالثا : الاستعمار البريطانى بالعالم العربى .	
رابعا : الاستعمار الإيطالى بالعالم العربى .	
خامسا : الاستعمار الأسبانى لمنطقة الريف المغربى .	
<b>الفصل الثالث : نهاية الحكم العثمانى بالعالم العربى</b>	٥١ - ٨٢
أولا : السعوديون وإنهاء الحكم العثمانى بالإحساء .	
ثانيا : الخروج العثمانى من اليمن .	
ثالثا : الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ م .	
<b>الفصل الرابع : العرب والاستقلال من الاحتلال الأجنبى</b>	٨٣ - ١٢٤
أولا : استقلال دول المشرق العربى .	
ثانيا : استقلال دول المغرب العربى .	
<b>الفصل الخامس : العرب وقضية الوحدة العربية .</b>	١٢٥ - ١٥٠
أولا : الاتجاهات الوجدوية قبل تكوين الجامعة العربية .	
ثانيا : إنشاء الجامعة العربية .	
ثالثا : المشاريع الوجدوية العربية .	

**الفصل السادس : العرب وقضية فلسطين**

- . أولا : تصريح بلفور وتطور قضية فلسطين .
- . ثانيا : العرب وحرب فلسطين .